

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 45 "العقارات والآلات والمعدات"

وزارة المالية
Ministry of Finance



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام
صدر معييار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* في 2024م.

الفهرس

الفقرة	الموضوع
1	الهدف
4-2	النطاق
5	تعريفات
10-6	الإثبات
23-11	القياس الأولي
23-14	عناصر التكلفة
23-20	قياس التكلفة
61-24	القياس اللاحق
26	نموذج التكلفة التاريخية
40-27	نموذج التكلفة الجارية
58-41	الاستهلاك
59	الهبوط في القيمة
61-60	التعويض عن الهبوط في القيمة
68-62	إلغاء الإثبات
84-69	الإفصاح
76-69	متطلبات الإفصاح العامة للعقارات والآلات والمعدات
78-77	الإفصاح عن العقارات والآلات والمعدات التراثية غير المثبتة
84-79	قياس القيمة الجارية
86-85	تاريخ السريان وأحكام انتقالية
86-85	تاريخ السريان
88-87	أحكام انتقالية
89	سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 17 (2022)
	الدراسة المرفقة بالمعيار

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 45 "العقارات والآلات والمعدات" في الفقرات 1-89. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 45 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45 المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُبقي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. هدف هذا المعيار هو تحديد المعالجة المحاسبية للعقارات والآلات والمعدات بحيث يستطيع مستخدمو القوائم المالية تمييز المعلومات المتعلقة باستثمار الجهة في عقاراتها وآلاتها ومعدات والتغيرات في هذا الاستثمار. تتمثل المسائل الرئيسية في المحاسبة عن العقارات والآلات والمعدات في إثبات الأصول، وتحديد قيمها الدفترية، وما سيتم إثباته من أعباء الاستهلاك وخسائر الهبوط في القيمة فيما يتعلق بها.

النطاق (انظر فقرات إرشادات التطبيق 1-7)

2. يجب على الجهة التي تعد وتعرض قوائم مالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار عند المحاسبة عن العقارات والآلات والمعدات، إلا عندما يتطلب معيار آخر أو يسمح بمعالجة محاسبية مختلفة.

3. لا ينطبق هذا المعيار على:

- أ. الأصول البيولوجية المتعلقة بنشاط زراعي بخلاف النباتات المثمرة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 27، *الزراعة*). وينطبق هذا المعيار على النباتات المثمرة ولكنه لا ينطبق على المنتج الزراعي الذي ينمو على النباتات المثمرة؛ و
- ب. حقوق التعدين والاحتياطيات المعدنية مثل النفط والغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة المماثلة (انظر معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول حقوق التعدين والاحتياطيات المعدنية والموارد غير المتجددة المماثلة)؛ و
- ج. العقارات والآلات والمعدات المصنفة على أنها مُحتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة*؛ و

د. إثبات وقياس أصول الاستكشاف والتقييم (انظر معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول قياس أصول الاستكشاف والتقييم). وبالرغم من ذلك، ينطبق هذا المعيار على العقارات والآلات والمعدات المُستخدمة لتطوير أو صيانة الأصول الموضحة في البنود 3(أ) و 3(ب) و 3(د).

4. يجب على الجهة التي تستخدم نموذج التكلفة التاريخية للعقارات الاستثمارية وفقاً لمعيّار المحاسبة للقطاع العام 16، العقارات الاستثمارية أن تستخدم نموذج التكلفة التاريخية الوارد في هذا المعيار للعقارات الاستثمارية المملوكة لها.

تعريفات (انظر فقرات إرشادات التطبيق 8-11)

5. تُستخدم المصطلحات الآتية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها :
القيمة الدفترية (لغرض هذا المعيار) هي المبلغ الذي يثبت به الأصل بعد طرح أي استهلاك متراكم وأية خسائر متراكمة للهبوط في القيمة.
فئة من العقارات والآلات والمعدات تعني تجميع للأصول ذات الطبيعة أو الوظيفة المتماثلة في عمليات الجهة والذي يُعرض على أنه بند واحد لغرض الإفصاح في القوائم المالية.
المبلغ القابل للاستهلاك هو تكلفة الأصل، أو المبلغ الآخر الذي حل محل التكلفة، مطروحاً منها القيمة المتبقية للأصل.
الاستهلاك هو التخصيص المنتظم للمبلغ القابل للاستهلاك للأصل على مدى عمره الإنتاجي.

العقارات والآلات والمعدات هي البنود الملموسة التي:
أ. يُحتفظ بها لاستخدامها في إنتاج أو توريد سلع أو خدمات، أو لتأجيرها للغير، أو لأغراض إدارية؛ و

ب. يتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة قوائم مالية واحدة.
القيمة المتبقية للأصل هي المبلغ المقدّر الذي من شأن الجهة أن تحصل عليه حالياً من استبعاد الأصل، بعد طرح التكاليف المقدّرة للاستبعاد، لو كان الأصل قد وصل بالفعل إلى نهاية عمره الإنتاجي وبالحالة المتوقعة أن يكون عليها في نهاية عمره الإنتاجي.
العمر الإنتاجي هو :

أ. الفترة التي يتوقع أن يكون الأصل متاحاً -على مداها -للاستخدام من قبل الجهة؛ أو
ب. عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المماثلة التي يتوقع أن تحصل عليها الجهة من الأصل.
وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

عُرِّفَت المصطلحات الآتية في معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس*، وتُستخدم في هذا المعيار بنفس المعنى الوارد في ذلك المعيار:

أ. التكلفة التاريخية؛ و

ب. القيمة التشغيلية الجارية؛ و

ج. القيمة العادلة.

عُرِّفَ مصطلح مبلغ الخدمات الممكن استرداده في معيار المحاسبة للقطاع العام 21، *الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد*، ويُستخدم في هذا المعيار بنفس المعنى الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 21.

عُرِّفَ مصطلح المبلغ الممكن استرداده في معيار المحاسبة للقطاع العام 26، *الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد*، ويُستخدم في هذا المعيار بنفس المعنى الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 26.

عُرِّفَ مصطلح النبات المثمر في معيار المحاسبة للقطاع العام 27، ويُستخدم في هذا المعيار بنفس المعنى الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 27.

الإثبات (انظر فقرات إرشادات التطبيق 12-16)

6. يجب إثبات بند العقارات والآلات والمعدات على أنه أصل إذا، وفقط إذا:

أ. كان من المرجح أن تتدفق إلى الجهة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة المرتبطة بالبند؛ و

ب. كان من الممكن قياس البند بموثوقية¹.

7. إذا كانت الجهة تحتفظ بعقارات وآلات ومعدات تراثية تستوفي تعريف الأصل، ولكنها لا تستوفي ضوابط الإثبات الواردة في الفقرة 6(ب)، فيجب الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 77 في إيضاحات القوائم المالية. وعندما تتوافر معلومات حول تكلفة العقارات والآلات والمعدات التراثية أو حول قيمتها الجارية، يجب على الجهة، اعتباراً من ذلك التاريخ، أن تثبت العقارات والآلات والمعدات التراثية وفقاً للفقرة 6 وأن تطبق مبادئ القياس الواردة في هذا المعيار.

¹ المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبر بأمانة عما تهدف إلى التعبير عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1، عرض القوائم المالية المنهج الانتقالي لتوضيح الموثوقية.

8. لا يحدد هذا المعيار وحدة القياس لأغراض الإثبات، أي ما الذي يُشكل بنداً من بنود العقارات والآلات والمعدات. وبالتالي، يتطلب الأمر ممارسة الحكم عند تطبيق ضوابط الإثبات على الظروف الخاصة بالجهة. وقد يكون من المناسب (أ) أن تُفصل البنود المهمة بشكل فردي، مثل طوابق مبنى، إلى وحدات حساب منفصلة عندما يكون الهدف الذي من أجله تحتفظ الجهة بالمبنى هو طاقته التشغيلية وطاقته المالية سوياً، أو (ب) أن تُجمع البنود غير المهمة بشكل فردي، مثل كتب المكتبة، وملحقات الحاسب الآلي، وبنود المعدات الصغيرة، وأن تُطبق الضوابط على القيمة المجمعة.

9. تُقوّم الجهة بموجب مبدأ الإثبات هذا جميع تكاليف عقاراتها وآلاتها ومعداتاتها في الوقت الذي يتم تكبدها فيه. وتتضمن هذه التكاليف التي يتم تكبدها بشكل أولي لاقتناء أو إنشاء أو تطوير بند العقارات والآلات والمعدات والتكاليف التي يتم تكبدها لاحقاً بالإضافة إليه، أو إحلال جزء منه أو خدمته. وقد تتضمن تكلفة بند العقارات والآلات والمعدات تكاليف متكبدة متعلقة بعقود إيجار الأصول المُستخدمة في إنشاء بند العقارات والآلات والمعدات أو بالإضافة إليه، أو إحلال جزء منه أو خدمته، مثل استهلاك أصول حقوق الاستخدام.

10. قد يُتطلب بنود عقارات وآلات ومعدات لأسباب تتعلق بالسلامة أو البيئة. ورغم أن اقتناء أو إنشاء أو تطوير مثل هذه العقارات والآلات والمعدات لا يزيد بشكل مباشر المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة لأي بند معين من بنود العقارات والآلات والمعدات القائمة، إلا أنه قد يكون ضرورياً للجهة لتحصل على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة من أصولها الأخرى. وتتأهل مثل هذه البنود من العقارات والآلات والمعدات للإثبات على أنها أصول، نظراً لأنها تُمكن الجهة من أن تستمد منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من الأصول المتعلقة بها تزيد عما كان يمكن أن تستمده لو لم تُقتنى أو تُنشأ أو تُطور تلك البنود. فعلى سبيل المثال، قد تتطلب لوائح السلامة من الحرائق من مستشفى أن يركب أنظمة مرشحات مياه جديدة. وتُثبت هذه التحسينات نظراً لأنه بدونها لا تستطيع الجهة تشغيل المستشفى وفقاً للوائح. وبالرغم من ذلك، تتم مراجعة القيمة الدفترية الناتجة لمثل هذا الأصل والأصول المتعلقة به للتحقق من وجود هبوط في القيمة وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام 21 ومعيير المحاسبة للقطاع العام 26.

القياس الأولي (انظر فقرات إرشادات التطبيق 17-19)

11. يجب قياس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يتأهل للإثبات بتكلفته، حسبما هو موضح في الفقرات 14-19، ما لم يُقتنى ذلك البند من خلال معاملة غير تبادلية.
12. يجب قياس العقارات والآلات والمعدات المقتناة من خلال معاملة غير تبادلية بتكلفتها المفترضة. ويجب على الجهة أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 عند قياس التكلفة المفترضة لبند عقارات والآلات ومعدات.
13. لأغراض هذا المعيار، فإن القياس عند الإثبات لبند العقارات والآلات والمعدات، الذي اقتني بدون تكلفة أو بتكلفة رمزية، بتكلفته المفترضة اتساقاً مع متطلبات الفقرة 12، لا يُعد إعادة تقييم. وتبعاً لذلك، فإن متطلبات إعادة التقييم الواردة في الفقرة 29، وإرشادات التطبيق الداعمة، تنطبق فقط في حال أن الجهة اختارت إعادة تقييم بند عقارات وآلات ومعدات في فترات القوائم المالية اللاحقة.

عناصر التكلفة

14. تشمل تكلفة بند العقارات والآلات والمعدات ما يلي:
- أ. سعر شرائه، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير القابلة للاسترداد، بعد طرح الخصومات التجارية والتخفيضات اللاحقة؛ و
 - ب. أية تكاليف يمكن عزوها بشكل مباشر إلى جلب الأصل إلى الموقع والحالة اللازمين له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة؛ و
 - ج. التقدير الأولي لتكاليف تفكيك وإزالة البند وإعادة الموقع الذي يوجد به إلى حالته الأصلية، وهو الواجب الذي تتكبدته الجهة إما عند اقتناء البند أو نتيجة لاستخدام البند خلال فترة معينة لأغراض أخرى بخلاف إنتاج المخزون خلال تلك الفترة.
15. من أمثلة التكاليف التي يمكن عزوها بشكل مباشر للبند:
- أ. تكاليف منافع الموظفين (حسبما عُرِّفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 39، *منافع الموظفين*) الناشئة بشكل مباشر عن اقتناء، أو إنشاء، أو تطوير بند العقارات والآلات والمعدات؛ و
 - ب. تكاليف إعداد الموقع؛ و
 - ج. تكاليف التسليم والمناولة الأولية؛ و

- د. تكاليف التركيب والتجميع؛ و
- هـ. تكاليف اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل سليم (أي تقويم ما إذا كان الأداء التقني والمادي للأصل يتيح إمكانية استخدامه في إنتاج أو توريد السلع والخدمات، أو للتأجير للغير، أو للأغراض الإدارية)؛ و
- و. الأتعاب المهنية.
16. تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون*، على التكاليف الخاصة بواجبات التفكيك والإزالة وإعادة الموقع الذي يوجد فيه البند إلى حالته الأصلية والتي يتم تكبدها خلال فترة معينة نتيجة لاستخدام البند لإنتاج المخزون خلال تلك الفترة. وتُثبت وتُقاس الواجبات المتعلقة بالتكاليف التي تتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 12 ووفقاً لهذا المعيار، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19، *المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة*.
17. يتم التوقف عن إثبات التكاليف ضمن القيمة الدفترية لبند العقارات والآلات والمعدات عندما يكون البند في الموقع وبالحالة اللازمين له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبناءً عليه، لا يتم تضمين التكاليف التي يتم تكبدها في استخدام البند أو في نقل البند من مكان إلى آخر في القيمة الدفترية لذلك البند. فعلى سبيل المثال، لا يتم تضمين التكاليف الآتية في القيمة الدفترية لبند العقارات والآلات والمعدات:
- أ. التكاليف التي يتم تكبدها بينما البند القابل للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة لم يُستخدم بعد أو يُشغَّل بأقل من طاقته الكاملة؛ و
- ب. خسائر التشغيل الأولي، مثل تلك التي يتم تكبدها إلى أن ينمو الطلب على مخرجات البند؛ و
- ج. تكاليف تغيير الموقع أو إعادة التنظيم لجزء من أو جميع عمليات الجهة.
18. قد تُنتج بنود أثناء جلب بند العقارات والآلات والمعدات إلى الموقع وبالحالة اللازمين له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة (مثل العينات التي تنتج أثناء اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل سليم). وتُثبت الجهة المتحصلات من بيع أية بنود من ذلك القبيل، وتكلفة تلك البنود، ضمن الفائض أو العجز وفقاً للمعايير المنطبقة. وتقيس الجهة تكلفة تلك البنود بتطبيق متطلبات القياس الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 12.

19. تحدث بعض العمليات فيما يتصل بإنشاء أو تطوير بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، ولكنها لا تُعد ضرورة لجلب البند إلى الموقع والحالة اللازمين له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وقد تحدث هذه العمليات العرضية قبل أو أثناء أنشطة الإنشاء أو التطوير. فعلى سبيل المثال، قد يُكتسب إيراد من خلال استخدام موقع بناء على أنه موقف للسيارات إلى أن تبدأ أعمال الإنشاء. ونظراً لأن العمليات العرضية لا تُعد ضرورة لجلب البند إلى الموقع والحالة اللازمين له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة، فإن إيراد العمليات العرضية والمصروفات المتعلقة به تُثبت ضمن الفائض أو العجز، وتُضمّن في تصنيفات الإيرادات والمصروفات الخاصة بها.

قياس التكلفة

20. تكلفة بند العقارات والآلات والمعدات هي مُعادل السعر النقدي أو - فيما يخص البند المشار إليه في الفقرة 12 - تكلفته المفترضة في تاريخ الإثبات. وإذا تم تأجيل الدفع وكانت القيمة الزمنية للنقود ذات أهمية نسبية، يُثبت الفرق بين مُعادل السعر النقدي وإجمالي المدفوعات على أنه فائدة على مدى فترة الائتمان، ما لم تُثبت مثل هذه الفائدة ضمن القيمة الدفترية للبند وفقاً للمعالجة البديلة المسموح بها الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 5، *تكاليف الاقتراض*.

21. قد يُقتنى بند واحد أو أكثر من بنود العقارات والآلات والمعدات في مقابل أصل أو أصول غير نقدية، أو مزيج من الأصول النقدية وغير النقدية. للتبسيط يُشير النقاش التالي إلى مُبادلة أصل واحد غير نقدي بآخر، ولكنه ينطبق أيضاً على جميع المُبادلات الموضحة في الجملة السابقة. وتُقاس تكلفة مثل هذا البند من بنود العقارات والآلات والمعدات بالقيمة الجارية إلا إذا كانت معاملة المبادلة تفتقر إلى الجوهر التجاري، أو كان من غير الممكن قياس القيمة الجارية للأصل المُستلم ولا للأصل المُتنازل عنه بموثوقية. ويُقاس بهذه الطريقة البند المُقتنى حتى إذا لم تستطع الجهة أن تلغي في الحال إثبات الأصل المُتنازل عنه. وإذا لم يُقاس البند المُقتنى بالقيمة الجارية، فإن تكلفته تُقاس بالقيمة الدفترية للأصل المُتنازل عنه.

22. تحدد الجهة ما إذا كان لمعاملة المبادلة جوهر تجاري عن طريق النظر في المدى الذي يتوقع أن تتغير به تدفقاتها النقدية المستقبلية أو خدماتها المتوقعة نتيجةً للمعاملة. ويكون لمعاملة المبادلة جوهر تجاري إذا:

أ. كانت بنية (أي مخاطر وتوقيت ومبلغ) التدفقات النقدية أو الخدمات المتوقعة للأصل المُستلم تختلف عن بنية التدفقات النقدية أو الخدمات المتوقعة للأصل المُحول؛ أو
ب. كان الجزء من عمليات الجهة المُتأثر بالمعاملة يتغير نتيجةً للمبادلة؛ و
ج. كان الفرق في (أ) أو (ب) مهماً بالنسبة للقيمة الجارية للأصول المُتبادلة.
ولغرض تحديد الجزء من عمليات الجهة المُتأثر بالمعاملة، حسبما ورد في الفقرة 22(ب)، تحسب الجهة القيمة الحالية للتدفقات النقدية (أو للتدفقات النقدية بعد الضريبة عندما تنطبق الضريبة) التي يتوقع أن تنشأ عن الاستخدام المستمر للأصل وعن استبعاده في نهاية عمره الإنتاجي. وقد تكون نتيجة هذه التحليلات واضحة دون أن تضطر الجهة إلى إجراء عمليات حسابية مفصلة.

23. تكون القيمة الجارية للأصل قابلة للقياس بموثوقية إذا لم يكن التفاوت في نطاق قياسات القيمة الجارية المعقولة لذلك الأصل مهماً، أو كان من الممكن تقويم احتمالات التقديرات المختلفة الواقعة ضمن ذلك النطاق بشكل معقول واستخدامها عند قياس القيمة الجارية. وإذا كانت الجهة قادرة على قياس القيمة الجارية بموثوقية لأي من الأصل المُستلم أو الأصل المُتنازل عنه، فإن القيمة الجارية للأصل المُتنازل عنه تُستخدم لقياس تكلفة الأصل المُستلم ما لم تكن القيمة الجارية للأصل المُستلم بينة بشكل أوضح.

القياس اللاحق (انظر فقرات إرشادات التطبيق 20-36)

24. يجب على الجهة أن تختار إما نموذج التكلفة التاريخية الوارد في الفقرة 26 أو نموذج القيمة الجارية الوارد في الفقرة 27 على أنه سياستها المحاسبية ويجب عليها أن تطبق تلك السياسة على كامل فئة العقارات والآلات والمعدات التي اختيرت السياسة لها.
25. عندما تُطبّق متطلبات القياس على بند العقارات والآلات والمعدات بعد الإثبات، يجب على الجهة أن تُطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46.

نموذج التكلفة التاريخية

26. بعد إثباته على أنه أصل، يجب أن يُسجل بند العقارات والآلات والمعدات بتكلفته التاريخية مطروحاً منها أي استهلاك متراكم وأيّة خسائر متراكمة للهبوط في القيمة.

نموذج القيمة الجارية (انظر فقرات إرشادات التطبيق 20-23)

27. بعد إثباته على أنه أصل، يجب أن يُسجل بند العقارات والآلات والمعدات، أو الجزء من بند العقارات والآلات والمعدات، الذي يمكن قياس قيمته الجارية بموثوقية بمبلغ إعادة التقييم، وهو عبارة عن قيمته التشغيلية الجارية أو قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي استهلاك متراكم لاحق وأية خسائر متراكمة للهبوط في القيمة لاحقة. ويُحدد أساس قياس القيمة الجارية بموجب الهدف الرئيسي الذي من أجله تحتفظ الجهة ببند العقارات والآلات والمعدات أو بالجزء من بند العقارات والآلات والمعدات. يُقاس بند العقارات والآلات والمعدات، أو الجزء من بند العقارات والآلات والمعدات، الذي يُحتفظ به بشكل رئيسي من أجل طاقته التشغيلية بالقيمة التشغيلية الجارية، وعندما يُحتفظ به بشكل رئيسي من أجل طاقته المالية فإنه يُقاس بالقيمة العادلة.
28. يجب أن يُطبق أساس القياس المُستخدم لقياس القيمة الجارية، سواء القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة، بشكل متسق على بند العقارات والآلات والمعدات أو الجزء من بند العقارات والآلات والمعدات في كل تاريخ قياس، ما لم يتغير الهدف الرئيسي الذي من أجله تحتفظ الجهة ببند العقارات والآلات والمعدات أو بالجزء من بند العقارات والآلات والمعدات. وفي تلك الحالة يكون تغيير أساس قياس القيمة الجارية، من القيمة التشغيلية الجارية إلى القيمة العادلة أو العكس، مناسباً.
29. يجب إجراء عمليات إعادة التقييم بانتظام كافٍ لضمان ألا تختلف القيمة الدفترية بشكل ذي أهمية نسبية عن القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها باستخدام القيمة الجارية في تاريخ القوائم المالية. حُدّدت المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التقييم في الفقرات 36-38.
30. يعتمد تكرار عمليات إعادة التقييم على التغيرات في القيم الجارية لبنود العقارات والآلات والمعدات التي يجري إعادة تقييمها. فعندما تختلف القيمة الجارية لأصل مُعاد تقييمه بشكل ذي أهمية نسبية عن قيمته الدفترية، يكون من الضروري إجراء تقييم أخرى. وتتعرض بعض بنود العقارات والآلات والمعدات لتغيرات مهمة ومتقلبة في القيمة الجارية، وبالتالي تستلزم إعادة التقييم بشكل سنوي. وتُعدّ عمليات إعادة التقييم المتكررة تلك غير ضرورية لبنود العقارات والآلات والمعدات التي تحدث تغيرات ضئيلة فقط في قيمتها الجارية. فبدلاً من ذلك، قد يكون من الضروري أن يُعاد تقييم البند فقط كل ثلاث أو خمس سنوات.

31. عندما يُعاد تقييم بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، فإن القيمة الدفترية لذلك الأصل يتم تعديلها إلى المبلغ المُعاد تقييمه. وفي تاريخ إعادة التقييم، تتم معالجة الأصل بإحدى الطريقتين الآتيتين:

أ. يتم تعديل إجمالي القيمة الدفترية بطريقة تتسق مع إعادة تقييم القيمة الدفترية للأصل. فعلى سبيل المثال، قد يتم إعادة عرض إجمالي القيمة الدفترية بالرجوع إلى بيانات سوقية يمكن رصدها أو قد يتم إعادة عرضها بشكل تناسبي مع التغير في القيمة الدفترية. ويتم تعديل الاستهلاك المتراكم في تاريخ إعادة التقييم ليعادل الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية للأصل والقيمة الدفترية للأصل بعد أن تؤخذ في الحسبان الخسائر المتراكمة للهبوط في القيمة؛ أو

ب. يتم استبعاد الاستهلاك المتراكم مقابل إجمالي القيمة الدفترية للأصل.

ويُشكل مبلغ التعديل للاستهلاك المتراكم جزءاً من الزيادة أو الانخفاض في القيمة الدفترية والذي تتم المحاسبة عنه وفقاً للفقرتين 36 و37.

32. إذا أُعيد تقييم بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، فيجب أن يُعاد تقييم كامل فئة العقارات والآلات والمعدات التي ينتمي إليها ذلك الأصل.

33. خسائر الهبوط في القيمة وعكس قيد خسائر الهبوط في القيمة للأصل بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعيّار المحاسبة للقطاع العام 26، *الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد*، لا تنشأ عنها بالضرورة الحاجة لإعادة تقييم فئة الأصول التي ينتمي إليها ذلك الأصل أو تنتمي إليها مجموعة الأصول تلك.

34. فئة العقارات والآلات والمعدات هي مجموعة من الأصول ذات الطبيعة أو الوظيفة المتماثلة في عمليات الجهة. وفيما يلي أمثلة لفئات منفصلة:

أ. الأراضي؛ و

ب. المباني التشغيلية؛ و

ج. الآلات؛ و

د. السفن؛ و

هـ. الطائرات؛ و

و. أنظمة الأسلحة؛ و

ز. المركبات؛ و

- ج. الأثاث والتجهيزات؛ و
- ط. المعدات المكتبية؛ و
- ي. منصات النفط؛ و
- ك. النباتات المثمرة؛ و
- ل. مجموعات المقتنيات التراثية؛ و
- م. البنية التحتية.

وعند تجميع العقارات والآلات والمعدات في فئات، قد تعين الجهة بنوداً ذات طبيعة متماثلة ولكن مُحْتَفَظ بها لوظائف مختلفة، أو العكس. فعلى سبيل المثال، في حين أن عدة قطع من الأراضي قد تكون متماثلة في طبيعتها، قد يُحتَفَظ ببعضها لأغراض زراعية ويُحتَفَظ بالبعض الآخر لأغراض تجارية. وقد ينتج عن ذلك قيام الجهة بتعيين فئتين من الأراضي وعرض المعلومات باستخدام التكلفة التاريخية لإحدى الفئتين والقيمة الجارية للفئة الأخرى.

35. يُعاد تقييم البنود ضمن فئة العقارات والآلات والمعدات في وقت واحد لتجنب إعادة التقييم الانتقائي للأصول والتقرير في القوائم المالية عن مبالغ تُعد مزيجاً بين التكاليف والقيم في تواريخ مختلفة. وبالرغم من ذلك، يمكن أن يُعاد تقييم أية فئة من فئات الأصول على أساس دوري شريطة إنجاز إعادة تقييم فئة الأصول خلال فترة قصيرة وشريطة الحفاظ على مبالغ إعادة التقييم مُحدّثة.

36. إذا تمت زيادة القيمة الدفترية لفئة أصول نتيجةً لإعادة تقييم، فيجب إثبات الزيادة بشكل مباشر في الجانب الدائن لفائض إعادة التقييم. ومع ذلك، يجب إثبات الزيادة ضمن الفائض أو العجز بالقدر الذي تعكس به قيد انخفاض من إعادة تقييم لنفس فئة الأصول سبق إثباته ضمن الفائض أو العجز.

37. إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لفئة أصول نتيجةً لإعادة تقييم، فيجب إثبات التخفيض ضمن الفائض أو العجز. ومع ذلك، يجب إثبات التخفيض بشكل مباشر في الجانب المدين لفائض إعادة التقييم بقدر وجود أي رصيد دائن في فائض إعادة التقييم فيما يتعلق بفئة الأصول تلك.

38. يجب إجراء مقاصة بين الزيادات والتخفيضات الناتجة من إعادة التقييم المتعلقة بأصول فردية ضمن نفس فئة العقارات والآلات والمعدات، ولكن لا يجوز إجراء مقاصة بين تلك المتعلقة بأصول في فئات مختلفة.

39. إن فائض إعادة التقييم المُضمن في صافي الأصول/حقوق الملكية فيما يتعلق بالعقارات والآلات والمعدات يُمكن أن يُحوّل بعضه أو كله بشكل مباشر إلى الفائض أو العجز المتراكم عندما يُلغى إثبات الأصول. وقد ينطوي ذلك على تحويل بعض أو كامل الفائض عندما تُسحب الأصول ضمن فئة العقارات والآلات والمعدات التي يتعلق بها الفائض من الخدمة أو تُستبعد. وبالرغم من ذلك، يمكن أن يحول بعض الفائض بالتوازي مع استخدام الجهة للأصول. وفي مثل هذه الحالة، سيكون مبلغ الفائض المُحوّل هو الفرق بين الاستهلاك على أساس القيمة الدفترية المُعاد تقييمها للأصول والاستهلاك على أساس التكلفة الأصلية للأصول. ولا تُجرى تحويلات من فائض إعادة التقييم إلى الفائض أو العجز المتراكم من خلال الفائض أو العجز.

40. يمكن الاطلاع على الإرشادات بشأن آثار الضرائب على الفائض، إن وجدت، الناشئة عن إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات في معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول ضرائب الدخل.

الاستهلاك (انظر فقرات إرشادات التطبيق 24-36)

41. يجب أن يُستهلك بشكل منفصل كل جزء من بند العقارات والآلات والمعدات تكون تكلفته مهمة بالنسبة إلى إجمالي تكلفة البند.

42. قد يكون لجزء مهم من بند من بنود العقارات والآلات والمعدات عمر إنتاجي وطريقة استهلاك هما نفس العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك لجزء آخر مهم من ذلك البند نفسه. ويمكن تجميع مثل هذه الأجزاء عند تحديد عبء الاستهلاك.

43. بالقدر الذي تستهلك به الجهة بشكل منفصل بعض الأجزاء من بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، فإنها تستهلك أيضاً بشكل منفصل المتبقي من البند. ويتكون المتبقي من البند من الأجزاء التي ليست لها أهمية بمفردها. وإذا كان لدى الجهة توقعات مختلفة لهذه الأجزاء، فقد يكون من الضروري استخدام أساليب تقريب لاستهلاك المتبقي بطريقة تعبر بموثوقية عن نمط الاستهلاك و/أو العمر الإنتاجي لأجزائه.

44. يجوز أن تختار الجهة أن تستهلك بشكل منفصل أجزاء البند التي ليست لها تكلفة مهمة بالنسبة إلى إجمالي تكلفة البند.

45. يجب إثبات عبء الاستهلاك لكل فترة ضمن الفائض أو العجز ما لم يُضمن في القيمة الدفترية لأصل آخر.

46. يُثبت عبء الاستهلاك للفترة عادةً ضمن الفائض أو العجز. وبالرغم من ذلك، تُستخدم أحياناً المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل في إنتاج أصول أخرى. وفي هذه الحالة، يُشكل عبء الاستهلاك جزءاً من تكلفة الأصل الآخر ويُضمّن في قيمته الدفترية. فعلى سبيل المثال، يُضمّن استهلاك آلات ومعدات التصنيع في تكاليف تحويل المخزون (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12). وبالمثل، قد يُضمّن استهلاك العقارات والآلات والمعدات المستخدمة لأنشطة التطوير في تكلفة أصل غير ملموس مُثبت وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31، *الأصول غير الملموسة*.

المبلغ القابل للاستهلاك وفترة الاستهلاك (انظر فقرات إرشادات التطبيق 25-27)

47. يجب أن يُخصص المبلغ القابل للاستهلاك للأصل على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي.

48. يجب مراجعة القيمة المتبقية للأصل وعمره الإنتاجي في كل تاريخ قوائم مالية سنوية على الأقل، وإذا اختلفت التوقعات عن التقديرات السابقة، فيجب المحاسبة عن التغير (التغيرات) على أنه تغير في تقدير محاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء*.

49. يُثبت الاستهلاك حتى ولو كانت القيمة الجارية للأصل تتجاوز قيمته الدفترية، طالما أن القيمة المتبقية للأصل لا تتجاوز قيمته الدفترية. ولا ينفي إصلاح الأصل وصيانته الحاجة إلى استهلاكه. وفي المقابل، قد تُصان بعض الأصول بشكل ضعيف أو قد تُؤجّل الصيانة إلى أجل غير مسمى بسبب قيود الموازنة. وإذا كانت سياسات إدارة الأصول تُفاقم بلى وتآكل الأصل، فينبغي إعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل، و/أو إخضاع الأصل لاختبار الهبوط في القيمة وفقاً للفقرة 59، وتعديل العمر الإنتاجي تبعاً لذلك.

50. تُعد الأراضي والمباني أصولين قابلين للفصل وتتم المحاسبة عنهما بشكل منفصل، حتى عندما يتم اقتناؤهما معاً. ومع بعض الاستثناءات، مثل المحاجر والمواقع المُستخدمة لطمر النفايات، فإن للأراضي عمر إنتاجي غير محدود وبناءً عليه لا يتم استهلاكها. أما المباني فهي بشكل عام لها عمر إنتاجي محدود وبناءً عليه تُعد أصولاً قابلة للاستهلاك. ولا تؤثر الزيادة في قيمة الأرض المقام عليها مبنى على تحديد المبلغ القابل للاستهلاك للمبنى.

51. إذا تضمنت القيمة الدفترية للأرض تكلفة التفكيك والإزالة وإعادة الموقع إلى حالته الأصلية، فإن ذلك الجزء من أصل الأرض يتم استهلاكه على مدى فترة المنافع أو الخدمات المتوقعة

التي يتم الحصول عليها عن طريق تكبد تلك التكاليف. وفي بعض الحالات، قد يكون للأرض نفسها عمر إنتاجي محدود، وفي تلك الحالة يتم استهلاكها بطريقة تعكس المنافع أو الخدمات المتوقعة التي ستستمد منها.

الأعمار الإنتاجية المحدودة وغير المحدودة (انظر فقرات إرشادات التطبيق 28-32)

52. يجب على الجهة تقويم ما إذا كان العمر الإنتاجي للعقارات والآلات والمعدات محدوداً أو غير محدود، وإذا كان محدوداً فيجب عليها تقدير طول ذلك العمر الإنتاجي أو عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المماثلة التي تشكّله. عادةً ما يكون للأرض عمر إنتاجي غير محدود. وهناك افتراض قابل للدحض بأن العقارات والآلات والمعدات بخلاف الأراضي لها أعمار إنتاجية محدودة. ويجب على الجهة أن تعتبر أن العقارات والآلات والمعدات لها عمر إنتاجي غير محدود عندما تخلص الجهة - استناداً إلى تحليل لجميع العوامل ذات الصلة - إلى أنه ليس هناك حد منظور للفترة التي يتوقع على مداها أن يوفر الأصل خدمات متوقعة للجهة أو يُستخدم لتوليد تدفقات نقدية داخلية صافية للجهة.

53. يتم استهلاك بند العقارات والآلات والمعدات الذي له عمر إنتاجي محدود. ولا يتم استهلاك بند العقارات والآلات والمعدات الذي له عمر إنتاجي غير محدود.

54. لا يعني المصطلح "غير محدود" "لا نهائي". وينبغي أن يعكس العمر الإنتاجي للعقارات والآلات والمعدات الأدلة على العوامل التي يمكن أن تؤثر على العمر الإنتاجي في وقت تقدير العمر الإنتاجي للأصل. وينبغي أن تكون العوامل المتوقعة والعمر الإنتاجي المقدر واقعية وليست متفائلة أو متشائمة، مما يعني أنه ينبغي أن تكون مدعومة بأدلة موضوعية وأن ينتج عنها قياسات ملائمة وتعتبر بموثوقية عن قيمة الأصل واستهلاكه، وليست توقعات متفائلة أو متشائمة لتلك العوامل. فعلى سبيل المثال، ينبغي ألا يعتمد استخلاص أن العمر الإنتاجي للعقارات والآلات والمعدات غير محدود على نفقات مستقبلية مُخططة تتجاوز تلك المطلوبة للحفاظ على الأصل عند مستوى أدائه الحالي. كما لا ينبغي أن يعتمد مثل هذا الاستخلاص على إجراءات محافظة لا يوجد لها احتمال واقعي في ظل قيود الموازنة الحالية أو المتوقعة.

55. قد يكون العمر الإنتاجي لبند العقارات والآلات والمعدات طويلاً جداً أو حتى غير محدود. إن عدم التأكد حول العمر الإنتاجي للأصل عندما يكون طويلاً جداً لا يبرر اختيار عمر قصير بشكل غير واقعي.

المراجعات السنوية للأصول ذات الأعمار الإنتاجية غير المحدودة للتحقق من وجود هبوط في قيمتها

56. إن الجهة مطالبة بمراجعة العقارات والآلات والمعدات التي لها عمر إنتاجي غير محدود بشكل سنوي للتحقق من وجود مؤشرات على الهبوط في القيمة وفقاً للمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعييار المحاسبة للقطاع العام 26.

طريقة الاستهلاك (انظر فقرتي إرشادات التطبيق 33-34)

57. يجب أن تعكس طريقة الاستهلاك النمط الذي يُتوقع أن تستهلك به الجهة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل.

58. يجب مراجعة طريقة الاستهلاك المطبقة على الأصل في كل تاريخ قوائم مالية سنوية على الأقل، وإذا كان هناك تغير مهم قد حدث في النمط المُتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل، فيجب تغيير الطريقة لتعكس النمط بعد التغير. ويجب المحاسبة عن مثل هذا التغير على أنه تغير في تقدير محاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3.

الهبوط في القيمة

59. لتحديد ما إذا كان بند من بنود العقارات والآلات والمعدات قد هبطت قيمته، تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق. يوضح هذان المعياران كيف تراجع الجهة القيمة الدفترية لأصولها، وكيف تحدد مبلغ الخدمات الممكن استرداده أو المبلغ الممكن استرداده من الأصل، ومتى تُثبت أو تعكس قيد خسارة هبوط في القيمة.

التعويض عن الهبوط في القيمة

60. يجب أن يُضمن التعويض من أطراف ثالثة عن بنود العقارات والآلات والمعدات التي هبطت قيمتها أو تم فقدانها أو تم التنازل عنها، في الفائض أو العجز وذلك عندما يصبح التعويض مستحق الاستلام.

61. الهبوط في قيمة بنود العقارات والآلات والمعدات أو فقدانها، ومطالبات أو دُفعات التعويض من أطراف ثالثة المتعلقة بالهبوط أو الفقد، وأي شراء أو إنشاء أو تطوير لاحق لأصول بديلة على سبيل الإحلال، هي أحداث اقتصادية منفصلة ويُحاسب عنها بشكل منفصل كما يلي:

- أ. يُثبت الهبوط في قيمة بنود العقارات والآلات والمعدات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق؛ و
- ب. يُحدّد - وفقاً لهذا المعيار - إلغاء إثبات بنود العقارات والآلات والمعدات المسحوبة من الخدمة أو المُستبعدة؛ و
- ج. يُضمّن - عند تحديد الفائض أو العجز - التعويض من أطراف ثالثة عن بنود العقارات والآلات والمعدات التي هبطت قيمتها أو تم فقدانها أو تم التنازل عنها عندما يصبح التعويض مستحق الاستلام؛ و
- د. تُحدّد - وفقاً لهذا المعيار - تكلفة بنود العقارات والآلات والمعدات التي تمت إعادتها إلى حالتها الأصلية أو تم شراؤها أو تم إنشاؤها أو تم تطويرها على سبيل الإحلال.

إلغاء الإثبات

62. يجب إلغاء إثبات القيمة الدفترية لبند العقارات والآلات والمعدات:
- أ. عند استبعاده؛ أو
- ب. عندما لا يُتوقع أية منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من استخدامه أو استبعاده.
63. عندما يُلغى إثبات بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، يجب أن يُضمن المكسب أو الخسارة الناشئة عن إلغاء إثبات البند في الفائض أو العجز (ما لم يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 43، عقود الإيجار خلاف ذلك عند البيع وإعادة الاستئجار).
64. يمكن أن يحدث الاستبعاد لبند من بنود العقارات والآلات والمعدات بطرق متنوعة (مثلاً، عن طريق البيع أو عن طريق إبرام عقد إيجار تمويلي أو عن طريق التبرع). وعند تحديد تاريخ استبعاد البند، تُطبق الجهة الضوابط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 9، *الإيراد من المعاملات التبادلية* لإثبات الإيراد من بيع السلع. وينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 على الاستبعاد عن طريق البيع وإعادة الاستئجار.
65. إذا أثبتت الجهة، بموجب مبدأ الإثبات الوارد في الفقرة 6، ضمن القيمة الدفترية لبند من بنود العقارات والآلات والمعدات تكلفة إحلال جزء من البند، فإنها عندئذ تلغي إثبات القيمة الدفترية للجزء الذي تم إحلاله بغض النظر عما إذا كان الجزء الذي تم إحلاله قد تم استهلاكه في السابق بشكل منفصل. أما إذا كان من غير الممكن عملياً للجهة أن تحدد القيمة الدفترية

- للجزء الذي تم إخلاله، فيمكنها أن تستخدم تكلفة الجزء الذي حل محله على أنها مؤشر على ما كانت عليه تكلفة الجزء الذي تم إخلاله في وقت اقتنائه أو إنشائه أو تطويره.
66. يجب أن يُحدد المكسب أو الخسارة الناشئة عن إلغاء إثبات بند العقارات والآلات والمعدات على أنه الفرق بين صافي متحصلات استبعاد البند، إن وجدت، والقيمة الدفترية للبند.
67. يُثبت - بشكل أولي - العوض مستحق الاستلام عند استبعاد بند من بنود العقارات والآلات والمعدات بقيمته العادلة. وإذا تم تأجيل الدفع مقابل البند، يُثبت - بشكل أولي - العوض مستحق الاستلام بمُعادل السعر النقدي. ويُثبت الفرق بين المبلغ الاسمي للعوض ومُعادل السعر النقدي على أنه إيراد فائدة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 9، بما يعكس العائد الفعلي على المبلغ مستحق الاستلام.
68. وبالرغم من ذلك، يجب على الجهة التي تقوم بشكل روتيني، ضمن سياق أنشطتها، ببيع بنود العقارات والآلات والمعدات التي كانت تحتفظ بها لتأجيرها للغير، أن تحول مثل هذه الأصول إلى المخزون بقيمتها الدفترية عندما يُتوقف عن تأجيرها وتصبح مُحتفظاً بها للبيع. ويجب إثبات المتحصلات من بيع مثل هذه الأصول على أنها إيراد وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 9. ولا ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 عندما تُحول الأصول، التي يُحتفظ بها للبيع ضمن السياق العادي للعمليات، إلى المخزون.

الإفصاح

متطلبات الإفصاح العامة للعقارات والآلات والمعدات

69. يجب أن تُفصح القوائم المالية عما يلي لكل فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات المُثبتة في القوائم المالية:
- أ. أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي القيمة الدفترية؛ و
 - ب. طرق الاستهلاك المستخدمة؛ و
 - ج. الأعمار الإنتاجية أو معدلات الاستهلاك المستخدمة؛ و
 - د. إجمالي القيمة الدفترية والاستهلاك المتراكم (مجموعاً مع الخسائر المتراكمة للهبوط في القيمة) في بداية الفترة ونهايتها؛ و
 - هـ. مطابقة للقيمة الدفترية في بداية الفترة ونهايتها، تُظهر:

(1) الإضافات؛ و

(2) الأصول المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع أو المُضمنة في مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع وفقاً لمعييار المحاسبة للقطاع العام 44 والاستبعادات الأخرى؛ و

(3) المُقتنيات من خلال تجميع عمليات في القطاع العام؛ و

(4) الزيادات أو التخفيضات الناتجة عن عمليات إعادة التقييم بموجب الفقرات 29 و36 و37 ومن خسائر الهبوط في القيمة (إن وجدت) المُثبتة أو المعكوس قيدها بشكل مباشر ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً لمعييار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق؛ و

(5) خسائر الهبوط في القيمة المُثبتة ضمن الفائض أو العجز وفقاً لمعييار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق؛ و

(6) خسائر الهبوط في القيمة المعكوس قيدها ضمن الفائض أو العجز وفقاً لمعييار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق؛ و

(7) الاستهلاك؛ و

(8) صافي فروق تحويل العملات الأجنبية الناشئة عن ترجمة القوائم المالية من العملة الوظيفية إلى عملة عرض مختلفة، بما في ذلك ترجمة عملية أجنبية إلى عملة عرض الجهة المعدة للقوائم المالية؛ و

(9) التغيرات الأخرى.

70. يجب أن تفصح القوائم المالية أيضاً عما يلي لكل فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات المُثبتة في القوائم المالية:

أ. وجود قيود على سند الملكية ومبالغ تلك القيود، والعقارات والآلات والمعدات المرهونة على أنها ضمان لالتزامات؛ و

ب. مبلغ النفقات المُثبتة ضمن القيمة الدفترية لبند من بنود العقارات والآلات والمعدات أثناء إنشائه أو تطويره؛ و

ج. مبلغ الارتباطات التعاقدية لاقتناء أو إنشاء أو تطوير عقارات وآلات ومعدات.

71. يجب أن تفصح القوائم المالية أيضاً عما يلي في حالة عدم عرضه بشكل منفصل في قائمة الأداء المالي:

أ. مبلغ التعويض من أطراف ثالثة عن بنود العقارات والآلات والمعدات التي هبطت قيمتها أو تم فقدانها أو تم التنازل عنها، والذي تم تضمينه في الفائض أو العجز؛ و
ب. مبالغ المتحصلات والتكاليف المضمنة في الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 18 والتي تتعلق بالبنود المنتجة التي لا تعد من مخرجات الأنشطة العادية للجهة، والبند المستقل (البنود المستقلة) في قائمة الأداء المالي الذي (التي) يتضمن (تتضمن) مثل هذه المتحصلات والتكاليف.

72. يُعد اختيار طريقة الاستهلاك وتقدير الأعمار الإنتاجية للأصول أموراً حكمية. ولذلك، يزود الإفصاح عن الطرق المُطبقة والأعمار الإنتاجية المقدرة أو معدلات الاستهلاك مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تسمح لهم بمراجعة السياسات المُختارة من قبل الإدارة، ويُمكن من إجراء المقارنات مع الجهات الأخرى. ولأسباب مماثلة، من الضروري أن يُفصح عما يلي:

أ. الاستهلاك خلال الفترة، سواءً المثبت ضمن الفائض أو العجز أو على أنه جزء من تكلفة أصول أخرى؛ و
ب. الاستهلاك المتراكم في نهاية الفترة.

73. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، تفصح الجهة عن طبيعة وأثر التغير في التقدير المحاسبي الذي يكون له أثر في الفترة الحالية أو يُتوقع أن يكون له أثر في الفترات اللاحقة. وفيما يخص العقارات والآلات والمعدات، قد ينشأ مثل هذا الإفصاح عن تغيرات في التقديرات تتعلق بما يلي:

أ. القيم المتبقية؛ و
ب. التكاليف المقدرة لتفكيك أو إزالة بنود العقارات والآلات والمعدات أو إعادة تأهيلها إلى الحالة التي كانت عليها؛ و
ج. الأعمار الإنتاجية؛ و
د. طرق الاستهلاك.

74. إذا عُرضت فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات بمبالغ مُعاد تقييمها، فيجب أن يُفصح عما يلي:

أ. تاريخ سريان إعادة التقييم؛ و

ب. ما إذا كان قد استُعين بمقيم مستقل؛ و
ج. فائض إعادة التقييم، مع بيان التغير خلال الفترة وأية قيود على توزيع الرصيد على الملاك؛
9

د. مجموع جميع فوائض إعادة التقييم لبنود العقارات والآلات والمعدات الفردية ضمن تلك الفئة؛ و
هـ. مجموع جميع عجوزات إعادة التقييم لبنود العقارات والآلات والمعدات الفردية ضمن تلك الفئة.

75. وفقاً لمعيّار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعيّار المحاسبة للقطاع العام 26، تُفصح الجهة عن معلومات بشأن العقارات والآلات والمعدات التي هبطت قيمتها، بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 69(هـ) (4) - 69(هـ) (6).

76. قد يجد مستخدمو القوائم المالية المعلومات الآتية ملائمة لاحتياجاتهم:
أ. القيمة الدفترية للعقارات والآلات والمعدات العاطلة عن العمل بشكل مؤقت؛ و
ب. إجمالي القيمة الدفترية لأية عقارات وآلات ومعدات مستهلكة دفترياً بالكامل ولا تزال قيد الاستخدام؛ و

ج. القيمة الدفترية للعقارات والآلات والمعدات التي سُحبت من الاستخدام النشط ولم تُصنف على أنها مُحْتَظَف بها للبيع وفقاً لمعيّار المحاسبة للقطاع العام 44؛ و
د. عندما يُستخدم نموذج التكلفة التاريخية: القيمة الجارية (القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة) للعقارات والآلات والمعدات عندما تختلف بشكل ذي أهمية نسبية عن القيمة الدفترية.

وبناءً عليه، تُشجّع الجهات على الإفصاح عن هذه المبالغ.

الإفصاح عن العقارات والآلات والمعدات الترابية غير المُثبتة (انظر فقرتي إرشادات التطبيق 37-38)
77. إذا لم تُثبت عقارات وآلات ومعدات ترابية أو فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات الترابية في القوائم المالية نظراً لأنه - عند القياس الأولي - ليس من الممكن قياس تكلفتها أو قيمتها الجارية بموثوقية، فيجب على الجهة أن تفصح عن:
أ. الصعوبات التي تواجهها في الحصول على قياس موثوق والتي حالت دون الإثبات؛ و
ب. أهمية العقارات والآلات والمعدات الترابية غير المُثبتة بالنسبة لتحقيق أهداف الجهة.

78. إذا أُثبِتَت نفقات لاحقة على العقارات والآلات والمعدات التراثية غير المُثبتة، ستنطبق متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 69-76 والفقرات 79-84.

قياس القيمة الجارية

79. يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها المالية على تقويم كل مما يلي:

أ. فيما يخص العقارات والآلات والمعدات التي يتم قياسها بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي: أساليب التقييم والمُدخلات المستخدمة لإعداد تلك القياسات.

ب. فيما يخص قياسات القيمة العادلة التي تستخدم مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها (المستوى 3)، أو قياسات القيمة التشغيلية الجارية المقدرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها: أثر القياسات على الفائض أو العجز أو صافي الأصول/حقوق الملكية للفترة.

80. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 79، يجب على الجهة أن تأخذ جميع ما يلي في الاعتبار:

- أ. مستوى التفصيل اللازم للوفاء بمتطلبات الإفصاح؛ و
- ب. مقدار التركيز الذي يجب إيلاؤه لكل من المتطلبات المختلفة؛ و
- ج. مقدار التجميع أو التفصيل الذي يجب القيام به؛ و
- د. ما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى معلومات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المُفصّل عنها.

وإذا كانت الإفصاحات المُقدمة وفقاً لهذا المعيار غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 79، فيجب على الجهة الإفصاح عما يلزم من المعلومات الإضافية الضرورية لتحقيق تلك الأهداف.

81. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 79، يجب على الجهة أن تفصح، كحد أدنى، عن المعلومات الآتية لكل فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات (انظر الفقرة 82 للاطلاع على المعلومات المتعلقة بتحديد الفئات المناسبة للعقارات والآلات والمعدات لأغراض الإفصاحات المتعلقة بقياس القيمة الجارية) المقاسة بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي:

أ. قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية؛ و

ب. إذا كان هناك تغيير قد حدث في أساس القياس (على سبيل المثال، تغيير من القيمة التشغيلية الجارية إلى القيمة العادلة)، فيجب على الجهة أن تُفصح عن ذلك التغيير وسبب/أسباب إجراءاته؛ و

ج. فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية: ما إذا كانت قياسات القيمة التشغيلية الجارية مُقدرة باستخدام مُدخلات يمكن رصدها أو لا يمكن رصدها. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة: المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تُصنف ضمنه قياسات القيمة العادلة في مجملها (المستوى 1 أو 2 أو 3)؛ و

د. فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: وصف لأسلوب (أساليب) القياس والمُدخلات المُستخدمة في قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة. وإذا كان هناك تغيير قد حدث في أسلوب القياس (على سبيل المثال، التغيير من منهج التكلفة إلى منهج السوق أو استخدام أسلوب تقييم إضافي)، فيجب على الجهة أن تفصح عن ذلك التغيير وعن سبب/أسباب إجراءاته. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة المُقدرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها: يجب على الجهة أن تقدم معلومات كمية عن المُدخلات المهمة التي لا يُمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة. ولا يُتطلب من الجهة إنشاء معلومات كمية لكي تمثل لمطلب الإفصاح هذا إذا لم تكن الجهة قد قامت بإعداد مُدخلات كمية لا يمكن رصدها عند قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم الجهة أسعاراً من معاملات سابقة أو معلومات تسعير من طرف ثالث دون تعديل). وبالرغم من ذلك، لا يمكن للجهة عند تقديم هذا الإفصاح أن تتجاهل المُدخلات الكمية التي لا يمكن رصدها والتي تُعد مهمة لقياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة وتكون متاحة بشكل معقول للجهة؛ و

هـ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية المُقدرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها: مطابقة الأرصدة الافتتاحية مع الأرصدة الختامية، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغييرات خلال الفترة التي يمكن عزوها لما يلي:

- (1) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن الفائض أو العجز، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و
- (2) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و
- (3) المشتريات والمبيعات (ويُفصّل بشكل منفصل عن كل نوع من أنواع تلك التغييرات)؛ و

و. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنّفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية المُقدّرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها: مبلغ مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة الواردة في البند (هـ)(1) المُضمنة في الفائض أو العجز والذي يمكن عزوه إلى التغير في المكاسب أو الخسائر غير المدققة المتعلقة بتلك العقارات والآلات والمعدات المُحتفظ بها في نهاية فترة القوائم المالية، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر غير المدققة؛ و

ز. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنّفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية المُقدّرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها: وصف لآليات التقييم المُستخدمة من قبل الجهة (بما في ذلك، على سبيل المثال، كيف تقرر الجهة سياساتها وإجراءاتها للتقييم وكيف تحلّ التغيرات في قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة من فترة إلى أخرى)؛ و

ح. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنّفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية المُقدّرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها: وصف سردي لحساسية قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها إذا كان حدوث تغير في تلك المُدخلات إلى مبلغ مختلف قد ينتج عنه قياس للقيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة أعلى أو أقل بشكل مهم، وإذا كانت هناك علاقات متبادلة بين تلك المُدخلات والمُدخلات الأخرى التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة

العادلة، فيجب على الجهة أن تقدم أيضاً وصفاً لتلك العلاقات المتبادلة وكيف يمكن لتلك العلاقات أن تضخم أو تخفف من أثر التغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها على قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة. ولتحقيق الامتثال لمتطلب الإفصاح ذلك، يجب أن يتضمن الوصف السردى للحساسية للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها، كحد أدنى، المُدخلات التي لا يمكن رصدها التي يتم الإفصاح عنها عند الامتثال للبند (د).

82. لأغراض الإفصاحات المتعلقة بقياس القيمة الجارية، قد تقرر الجهة أنه يُتطلب تفصيل أكبر لفئات العقارات والآلات والمعدات (انظر الفقرة 34) استناداً إلى (أ) أسس القياس المُطبقة، و(ب) المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يُصنف ضمنه قياس القيمة العادلة، أو المدى الذي تستخدم به قياسات القيمة التشغيلية الجارية مُدخلات يمكن رصدها أو لا يمكن رصدها. وقد يلزم أن يكون عدد الفئات أكبر فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية المُقدرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها، وذلك نظراً لأن تلك القياسات لها درجة أكبر من عدم التأكد وعدم الموضوعية. إن تحديد الفئات المناسبة للعقارات والآلات والمعدات التي ينبغي تقديم الإفصاحات المتعلقة بقياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة لها يتطلب ممارسة الحكم. وغالباً ما ستتطلب فئة العقارات والآلات والمعدات لأغراض تلك الإفصاحات تفصيلاً أكبر من البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وبالرغم من ذلك، يجب على الجهة أن تقدم معلومات كافية للسماح بمطابقة التفصيل المُستخدم لأغراض تلك الإفصاحات مع البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي.

83. فيما يخص كل فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات المُقاسة على أساس التكلفة التاريخية في قائمة المركز المالي، ولكن مُفصّل لها عن القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة: يجب على الجهة أن تُفصّل عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 81 (ب) و(ج) و(ز). وبالرغم من ذلك، لا يُتطلب من الجهة أن تقدم الإفصاحات الكمية عن المُدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو في قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة المُقدرة باستخدام المدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها، والمطلوبة بموجب الفقرة 81(د).

وفيما يخص مثل هذه العقارات والآلات والمعدات، لا يلزم الجهة أن تقدم الإفصاحات الأخرى المتعلقة بقياس القيمة الجارية التي يتطلبها هذا المعيار.

84. يجب على الجهة أن تعرض الإفصاحات الكمية لقياسات القيمة الجارية المطلوبة بموجب هذا المعيار في شكل جدول ما لم يكن هناك تنسيق آخر أكثر مناسبة.

تاريخ السريان وأحكام انتقالية

تاريخ السريان

85. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد للجهات التي تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 44 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 46 في تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار أو قبل ذلك التاريخ. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

86. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

أحكام انتقالية

87. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3 باستثناء ما يلي:

أ. يجوز للجهة أن تختار قياس الأصول التراثية بتكلفتها المفترضة عندما لا تتوافر معلومات موثوقة عن تكلفة هذه الأصول في تاريخ تطبيق هذا المعيار.

ب. عند التطبيق الأولي لهذا المعيار، إذا كان هناك فرق بين القيمة الدفترية السابقة بالقيمة العادلة والقيمة الدفترية الجديدة بالقيمة العادلة أو القيمة التشغيلية الجارية، فيجب على الجهة أن تُثبت ذلك الفرق على أنه تعديل للفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي (أو مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، حسب ما هو مناسب) دون إعادة عرض المعلومات المقارنة.

88. فيما يخص الجهات التي قد طبقت سابقاً معيار المحاسبة للقطاع العام 17 (2022)، *العقارات والآلات والمعدات* فإن متطلبات الفقرتين 21 - 22 المتعلقة بالقياس الأولي لبند العقارات والآلات والمعدات المقتنى في معاملة مبادلة أصول، يجب تطبيقها بأثر مستقبلي للمعاملات المستقبلية فقط.

سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 17 (2022)

89. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة للقطاع العام 17 المُصدر في 2022. يظل معيار المحاسبة للقطاع العام 17 منطبقاً إلى أن يُطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات*، أو يسري مفعوله، أيهما أبكر.

الدراسة المرفقة

معييار المحاسبة للقطاع العام 45 "العقارات والآلات والمعدات"

الموضوع
1. تقديم
2. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 45 "العقارات والآلات والمعدات" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
3. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 45 "العقارات والآلات والمعدات" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. ملحق (أ): إرشادات التطبيق
5. إرشادات التنفيذ
6. أمثلة توضيحية

1. تقديم

بهدف اقتراح معيار "العقارات والآلات والمعدات" الملأئم؛ أجريت دراسةً لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45 "العقارات والآلات والمعدات" المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وقد روعي عند إعداد معيار "العقارات والآلات والمعدات" أن يكون متوافقاً مع المحاسبة الدولي للقطاع العام 45 "العقارات والآلات والمعدات"، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام؛ وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (2) و(3) من هذه الدراسة.

2. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 45 "العقارات والآلات والمعدات" ومعايير المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (3) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعايير المحاسبة الدولي للقطاع العام 45 "العقارات والآلات والمعدات"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، وأُستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
استُبدلت عبارة (العوض المستلم) consideration received بعبارة (العوض مستحق الاستلام) consideration receivable حيث إن السياق يقتضي هذا المعنى.	67. يُثبت - بشكل أولي - العوض مستحق الاستلام عند استبعاد بند من بنود العقارات والآلات والمعدات بقيمته العادلة. وإذا تم تأجيل الدفع مقابل البند، يُثبت - بشكل أولي - العوض <u>مستحق الاستلام</u> بمُعادل السعر النقدي. ويُثبت الفرق بين المبلغ الاسمي للعوض ومُعادل السعر النقدي على أنه إيراد فائدة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 9، بما يعكس العائد الفعلي على المبلغ مستحق الاستلام.	67. The consideration receivable on disposal of property, plant, and equipment is recognized initially at its fair value. If payment for the item is deferred, the consideration <u>received</u> is recognized initially at the cash price equivalent. The difference between the nominal amount of the consideration and the cash price equivalent is recognized as interest revenue in accordance with IPSAS 9 reflecting the effective yield on the receivable.
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	85. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في <u>31 ديسمبر 2024</u> أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأُبكر للجهات التي تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 ومعايير المحاسبة للقطاع العام 44 ومعايير المحاسبة	85. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after <u>January 1, 2025</u> . Earlier application is permitted for entities that apply IPSAS 43, IPSAS 44, and IPSAS 46 at or before the date of initial application of the Standard. If an entity applies this

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	للقطاع العام 46 في تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار أو قبل ذلك التاريخ. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	Standard for a period beginning before <u>January 1, 2025</u> , it shall disclose that fact.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 17 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.	88. فيما يخص الجهات التي قد طبقت سابقاً معيار المحاسبة للقطاع العام 17 (2022)، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> فإن متطلبات الفقرتين 21-22 المتعلقة بالقياس الأولي لبند العقارات والآلات والمعدات المقتنى في معاملة مبادلة أصول، يجب تطبيقها بأثر مستقبلي للمعاملات المستقبلية فقط.	88. For entities that have previously applied IPSAS 17 (2006), <i>Property, Plant, and Equipment</i> the requirements of paragraphs 21-22 regarding the initial measurement of an item of property, plant, and equipment acquired in an exchange of assets transaction shall be applied prospectively only to future transactions.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 17 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.	89. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة للقطاع العام 17 المُصدر في 2022. يظل معيار المحاسبة للقطاع العام 17 منطبقاً إلى أن يُطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> ، أو يسري مفعوله، أيهما أبكر.	89. This Standard supersedes IPSAS 17 issued in 2006. IPSAS 17 remains applicable until IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i> is applied or becomes effective, whichever is earlier.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حُدِّثت عبارة (ويحتفظ بها للبيع) and held for disposal حيث يُفترض حذفها نتيجة لصدور معيار المحاسبة للقطاع العام 44 "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة"	فقرة إرشادات التطبيق 27. يبدأ استهلاك الأصل عندما يكون متاحاً للاستخدام، أي عندما يكون في الموقع وبالحالة اللازمين له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. ويتوقف استهلاك الأصل في التاريخ الذي يُصنف فيه الأصل على أنه مُحتفظ به للبيع (أو يُضمن فيه في مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها مُحتفظ بها للبيع) وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، <i>الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة</i> ، أو في التاريخ الذي يُلغى فيه إثبات الأصل، أي التاريخين أبكر. وبناءً عليه، لا يتوقف الاستهلاك عندما يصبح الأصل عاطلاً عن العمل أو عندما يُسحب من <u>الاستخدام النشط</u> ما لم يكن قد تم استهلاك الأصل بالكامل. وبالرغم من ذلك، بموجب طرق الاستهلاك المستندة إلى الاستخدام، يمكن أن يكون عبء الاستهلاك صفرًا عندما لا يوجد أي إنتاج.	AG27. Depreciation of an asset begins when it is available for use, i.e., when it is in the location and condition necessary for it to be capable of operating in the manner intended by management. Depreciation of an asset ceases at the earlier of the date that the asset is classified as held for sale (or included in a disposal group that is classified as held for sale) in accordance with IPSAS 44, <i>Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations</i> and the date when the asset is derecognized. Therefore, depreciation does not cease when the asset becomes idle or is retired from <u>active use and held for disposal</u> unless the asset is fully depreciated. However, under usage methods of depreciation, the depreciation charge can be zero while there is no production.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
IG35. Property, plant, and equipment including infrastructure assets do not require separate recognition beyond the level required for financial reporting purposes. IPSAS 45 requires: (a) <u>Items</u> with a cost or value that is significant in relation to the total cost of the item shall be depreciated separately; and (b) Significant parts of property, plant, and equipment <u>to be</u> grouped with other significant parts that have <u>a similar useful life and / or depreciation method</u> when determining the depreciation charge.	فقرة إرشادات التنفيذ 35. لا تتطلب العقارات والآلات والمعدات بما في ذلك أصول البنية التحتية إثبات منفصل بما يتجاوز المستوى المطلوب لأغراض التقرير المالي. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الآتي: (أ) يجب أن تُستهلك بشكل منفصل <u>الأجزاء</u> التي تكون تكلفتها أو قيمتها مهمة بالنسبة إلى إجمالي تكلفة البند؛ و (ب) <u>يجوز</u> تجميع الأجزاء المهمة من بند العقارات والآلات والمعدات مع أجزائه المهمة الأخرى التي لها نفس العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك عند تحديد عبء الاستهلاك.	استُبدلت كلمة (البند) Items في الفقرة (أ) بكلمة (الأجزاء) حيث إن هذا هو المعني الذي يقتضيه السياق. استُبدلت كلمة (ينبغي) to be في الفقرة (ب) بكلمة (يجوز) وعبرة (التي لها عمر إنتاجي مماثل أو طريقة استهلاك مماثلة) that have a similar useful life and / or depreciation method (التي لها نفس العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك)، وذلك للتوافق مع الفقرة 42 من المعيار والتي نصت على ((قد يكون لجزء مهم من بند من بنود العقارات والآلات والمعدات عمر إنتاجي وطريقة استهلاك هما نفس العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك لجزء آخر مهم من ذلك البند نفسه. ويمكن تجميع مثل هذه الأجزاء عند تحديد عبء الاستهلاك.))
IG37. Judgment is required in determining whether those parts of the assets or <u>similar group of assets</u> that make up the infrastructure asset networks or systems are significant in relation to the whole infrastructure asset network or system when determining whether or not to treat them	فقرة إرشادات التنفيذ 37. يُتطلب الحكم عند تحديد ما إذا كانت تلك الأجزاء من الأصول، أو من <u>مجموعات الأصول المتماثلة</u>، التي تشكل شبكة أو منظومة أصول البنية التحتية مهمة بالنسبة إلى شبكة أو منظومة أصول البنية التحتية بأكملها عند تحديد ما إذا كان ينبغي معالجتها بشكل	استُبدلت عبارة (المجموعات المتماثلة من الأصول) similar group of assets بمجموعة (مجموعات الأصول المتماثلة) حيث إن هذا هو المعني الذي يقتضيه السياق.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
separately. For financial reporting purposes, the following indicators can be helpful in identifying significant parts of an item of property, plant, and equipment: (a) Parts should be separately identifiable and measurable; (b) Parts should have significant value in relation to the asset; and (c) Parts should have different estimated useful lives.	منفصل أم لا. ولأغراض إعداد القوائم المالية، يمكن أن تساعد المؤشرات الآتية في تعيين الأجزاء المهمة في بند العقارات والآلات والمعدات: (أ) ينبغي أن تكون الأجزاء قابلة للتعين والقياس بشكل منفصل؛ (ب) ينبغي أن تكون للأجزاء قيمة مهمة بالنسبة إلى الأصل؛ و (ج) ينبغي أن تكون للأجزاء أعمار إنتاجية مقدرة مختلفة.	

3. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 45 "العقارات والآلات والمعدات" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الهدف	Objective
	لا	1. هدف هذا المعيار هو تحديد المعالجة المحاسبية للعقارات والآلات والمعدات بحيث يستطيع مستخدمو القوائم المالية تمييز المعلومات المتعلقة باستثمار الجهة في عقاراتها وآلاتها ومعداتها والتغيرات في هذا الاستثمار. تتمثل المسائل الرئيسية في المحاسبة عن العقارات والآلات والمعدات في إثبات الأصول، وتحديد قيمها الدفترية، وما سيتم إثباته من أعباء الاستهلاك وخسائر الهبوط في القيمة فيما يتعلق بها.	1. The objective of this Standard is to prescribe the accounting treatment for property, plant, and equipment so that users of financial statements can discern information about an entity's investment in its property, plant, and equipment and the changes in such investment. The principal issues in accounting for property, plant, and equipment are the recognition of the assets, the determination of their carrying amounts, and the depreciation charges and impairment losses to be recognized in relation to them.
		النطاق (انظر فقرات إرشادات التطبيق 1-7)	Scope (see paragraphs AG1-AG7)
	لا	2. يجب على الجهة التي تعد وتعرض قوائم مالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار عند المحاسبة عن العقارات والآلات والمعدات، إلا عندما يتطلب معيار آخر أو يسمح بمعالجة محاسبية مختلفة.	2. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in accounting for property, plant, and equipment except when another Standard requires or permits a different accounting treatment.
	لا	3. لا ينطبق هذا المعيار على:	3. This Standard does not apply to:

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		(أ) الأصول البيولوجية المتعلقة بنشاط زراعي بخلاف النباتات المثمرة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 27، <i>الزراعة</i>). وينطبق هذا المعيار على النباتات المثمرة ولكنه لا ينطبق على المنتج الزراعي الذي ينمو على النباتات المثمرة؛ و (ب) حقوق التعدين والاحتياطيات المعدنية مثل النفط والغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة المماثلة (انظر معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول حقوق التعدين والاحتياطيات المعدنية والموارد غير المتجددة المماثلة)؛ و (ج) العقارات والآلات والمعدات المُصنفة على أنها مُحتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، <i>الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة</i>؛ و (د) إثبات وقياس أصول الاستكشاف والتقويم (انظر معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول قياس أصول الاستكشاف والتقويم).	(a) Biological assets related to agricultural activity other than bearer plants (see IPSAS 27, Agriculture). This Standard applies to bearer plants but does not apply to the produce on bearer plants; (b) Mineral rights and mineral reserves such as oil, natural gas, and similar non-regenerative resources (see the relevant international or national accounting standard dealing with mineral rights, mineral reserves, and similar non-regenerative resources); (c) Property, plant, and equipment classified as held for sale in accordance with IPSAS 44, <i>Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations</i>; and (d) The recognition and measurement of exploration and evaluation assets (see the relevant international or national accounting standard dealing with measurement of exploration and evaluation assets). However, this Standard applies to property, plant, and equipment used to develop or maintain the assets described in 3(a), 3(b) and 3(d).

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		وبالرغم من ذلك، ينطبق هذا المعيار على العقارات والآلات والمعدات المُستخدمة لتطوير أو صيانة الأصول الموضحة في البنود 3(أ) و3(ب) و3(د).	
	لا	4. يجب على الجهة التي تستخدم نموذج التكلفة التاريخية للعقارات الاستثمارية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 16، <i>العقارات الاستثمارية</i> أن تستخدم نموذج التكلفة التاريخية الوارد في هذا المعيار للعقارات الاستثمارية المملوكة لها.	4. An entity using the historical cost model for investment property in accordance with IPSAS 16, Investment Property shall use the historical cost model in this Standard for owned investment property.
		تعريفات (انظر فقرات إرشادات التطبيق 8-11)	Definitions (see paragraphs AG8-AG11)
	لا	5. تُستخدم المصطلحات الآتية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها: <u>القيمة الدفترية (لغرض هذا المعيار)</u> هي المبلغ الذي يثبت به الأصل بعد طرح أي استهلاك متراكم وأية خسائر متراكمة للهبوط في القيمة. <u>فئة من العقارات والآلات والمعدات</u> تعني تجميع للأصول ذات الطبيعة أو الوظيفة المتماثلة في عمليات الجهة والذي يُعرض على أنه بند واحد لغرض الإفصاح في القوائم المالية.	5. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: <u>Carrying amount (for the purpose of this Standard)</u> is the amount at which an asset is recognized after deducting any accumulated depreciation and accumulated impairment losses. <u>Class of property, plant and equipment</u> means a grouping of assets of a similar nature or function in an entity's operations that is shown as a single item for the purpose of disclosure in the financial statements. <u>Depreciable amount</u> is the cost of an asset, or other amount substituted for cost, less its residual value. <u>Depreciation</u> is the systematic allocation of the depreciable amount of an asset over its useful life.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		<u>المبلغ القابل للاستهلاك</u> هو تكلفة الأصل، أو المبلغ الآخر الذي حل محل التكلفة، مطروحاً منها القيمة المتبقية للأصل. <u>الاستهلاك</u> هو التخصيص المنتظم للمبلغ القابل للاستهلاك للأصل على مدى عمره الإنتاجي. <u>العقارات والآلات والمعدات</u> هي البنود الملموسة التي: أ. يُحتفظ بها لاستخدامها في إنتاج أو توريد سلع أو خدمات، أو لتأجيرها للغير، أو لأغراض إدارية؛ و ب. يتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة قوائم مالية واحدة. <u>القيمة المتبقية للأصل</u> هي المبلغ المقدّر الذي من شأن الجهة أن تحصل عليه حالياً من استبعاد الأصل، بعد طرح التكاليف المقدّرة للاستبعاد، لو كان الأصل قد وصل بالفعل إلى نهاية عمره الإنتاجي وبالحالة المتوقعة أن يكون عليها في نهاية عمره الإنتاجي. <u>العمر الإنتاجي</u> هو: أ. الفترة التي يتوقع أن يكون الأصل متاحاً -على مداها -للاستخدام من قبل الجهة؛ أو	<u>Property, plant, and equipment</u> are tangible assets that: (a) Are held for use in the production or supply of goods or services, for rental to others, or for administrative purposes; and (b) Are expected to be used during more than one reporting period. The <u>residual value</u> of an asset is the estimated amount that an entity would currently obtain from disposal of the asset, after deducting the estimated costs of disposal, if the asset were already of the age and in the condition expected at the end of its useful life. <u>Useful life</u> is: a. The period over which an asset is expected to be available for use by an entity; or b. The number of production or similar units expected to be obtained from the asset by an entity. Terms defined in other IPSAS are used in this Standard with the same meaning as in those Standards and are reproduced in the Glossary of Defined Terms published separately. The following terms are defined and are used in this Standard with the same meaning as in IPSAS 46, <i>Measurement</i>: (a) Historical cost; (b) Current operational value; and (c) Fair value.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ب. عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المماثلة التي يتوقع أن تحصل عليها الجهة من الأصل. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرِضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام. عُرِّقَت المصطلحات الآتية في معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i>، وتُستخدم في هذا المعيار بنفس المعنى الوارد في ذلك المعيار: (أ) التكلفة التاريخية؛ و (ب) القيمة التشغيلية الجارية؛ و (ج) القيمة العادلة. عُرِّفَ مصطلح مبلغ الخدمات الممكن استرداده في معيار المحاسبة للقطاع العام 21، <i>الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد</i>، ويُستخدم في هذا المعيار بنفس المعنى الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 21.	The term recoverable service amount is defined in IPSAS 21, <i>Impairment of Non-Cash Generating Assets</i> and is used in this Standard with the same meaning as in IPSAS 21. The term recoverable amount is defined in IPSAS 26, <i>Impairment of Cash-Generating-Assets</i> and is used in this Standard with the same meaning as in IPSAS 26. The term bearer plant is defined in IPSAS 27 and is used in this Standard with the same meaning as in IPSAS 27.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيّر	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		عُرّف مصطلح المبلغ الممكن استرداده في معيار المحاسبة للقطاع العام 26، الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد، ويُستخدم في هذا المعيار بنفس المعنى الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 26. عُرّف مصطلح النبات المثمر في معيار المحاسبة للقطاع العام 27، ويُستخدم في هذا المعيار بنفس المعنى الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 27.	
		الإثبات (انظر فقرات إرشادات التطبيق 12-16)	Recognition (see paragraphs AG12-AG16)
	لا	6. يجب إثبات بند العقارات والآلات والمعدات على أنه أصل إذا، وفقط إذا: أ. كان من المرجح أن تتدفق إلى الجهة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة المرتبطة بالبند؛ و ب. كان من الممكن قياس البند بموثوقية ¹ . 1 المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بأمانة عما تهدف إلى التعبير عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1، عرض القوائم المالية المنهج الانتقالي لتوضيح الموثوقية.	6. An item of property, plant, and equipment shall be recognized as an asset if, and only if: a. It is probable that future economic benefits or service potential associated with the item will flow to the entity; and b. The item can be measured reliably ¹ . ¹ Information that is reliable is free from material error and bias, and can be depended on by users to faithfully represent that which it purports to represent or could reasonably be expected to represent. Paragraph BC16 of IPSAS 1, <i>Presentation of Financial Statements</i> discusses the transitional approach to the explanation of reliability.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	7. إذا كانت الجهة تحتفظ بعقارات وآلات ومعدات تراثية تستوفي تعريف الأصل، ولكنها لا تستوفي ضوابط الاثبات الواردة في الفقرة 6(ب)، فيجب الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 77 في إيضاحات القوائم المالية. وعندما تتوافر معلومات حول تكلفة العقارات والآلات والمعدات التراثية أو حول قيمتها الجارية، يجب على الجهة، اعتباراً من ذلك التاريخ، أن تثبت العقارات والآلات والمعدات التراثية وفقاً للفقرة 6 وأن تطبق مبادئ القياس الواردة في هذا المعيار.	7. If an entity holds heritage property, plant, and equipment that meets the definition of an asset, but which does not meet the recognition criteria in paragraph 6(b), information as required by paragraph 77 shall be disclosed in the notes to the financial statements. When information about the cost or current value of the heritage property, plant, and equipment becomes available, the entity shall, from that date, recognize the heritage property, plant, and equipment in accordance with paragraph 6 and apply the measurement principles in this Standard.
	لا	8. لا يحدد هذا المعيار وحدة القياس لأغراض الإثبات، أي ما الذي يُشكل بنداً من بنود العقارات والآلات والمعدات. وبالتالي، يتطلب الأمر ممارسة الحكم عند تطبيق ضوابط الإثبات على الظروف الخاصة بالجهة. وقد يكون من المناسب (أ) أن تُفصل البنود المهمة بشكل فردي، مثل طوابق مبنى، إلى وحدات حساب منفصلة عندما يكون الهدف الذي من أجله تحتفظ الجهة بالمبني هو طاقته التشغيلية وطاقته المالية سوياً، أو (ب) أن تُجمع البنود غير المهمة بشكل فردي، مثل كتب المكتبة.	8. This Standard does not prescribe the unit of measure for recognition, i.e., what constitutes an item of property, plant, and equipment. Thus, judgment is required in applying the recognition criteria to an entity's specific circumstances. It may be appropriate to (a) disaggregate individually significant items, such as floors of a building, into separate units of account when the objective for which the entity holds the building is both for operational and financial capacity or (b) aggregate individually insignificant items, such as library books, computer peripherals, and small items of equipment, and to apply the criteria to the aggregate value.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		وملحقات الحاسب الآلي، وبنود المعدات الصغيرة، وأن تُطبق الضوابط على القيمة المُجمعة.	
	لا	9. تُقوّم الجهة بموجب مبدأ الإثبات هذا جميع تكاليف عقاراتها وآلاتها ومعداتاتها في الوقت الذي يتم تكبدها فيه. وتتضمن هذه التكاليف التي يتم تكبدها بشكل أولي لاقتناء أو إنشاء أو تطوير بند العقارات والآلات والمعدات والتكاليف التي يتم تكبدها لاحقاً للإضافة إليه، أو إطلال جزء منه أو خدمته. وقد تتضمن تكلفة بند العقارات والآلات والمعدات تكاليف متكبدة متعلقة بعقود إيجار الأصول المُستخدمة في إنشاء بند العقارات والآلات والمعدات أو الإضافة إليه، أو إطلال جزء منه أو خدمته، مثل استهلاك أصول حقوق الاستخدام.	9. An entity evaluates under this recognition principle all its property, plant, and equipment costs at the time they are incurred. These costs include costs incurred initially to acquire, construct or develop an item of property, plant, and equipment and costs incurred subsequently to add to, replace part of, or service it. The cost of an item of property, plant, and equipment may include costs incurred relating to leases of assets that are used to construct, add to, replace part of or service an item of property, plant, and equipment, such as depreciation of right-of-use assets.
	لا	10. قد يُتطلب بنود عقارات وآلات ومعدات لأسباب تتعلق بالسلامة أو البيئة. ورغم أن اقتناء أو إنشاء أو تطوير مثل هذه العقارات والآلات والمعدات لا يزيد بشكل مباشر المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة لأي بند معين من بنود العقارات والآلات والمعدات القائمة، إلا أنه قد يكون ضرورياً	10. Items of property, plant, and equipment may be required for safety or environmental reasons. The acquisition, construction, or development of such property, plant, and equipment, although not directly increasing the future economic benefits or service potential of any particular existing item of property, plant, and equipment, may be necessary for an entity to obtain the future economic benefits or service potential from its other assets. Such

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
items of property, plant, and equipment qualify for recognition as assets, because they enable an entity to derive future economic benefits or service potential from related assets in excess of what could be derived had those items not been acquired, constructed, or developed. For example, fire safety regulations may require a hospital to retro-fit new sprinkler systems. These enhancements are recognized because, without them, the entity is unable to operate the hospital in accordance with the regulations. However, the resulting carrying amount of such an asset and related assets is reviewed for impairment in accordance with IPSAS 21 and IPSAS 26.	للجهة لتحصل على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة من أصولها الأخرى. وتتأهل مثل هذه البنود من العقارات والآلات والمعدات للإثبات على أنها أصول، نظراً لأنها تُمكن الجهة من أن تستمد منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من الأصول المتعلقة بها تزيد عما كان يمكن أن تستمده لو لم تُقتنى أو تُنشأ أو تُطور تلك البنود. فعلى سبيل المثال، قد تتطلب لوائح السلامة من الحرائق من مستشفى أن يركب أنظمة مرشحات مياه جديدة. وتُثبت هذه التحسينات نظراً لأنه بدونها لا تستطيع الجهة تشغيل المستشفى وفقاً للوائح. وبالرغم من ذلك، تتم مراجعة القيمة الدفترية الناتجة لمثل هذا الأصل والأصول المتعلقة به للتحقق من وجود هبوط في القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعييار المحاسبة للقطاع العام 26.		
Initial Measurement (see paragraphs AG17-AG19)	القياس الأولي (انظر فقرات إرشادات التطبيق 17-19)		
11. An item of property, plant, and equipment that qualifies for recognition shall be measured at its cost, as described in paragraphs 14-19, unless it is acquired	11. يجب قياس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يتأهل للإثبات بتكلفته، حسبما هو موضح في	لا	

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الفقرات 14-19، ما لم يُقتنى ذلك البند من خلال معاملة غير تبادلية.	through a non-exchange transaction.
	لا	12. يجب قياس العقارات والآلات والمعدات المقتناة من خلال معاملة غير تبادلية بتكلفتها المفترضة. ويجب على الجهة أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 عند قياس التكلفة المفترضة لبند عقارات والآلات ومعدات.	12. Property, plant, and equipment acquired through a non-exchange transaction shall be measured at its deemed cost. An entity shall apply IPSAS 46 when measuring deemed cost of an item of property, plant, and equipment.
	لا	13. لأغراض هذا المعيار، فإن القياس عند الإثبات لبند العقارات والآلات والمعدات، الذي اقتني بدون تكلفة أو بتكلفة رمزية، بتكلفته المفترضة اتساقاً مع متطلبات الفقرة 12، لا يُعد إعادة تقييم. وتبعاً لذلك، فإن متطلبات إعادة التقييم الواردة في الفقرة 29، وإرشادات التطبيق الداعمة، تنطبق فقط في حال أن الجهة اختارت إعادة تقييم بند عقارات وآلات ومعدات في فترات القوائم المالية اللاحقة.	13. For the purposes of this Standard, the measurement at recognition of an item of property, plant, and equipment, acquired at no or nominal cost, at its deemed cost consistent with the requirements of paragraph 12, does not constitute a revaluation. Accordingly, the revaluation requirements in paragraph 29, and the supporting Application Guidance, only apply where an entity elects to revalue an item of property, plant, and equipment in subsequent reporting periods.
		عناصر التكلفة	Elements of Cost
	لا	14. تشمل تكلفة بند العقارات والآلات والمعدات ما	14. The cost of an item of property, plant, and equipment

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		يلي: أ. سعر شرائه، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير القابلة للاسترداد، بعد طرح الخصومات التجارية والتخفيضات اللاحقة؛ و ب. أية تكاليف يمكن عزوها بشكل مباشر إلى جلب الأصل إلى الموقع والحالة اللازمين له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة؛ و ج. التقدير الأولي لتكاليف تفكيك وإزالة البند وإعادة الموقع الذي يوجد به إلى حالته الأصلية، وهو الواجب الذي تتكبده الجهة إما عند اقتناء البند أو نتيجة لاستخدام البند خلال فترة معينة لأغراض أخرى بخلاف إنتاج المخزون خلال تلك الفترة.	comprises: a. Its purchase price, including import duties and non-refundable purchase taxes, after deducting trade discounts and rebates; b. Any costs directly attributable to bringing the asset to the location and condition necessary for it to be capable of operating in the manner intended by management; and c. The initial estimate of the costs of dismantling and removing the item and restoring the site on which it is located, the obligation for which an entity incurs either when the item is acquired, or as a consequence of having used the item during a particular period for purposes other than to produce inventories during that period.
	لا	15. من أمثلة التكاليف التي يمكن عزوها بشكل مباشر للبند: أ. تكاليف منافع الموظفين (حسبما عُرِّفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 39، <i>منافع الموظفين</i>)	15. Examples of directly attributable costs are: a. Costs of employee benefits (as defined in IPSAS 39, Employee Benefits) arising directly from the acquisition, construction, or development of the item of property, plant, and equipment;

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الناشئة بشكل مباشر عن اقتناء، أو إنشاء، أو تطوير بند العقارات والآلات والمعدات؛ و ب. تكاليف إعداد الموقع؛ و ج. تكاليف التسليم والمناولة الأولية؛ و د. تكاليف التركيب والتجميع؛ و هـ. تكاليف اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل سليم (أي تقويم ما إذا كان الأداء التقني والمادي للأصل يتيح إمكانية استخدامه في إنتاج أو توريد السلع والخدمات، أو للتأجير للغير، أو للأغراض الإدارية)؛ و و. الأتعاب المهنية.	b. Costs of site preparation; c. Initial delivery and handling costs; d. Installation and assembly costs; e. Costs of testing whether the asset is functioning properly (i.e., assessing whether the technical and physical performance of the asset is such that it is capable of being used in the production or supply of goods or services, for rental to others, or for administrative purposes); and f. Professional fees.
	لا	16. تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 12، <i>المخزون</i> ، على التكاليف الخاصة بواجبات التفكيك والإزالة وإعادة الموقع الذي يوجد فيه البند إلى حالته الأصلية والتي يتم تكبدها خلال فترة معينة نتيجة لاستخدام البند لإنتاج المخزون خلال تلك الفترة. وتُثبت وتُقاس الواجبات المتعلقة بالتكاليف التي تتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 12 ووفقاً لهذا المعيار، وفقاً لمعيار المحاسبة	16. An entity applies IPSAS 12, <i>Inventories</i> , to the costs of obligations for dismantling, removing, and restoring the site on which an item is located that are incurred during a particular period as a consequence of having used the item to produce inventories during that period. The obligations for costs accounted for in accordance with IPSAS 12 and this Standard are recognized and measured in accordance with IPSAS 19, <i>Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets</i> .

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		للقطاع العام 19، <i>المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة.</i>	
	لا	17. يتم التوقف عن إثبات التكاليف ضمن القيمة الدفترية لبند العقارات والآلات والمعدات عندما يكون البند في الموقع وبالحالة اللّازمين له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبناءً عليه، لا يتم تضمين التكاليف التي يتم تكبدها في استخدام البند أو في نقل البند من مكان إلى آخر في القيمة الدفترية لذلك البند. فعلى سبيل المثال، لا يتم تضمين التكاليف الآتية في القيمة الدفترية لبند العقارات والآلات والمعدات: أ. التكاليف التي يتم تكبدها بينما البند القابل للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة لم يُستخدم بعد أو يُشغّل بأقل من طاقته الكاملة؛ و ب. خسائر التشغيل الأولي، مثل تلك التي يتم تكبدها إلى أن ينمو الطلب على مخرجات البند؛ و ج. تكاليف تغيير الموقع أو إعادة التنظيم لجزء من أو جميع عمليات الجهة.	17. Recognition of costs in the carrying amount of an item of property, plant, and equipment ceases when the item is in the location and condition necessary for it to be capable of operating in the manner intended by management. Therefore, costs incurred in using or redeploying an item are not included in the carrying amount of that item. For example, the following costs are not included in the carrying amount of an item of property, plant, and equipment: (a) Costs incurred while an item capable of operating in the manner intended by management has yet to be brought into use or is operated at less than full capacity; (b) Initial operating losses, such as those incurred while demand for the item’s output builds up; and (c) Costs of relocating or reorganizing part or all of the entity’s operations.
	لا	18. قد تُنتج بنود أثناء جلب بند العقارات والآلات والمعدات إلى الموقع والحالة اللّازمين له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة (مثل العينات التي تنتج أثناء اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل سليم).	18. Items may be produced while bringing an item of property, plant, and equipment to the location and condition necessary for it to be capable of operating in the manner intended by management (such as samples produced when testing whether the asset is functioning properly). An entity recognizes the proceeds from selling any such

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		وتُثبت الجهة المتحصلات من بيع أية بنود من ذلك القبيل، وتكلفة تلك البنود، ضمن الفائض أو العجز وفقاً للمعايير المنطبقة. وتقيس الجهة تكلفة تلك البنود بتطبيق متطلبات القياس الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 12.	items, and the cost of those items, in surplus or deficit in accordance with applicable Standards. The entity measures the cost of those items applying the measurement requirements of IPSAS 12.
	لا	19. تحدث بعض العمليات فيما يتصل بإنشاء أو تطوير بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، ولكنها لا تُعد ضرورية لجلب البند إلى الموقع والحالة اللازمين له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وقد تحدث هذه العمليات العرضية قبل أو أثناء أنشطة الإنشاء أو التطوير. فعلى سبيل المثال، قد يُكتسب إيراد من خلال استخدام موقع بناء على أنه موقف للسيارات إلى أن تبدأ أعمال الإنشاء. ونظراً لأن العمليات العرضية لا تُعد ضرورية لجلب البند إلى الموقع والحالة اللازمين له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة، فإن إيراد العمليات العرضية والمصروفات المتعلقة به تُثبت ضمن الفائض أو العجز، وتُضمّن في تصنيفات الإيرادات والمصروفات الخاصة بها.	19. Some operations occur in connection with the construction or development of an item of property, plant, and equipment, but are not necessary to bring the item to the location and condition necessary for it to be capable of operating in the manner intended by management. These incidental operations may occur before or during the construction or development activities. For example, revenue may be earned through using a building site as a car park until construction starts. Because incidental operations are not necessary to bring an item to the location and condition necessary for it to be capable of operating in the manner intended by management, the revenue and related expenses of incidental operations are recognized in surplus or deficit, and included in their respective classifications of revenue and expense.
		قياس التكلفة	Measurement of Cost

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	20. تكلفة بند العقارات والآلات والمعدات هي مُعادل السعر النقدي أو - فيما يخص البند المشار إليه في الفقرة 12 - تكلفته المفترضة في تاريخ الإثبات. وإذا تم تأجيل الدفع وكانت القيمة الزمنية للنقود ذات أهمية نسبية، يُثبت الفرق بين مُعادل السعر النقدي وإجمالي المدفوعات على أنه فائدة على مدى فترة الائتمان، ما لم تُثبت مثل هذه الفائدة ضمن القيمة الدفترية للبند وفقاً للمعالجة البديلة المسموح بها الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 5، <i>تكاليف الاقتراض</i> .	20. The cost of an item of property, plant, and equipment is the cash price equivalent or, for an item referred to in paragraph 12, its deemed cost at the recognition date. If payment is deferred and the time value of money is material, the difference between the cash price equivalent and the total payment is recognized as interest over the period of credit, unless such interest is recognized in the carrying amount of the item in accordance with the allowed alternative treatment in IPSAS 5, <i>Borrowing Costs</i> .
	لا	21. قد يُقتنى بند واحد أو أكثر من بنود العقارات والآلات والمعدات في مقابل أصل أو أصول غير نقدية، أو مزيج من الأصول النقدية وغير النقدية. للتبسيط يُشير النقاش التالي إلى مُبادلة أصل واحد غير نقدي بآخر، ولكنه ينطبق أيضاً على جميع المُبادلات الموضحة في الجملة السابقة. وتُقاس تكلفة مثل هذا البند من بنود العقارات والآلات والمعدات بالقيمة الجارية إلا إذا كانت معاملة المبادلة تفتقر إلى الجوهر التجاري، أو كان من غير الممكن قياس القيمة الجارية لا للأصل المُستلم ولا للأصل المُتنازل عنه بموثوقية. ويُقاس بهذه الطريقة البند المُقتنى حتى إذا لم	21. One or more items of property, plant, and equipment may be acquired in exchange for a non-monetary asset or assets, or a combination of monetary and non-monetary assets. The following discussion refers simply to an exchange of one non-monetary asset for another, but it also applies to all exchanges described in the preceding sentence. The cost of such an item of property, plant, and equipment is measured at its current value unless the exchange transaction lacks commercial substance, or the current value of neither the asset received nor the asset given up is reliably measurable. The acquired item is measured in this way even if an entity cannot immediately derecognize the asset given up. If the acquired item is not measured

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		تستطع الجهة أن تلغي في الحال إثبات الأصل المُتنازل عنه. وإذا لم يُقاس البند المُقتنى بالقيمة الجارية، فإن تكلفته تُقاس بالقيمة الدفترية للأصل المُتنازل عنه.	at current value, its cost is measured at the carrying amount of the asset given up.
	لا	22. تحدد الجهة ما إذا كان لمعاملة المبادلة جوهر تجاري عن طريق النظر في المدى الذي يتوقع أن تتغير به تدفقاتها النقدية المستقبلية أو خدماتها المتوقعة نتيجةً للمعاملة. ويكون لمعاملة المبادلة جوهر تجاري إذا: أ. كانت بنية (أي مخاطر وتوقيت ومبلغ) التدفقات النقدية أو الخدمات المتوقعة للأصل المُستلم تختلف عن بنية التدفقات النقدية أو الخدمات المتوقعة للأصل المُحول؛ أو ب. كان الجزء من عمليات الجهة المُتأثر بالمعاملة يتغير نتيجةً للمبادلة؛ و ج. كان الفرق في (أ) أو (ب) مهماً بالنسبة للقيمة الجارية للأصول المُتبادلة. ولغرض تحديد الجزء من عمليات الجهة المُتأثر بالمعاملة، حسبما ورد في الفقرة 22(ب)، تحسب الجهة القيمة الحالية للتدفقات النقدية (أو للتدفقات النقدية بعد	22. An entity determines whether an exchange transaction has commercial substance by considering the extent to which its future cash flows or service potential is expected to change as a result of the transaction. An exchange transaction has commercial substance if: (a) The configuration (risk, timing, and amount) of the cash flows or service potential of the asset received differs from the configuration of the cash flows or service potential of the asset transferred; or (b) The portion of the entity's operations affected by the transaction changes as a result of the exchange; and (c) The difference in (a) or (b) is significant relative to the current value of the assets exchanged. For the purpose of determining the portion of the entity's operations affected by the transaction, as in paragraph 22(b), the entity calculates the present value of the expected cash flows, (or post-tax cash flows when tax applies), to arise from the continuing use of an asset and from its disposal at the end of its useful life. The result of

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الضريبة عندما تنطبق الضريبة) التي يتوقع أن تنشأ عن الاستخدام المستمر للأصل وعن استبعاده في نهاية عمره الإنتاجي. وقد تكون نتيجة هذه التحليلات واضحة دون أن تضطر الجهة إلى إجراء عمليات حسابية مفصلة.	these analyses may be clear without an entity having to perform detailed calculations.
	لا	23. تكون القيمة الجارية للأصل قابلة للقياس بموثوقية إذا لم يكن التفاوت في نطاق قياسات القيمة الجارية المعقولة لذلك الأصل مهماً، أو كان من الممكن تقويم احتمالات التقديرات المختلفة الواقعة ضمن ذلك النطاق بشكل معقول واستخدامها عند قياس القيمة الجارية. وإذا كانت الجهة قادرة على قياس القيمة الجارية بموثوقية لأي من الأصل المُستلم أو الأصل المُتنازل عنه، فإن القيمة الجارية للأصل المُتنازل عنه تُستخدم لقياس تكلفة الأصل المُستلم ما لم تكن القيمة الجارية للأصل المُستلم بينة بشكل أوضح.	23. The current value of an asset is reliably measurable if the variability in the range of reasonable current value measurements is not significant for that asset, or the probabilities of the various estimates within the range can be reasonably assessed and used when measuring current value. If an entity is able to measure reliably the current value of either the asset received or the asset given up, then the current value of the asset given up is used to measure the cost of the asset received unless the current value of the asset received is more clearly evident.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		القياس اللاحق (انظر فقرات إرشادات التطبيق 20-36)	Subsequent Measurement (see paragraphs AG20-AG36)
	لا	24. يجب على الجهة أن تختار إما نموذج التكلفة التاريخية الوارد في الفقرة 26 أو نموذج القيمة الجارية الوارد في الفقرة 27 على أنه سياستها المحاسبية ويجب عليها أن تطبق تلك السياسة على كامل فئة العقارات والآلات والمعدات التي اختيرت السياسة لها.	24. An entity shall choose either the historical cost model in paragraph 26 or the current value model in paragraph 27 as its accounting policy and shall apply that policy to an entire class of property, plant, and equipment.
	لا	25. عندما تُطبّق متطلبات القياس على بند العقارات والآلات والمعدات بعد الإثبات، يجب على الجهة أن تُطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46.	25. When the measurement requirements are applied to the item of property, plant, and equipment after recognition, an entity shall apply IPSAS 46.
		نموذج التكلفة التاريخية	Historical Cost Model
	لا	26. بعد إثباته على أنه أصل، يجب أن يُسجل بند العقارات والآلات والمعدات بتكلفته التاريخية مطروحاً منها أي استهلاك متراكم وأيّة خسائر متراكمة للهبوط في القيمة.	26. After recognition, an item of property, plant, and equipment shall be carried at its historical cost, less any accumulated depreciation and any accumulated impairment losses.
		نموذج القيمة الجارية (انظر فقرات إرشادات التطبيق 20-23)	Current Value Model (see paragraphs AG20-AG23)
	لا	27. بعد إثباته على أنه أصل، يجب أن يُسجل بند العقارات والآلات والمعدات، أو الجزء من بند العقارات والآلات والمعدات، الذي يمكن قياس قيمته الجارية بموثوقية بمبلغ إعادة التقييم، وهو عبارة عن قيمته	27. After recognition, an item or part of an item of property, plant, and equipment whose current value can be measured reliably shall be carried at a revalued amount, being its current operational value or fair value at the date of the revaluation, less any

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		التشغيلية الجارية أو قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي استهلاك متراكم لاحق وأية خسائر متراكمة للهبوط في القيمة لاحقة. ويُحدد أساس قياس القيمة الجارية بموجب الهدف الرئيسي الذي من أجله تحتفظ الجهة ببند العقارات والآلات والمعدات أو بالجزء من بند العقارات والآلات والمعدات. يُقاس بند العقارات والآلات والمعدات، أو الجزء من بند العقارات والآلات والمعدات، الذي يُحتفظ به بشكل رئيسي من أجل طاقته التشغيلية بالقيمة التشغيلية الجارية، وعندما يُحتفظ به بشكل رئيسي من أجل طاقته المالية فإنه يُقاس بالقيمة العادلة.	subsequent accumulated depreciation, and subsequent accumulated impairment losses. The primary objective for which an entity holds an item or part of an item of property, plant, and equipment determines the current value measurement basis. An item or part of an item of property, plant, and equipment held primarily for its operational capacity is measured at current operational value, and when it is held primarily for its financial capacity is measured at fair value.
	لا	28. يجب أن يُطبق أساس القياس المُستخدم لقياس القيمة الجارية، سواء القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة، بشكل متنسق على بند العقارات والآلات والمعدات أو الجزء من بند العقارات والآلات والمعدات في كل تاريخ قياس، ما لم يتغير الهدف الرئيسي الذي من أجله تحتفظ الجهة ببند العقارات والآلات والمعدات أو بالجزء من بند العقارات والآلات والمعدات. وفي تلك الحالة يكون تغيير أساس قياس	28. The measurement basis used to measure current value, either current operational value or fair value, shall be applied consistently to an item or part of an item of property, plant, and equipment at each measurement date, unless the primary objective for which the entity holds an item or part of an item of property, plant, and equipment has changed. In that case a change in the current value measurement basis, from current operational value to fair value, or vice versa, is appropriate.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		القيمة الجارية، من القيمة التشغيلية الجارية إلى القيمة العادلة أو العكس، مناسباً.	
	لا	29. يجب إجراء عمليات إعادة التقييم بانتظام كافٍ لضمان ألا تختلف القيمة الدفترية بشكل ذي أهمية نسبية عن القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها باستخدام القيمة الجارية في تاريخ القوائم المالية. حُدِدت المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التقييم في الفقرات 36-38.	29. Revaluations shall be made with sufficient regularity to ensure that the carrying amount does not differ materially from that which would be determined using current value at the reporting date. The accounting treatment for revaluations is set out in paragraphs 36-38.
	لا	30. يعتمد تكرار عمليات إعادة التقييم على التغيرات في القيم الجارية لبنود العقارات والآلات والمعدات التي يجري إعادة تقييمها. فعندما تختلف القيمة الجارية لأصل مُعاد تقييمه بشكل ذي أهمية نسبية عن قيمته الدفترية، يكون من الضروري إجراء إعادة تقييم أخرى. وتتعرض بعض بنود العقارات والآلات والمعدات لتغيرات مهمة ومتقلبة في القيمة الجارية، وبالتالي تستلزم إعادة التقييم بشكل سنوي. وتُعد عمليات إعادة التقييم المتكررة تلك غير ضرورية لبنود العقارات والآلات والمعدات التي تحدث تغيرات ضئيلة فقط في قيمتها الجارية. فبدلاً من ذلك، قد يكون من الضروري أن يُعاد تقييم البند فقط كل ثلاث أو خمس سنوات.	30. The frequency of revaluations depends upon the changes in current values of the items of property, plant, and equipment being revalued. When the current value of a revalued asset differs materially from its carrying amount, a further revaluation is necessary. Some items of property, plant, and equipment experience significant and volatile changes in current value, thus necessitating annual revaluation. Such frequent revaluations are unnecessary for items of property, plant, and equipment with only insignificant changes in current value. Instead, it may be necessary to revalue the item only every three or five years.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	31. عندما يُعاد تقييم بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، فإن القيمة الدفترية لذلك الأصل يتم تعديلها إلى المبلغ المُعاد تقييمه. وفي تاريخ إعادة التقييم، تتم معالجة الأصل بإحدى الطريقتين الآتيتين: أ. يتم تعديل إجمالي القيمة الدفترية بطريقة تتسق مع إعادة تقييم القيمة الدفترية للأصل. فعلى سبيل المثال، قد يتم إعادة عرض إجمالي القيمة الدفترية بالرجوع إلى بيانات سوقية يمكن رصدها أو قد يتم إعادة عرضها بشكل تناسبي مع التغير في القيمة الدفترية. ويتم تعديل الاستهلاك المتراكم في تاريخ إعادة التقييم ليعادل الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية للأصل والقيمة الدفترية للأصل بعد أن تؤخذ في الحسبان الخسائر المتراكمة للهبوط في القيمة؛ أو ب. يتم استبعاد الاستهلاك المتراكم مقابل إجمالي القيمة الدفترية للأصل. ويُشكل مبلغ التعديل للاستهلاك المتراكم جزءاً من الزيادة أو الانخفاض في القيمة الدفترية والذي تتم المحاسبة عنه وفقاً للفقرتين 36 و37.	31. When an item of property, plant, and equipment is revalued, the carrying amount of that asset is adjusted to the revalued amount. At the date of the revaluation, the asset is treated in one of the following ways: (a) The gross carrying amount is adjusted in a manner that is consistent with the revaluation of the carrying amount of the asset. For example, the gross carrying amount may be restated by reference to observable market data or it may be restated proportionately to the change in the carrying amount. The accumulated depreciation at the date of the revaluation is adjusted to equal the difference between the gross carrying amount and the carrying amount of the asset after taking into account accumulated impairment losses; or (b) The accumulated depreciation is eliminated against the gross carrying amount of the asset. The amount of the adjustment of accumulated depreciation forms part of the increase or decrease in carrying amount that is accounted for in accordance with paragraphs 36 and 37.

التعديلات وأسبابها	هل تُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	32. إذا أُعيد تقييم بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، فيجب أن يُعاد تقييم كامل فئة العقارات والآلات والمعدات التي ينتمي إليها ذلك الأصل.	32. If an item of property, plant, and equipment is revalued, the entire class of property, plant, and equipment to which that asset belongs shall be revalued.
	لا	33. خسائر الهبوط في القيمة وعكس قيد خسائر الهبوط في القيمة للأصل بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 26، <i>الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد</i> ، لا تنشأ عنها بالضرورة الحاجة لإعادة تقييم فئة الأصول التي ينتمي إليها ذلك الأصل أو تنتمي إليها مجموعة الأصول تلك.	33. Impairment losses and reversals of impairment losses of an asset under IPSAS 21 and IPSAS 26 do not necessarily give rise to the need to revalue the class of assets to which that asset, or group of assets, belongs.
	لا	34. فئة العقارات والآلات والمعدات هي مجموعة من الأصول ذات الطبيعة أو الوظيفة المتماثلة في عمليات الجهة. وفيما يلي أمثلة لفئات منفصلة: (أ) الأراضي؛ و (ب) المباني التشغيلية؛ و (ج) الآلات؛ و (د) السفن؛ و (هـ) الطائرات؛ و (و) أنظمة الأسلحة؛ و (ز) المركبات؛ و (ح) الأثاث والتجهيزات؛ و	34. A class of property, plant, and equipment is a grouping of assets of a similar nature or function in an entity's operations. The following are examples of separate classes: (a) Land; (b) Operational buildings; (c) Machinery; (d) Ships; (e) Aircraft; (f) Weapons systems; (g) Motor vehicles; (h) Furniture and fixtures; (i) Office equipment; (j) Oil rigs;

التعديلات وأسبابها	هل تُدخّل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		(ط) المعدات المكتبية؛ و (ي) منصات النفط؛ و (ك) النباتات المثمرة؛ و (ل) مجموعات المقتنيات التراثية؛ و (م) البنية التحتية. وعند تجميع العقارات والآلات والمعدات في فئات، قد تعين الجهة بنوداً ذات طبيعة متماثلة ولكن مُحتفظ بها لوظائف مختلفة، أو العكس. فعلى سبيل المثال، في حين أن عدة قطع من الأراضي قد تكون متماثلة في طبيعتها، قد يُحتفظ ببعضها لأغراض زراعية ويُحتفظ بالبعض الآخر لأغراض تجارية. وقد ينتج عن ذلك قيام الجهة بتعيين فئتين من الأراضي وعرض المعلومات باستخدام التكلفة التاريخية لإحدى الفئتين والقيمة الجارية للفئة الأخرى.	(k) Bearer plants; (l) Heritage collections; and (m) Infrastructure. When grouping property, plant, and equipment into classes, an entity may identify items with similar nature, but held for different functions, or vice versa. For example, while various parcels of land might be similar in nature, some may be held for agricultural purposes and others for commercial purposes. This may result in the entity identifying two classes of land and presenting information using historical cost for one class and current value for the other.
لا		35. يُعاد تقييم البنود ضمن فئة العقارات والآلات والمعدات في وقت واحد لتجنب إعادة التقييم الانتقائي للأصول والتقرير في القوائم المالية عن مبالغ تُعد مزيجاً بين التكاليف والقيم في تواريخ مختلفة. وبالرغم من ذلك، يمكن أن يُعاد تقييم أية فئة من فئات الأصول على أساس دوري شريطة إنجاز	35. The items within a class of property, plant, and equipment are revalued simultaneously in order to avoid selective revaluation of assets and the reporting of amounts in the financial statements that are a mixture of costs and values as at different dates. However, a class of assets may be revalued on a rolling basis provided revaluation of the class of assets is completed within a short period and provided the revaluations are kept up to date.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		إعادة تقييم فئة الأصول خلال فترة قصيرة وشريطة الحفاظ على مبالغ إعادة التقييم مُحدثة.	
	لا	36. إذا تمت زيادة القيمة الدفترية لفئة أصول نتيجة لإعادة تقييم، فيجب إثبات الزيادة بشكل مباشر في الجانب الدائن لفائض إعادة التقييم. ومع ذلك، يجب إثبات الزيادة ضمن الفائض أو العجز بالقدر الذي تعكس به قيد انخفاض من إعادة تقييم لنفس فئة الأصول سبق إثباته ضمن الفائض أو العجز.	36. If the carrying amount of a class of assets is increased as a result of a revaluation, the increase shall be credited directly to revaluation surplus. However, the increase shall be recognized in surplus or deficit to the extent that it reverses a revaluation decrease of the same class of assets previously recognized in surplus or deficit.
	لا	37. إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لفئة أصول نتيجة لإعادة تقييم، فيجب إثبات التخفيض ضمن الفائض أو العجز. ومع ذلك، يجب إثبات التخفيض بشكل مباشر في الجانب المدين لفائض إعادة التقييم بقدر وجود أي رصيد دائن في فائض إعادة التقييم فيما يتعلق بفئة الأصول تلك.	37. If the carrying amount of a class of assets is decreased as a result of a revaluation, the decrease shall be recognized in surplus or deficit. However, the decrease shall be debited directly to revaluation surplus to the extent of any credit balance existing in the revaluation surplus in respect of that class of assets.
	لا	38. يجب إجراء مقاصة بين الزيادات والتخفيضات الناتجة من إعادة التقييم المتعلقة بأصول فردية ضمن نفس فئة العقارات والآلات والمعدات، ولكن لا يجوز إجراء مقاصة بين تلك المتعلقة بأصول في فئات مختلفة.	38. Revaluation increases and decreases relating to individual assets within a class of property, plant, and equipment must be offset against one another within that class but must not be offset in respect of assets in different classes.
	لا	39. إن فائض إعادة التقييم المُضمن في صافي الأصول/حقوق الملكية فيما يتعلق بالعقارات والآلات والمعدات يُمكن أن يُحوّل بعضه أو كله	39. Some or all of the revaluation surplus included in net assets/equity in respect of property, plant, and equipment may be transferred directly to accumulated surpluses or deficits when the assets

التعديلات وأسبابها	هل تُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		بشكل مباشر إلى الفائض أو العجز المتراكم عندما يُلغى إثبات الأصول. وقد ينطوي ذلك على تحويل بعض أو كامل الفائض عندما تُسحب الأصول ضمن فئة العقارات والآلات والمعدات التي يتعلق بها الفائض من الخدمة أو تُستبعد. وبالرغم من ذلك، يمكن أن يحول بعض الفائض بالتوازي مع استخدام الجهة للأصول. وفي مثل هذه الحالة، سيكون مبلغ الفائض المُحوّل هو الفرق بين الاستهلاك على أساس القيمة الدفترية المُعاد تقييمها للأصول والاستهلاك على أساس التكلفة الأصلية للأصول. ولا تُجرى تحويلات من فائض إعادة التقييم إلى الفائض أو العجز المتراكم من خلال الفائض أو العجز.	are derecognized. This may involve transferring some or the whole of the surplus when the assets within the class of property, plant, and equipment to which the surplus relates are retired or disposed of. However, some of the surplus may be transferred as the assets are used by the entity. In such a case, the amount of the surplus transferred would be the difference between depreciation, based on the revalued carrying amount of the assets and depreciation, based on the assets' original cost. Transfers from revaluation surplus to accumulated surpluses or deficits are not made through surplus or deficit.
	لا	40. يمكن الاطلاع على الإرشادات بشأن آثار الضرائب على الفائض، إن وجدت، الناشئة عن إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات في معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول ضرائب الدخل.	40. Guidance on the effects of taxes on surpluses, if any, resulting from the revaluation of property, plant, and equipment can be found in the relevant international or national accounting standard dealing with income taxes.
		الاستهلاك (انظر فقرات إرشادات التطبيق 24-36)	Depreciation (see paragraphs AG24-AG36)
	لا	41. يجب أن يُستهلك بشكل منفصل كل جزء من بند العقارات والآلات والمعدات تكون تكلفته مهمة بالنسبة إلى إجمالي تكلفة البند.	41. Each part of an item of property, plant, and equipment with a cost or value that is significant in relation to the total cost or value of the item shall be depreciated separately.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	42. قد يكون لجزء مهم من بند من بنود العقارات والآلات والمعدات عمر إنتاجي وطريقة استهلاك هما نفس العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك لجزء آخر مهم من ذلك البند نفسه. ويمكن تجميع مثل هذه الأجزاء عند تحديد عبء الاستهلاك.	42. A significant part of an item of property, plant, and equipment may have a useful life and a depreciation method that are the same as the useful life and the depreciation method of another significant part of that same item. Such parts may be grouped in determining the depreciation charge.
	لا	43. بالقدر الذي تستهلك به الجهة بشكل منفصل بعض الأجزاء من بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، فإنها تستهلك أيضاً بشكل منفصل المتبقي من البند. ويتكون المتبقي من البند من الأجزاء التي ليست لها أهمية بمفردها. وإذا كان لدى الجهة توقعات مختلفة لهذه الأجزاء، فقد يكون من الضروري استخدام أساليب تقريب لاستهلاك المتبقي بطريقة تعبر بموثوقية عن نمط الاستهلاك و/أو العمر الإنتاجي لأجزائه.	43. To the extent that an entity depreciates separately some parts of an item of property, plant, and equipment, it also depreciates separately the remainder of the item. The remainder consists of the parts of the item that are individually not significant. If an entity has varying expectations for these parts, approximation techniques may be necessary to depreciate the remainder in a manner that faithfully represents the consumption pattern and/or useful life of its parts.
	لا	44. يجوز أن تختار الجهة أن تستهلك بشكل منفصل أجزاء البند التي ليست لها تكلفة مهمة بالنسبة إلى إجمالي تكلفة البند.	44. An entity may choose to depreciate separately the parts of an item that do not have a cost that is significant in relation to the total cost of the item.
	لا	45. يجب إثبات عبء الاستهلاك لكل فترة ضمن الفائض أو العجز ما لم يُضمن في القيمة الدفترية لأصل آخر.	45. The depreciation charge for each period shall be recognized in surplus or deficit, unless it is included in the carrying amount of another asset.
	لا	46. يُثبت عبء الاستهلاك للفترة عادةً ضمن الفائض أو العجز. وبالرغم من ذلك، تُستخدم أحياناً المنافع	46. The depreciation charge for a period is usually recognized in surplus or deficit. However,

التعديلات وأسبابها	هل تُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل في إنتاج أصول أخرى. وفي هذه الحالة، يُشكل عبء الاستهلاك جزءاً من تكلفة الأصل الآخر ويُضمّن في قيمته الدفترية. فعلى سبيل المثال، يُضمّن استهلاك آلات ومعدات التصنيع في تكاليف تحويل المخزون (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12). وبالمثل، قد يُضمّن استهلاك العقارات والآلات والمعدات المستخدمة لأنشطة التطوير في تكلفة أصل غير ملموس مُثبت وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31، <i>الأصول غير الملموسة</i> .	sometimes, the future economic benefits or service potential embodied in an asset is absorbed in producing other assets. In this case, the depreciation charge constitutes part of the cost of the other asset, and is included in its carrying amount. For example, the depreciation of manufacturing plant and equipment is included in the costs of conversion of inventories (see IPSAS 12). Similarly, depreciation of property, plant, and equipment used for development activities may be included in the cost of an intangible asset recognized in accordance with IPSAS 31, <i>Intangible Assets</i> .
		المبلغ القابل للاستهلاك وفترة الاستهلاك (انظر فقرات إرشادات التطبيق 25-27)	Depreciable Amount and Depreciation Period (see paragraphs AG25-AG27)
	لا	47. يجب أن يُخصص المبلغ القابل للاستهلاك للأصل على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي.	47. The depreciable amount of an asset shall be allocated on a systematic basis over its useful life.
	لا	48. يجب مراجعة القيمة المتبقية للأصل وعمره الإنتاجي في كل تاريخ قوائم مالية سنوية على الأقل، وإذا اختلفت التوقعات عن التقديرات السابقة، فيجب المحاسبة عن التغير (التغيرات) على أنه تغير في تقدير محاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء</i> .	48. The residual value and the useful life of an asset shall be reviewed at least at each annual reporting date and, if expectations differ from previous estimates, the change(s) shall be accounted for as a change in an accounting estimate in accordance with IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> .

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	49. يُثبت الاستهلاك حتى ولو كانت القيمة الجارية للأصل تتجاوز قيمته الدفترية، طالما أن القيمة المتبقية للأصل لا تتجاوز قيمته الدفترية. ولا ينفي إصلاح الأصل وصيانته الحاجة إلى استهلاكه. وفي المقابل، قد تُصان بعض الأصول بشكل ضعيف أو قد تؤجّل الصيانة إلى أجل غير مسمى بسبب قيود الموازنة. وإذا كانت سياسات إدارة الأصول تُفاقم بلى وتآكل الأصل، فينبغي إعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل، و/أو إخضاع الأصل لاختبار الهبوط في القيمة وفقاً للفقرة 59، وتعديل العمر الانتاجي تبعاً لذلك.	49. Depreciation is recognized even if the current value of the asset exceeds its carrying amount, as long as the asset's residual value does not exceed its carrying amount. Repair and maintenance of an asset does not negate the need to depreciate it. Conversely, some assets may be poorly maintained or maintenance may be deferred indefinitely because of budgetary constraints. Where asset management policies exacerbate the wear and tear of an asset, its useful life should be reassessed, and/or the asset tested for impairment in accordance with paragraph 59, and adjusted accordingly.
	لا	50. تُعد الأراضي والمباني أصولين قابلين للفصل وتتم المحاسبة عنهما بشكل منفصل، حتى عندما يتم اقتناؤهما معاً. ومع بعض الاستثناءات، مثل المحاجر والمواقع المُستخدمة لطمر النفايات، فإن للأراضي عمر إنتاجي غير محدود وبناءً عليه لا يتم استهلاكها. أما المباني فهي بشكل عام لها عمر إنتاجي محدود وبناءً عليه تُعد أصولاً قابلة للاستهلاك. ولا تؤثر الزيادة في قيمة الأرض المقام عليها مبنى على تحديد المبلغ القابل للاستهلاك للمبنى.	50. Land and buildings are separable assets and are accounted for separately, even when they are acquired together. With some exceptions, such as quarries and sites used for landfill, land has an indefinite useful life and therefore is not depreciated. Buildings generally have a finite useful life and therefore are depreciable assets. An increase in the value of the land on which a building stands does not affect the determination of the depreciable amount of the building.
	لا	51. إذا تضمنت القيمة الدفترية للأرض تكلفة التفكيك والإزالة وإعادة الموقع إلى حالته الأصلية، فإن ذلك	51. If the carrying amount of land includes the cost of site dismantlement, removal, and restoration, that

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الجزء من أصل الأرض يتم استهلاكه على مدى فترة المنافع أو الخدمات المتوقعة التي يتم الحصول عليها عن طريق تكبد تلك التكاليف. وفي بعض الحالات، قد يكون للأرض نفسها عمر إنتاجي محدود، وفي تلك الحالة يتم استهلاكها بطريقة تعكس المنافع أو الخدمات المتوقعة التي ستُستمد منها.	portion of the land asset is depreciated over the period of benefits or service potential obtained by incurring those costs. In some cases, the land itself may have a finite useful life, in which case it is depreciated in a manner that reflects the benefits or service potential to be derived from it.
		الأعمار الإنتاجية المحدودة وغير المحدودة (انظر فقرات إرشادات التطبيق 28-32)	Finite and Indefinite Useful Lives (see paragraphs AG28-AG32)
لا		52. يجب على الجهة تقويم ما إذا كان العمر الإنتاجي للعقارات والآلات والمعدات محدوداً أو غير محدود، وإذا كان محدوداً فيجب عليها تقدير طول ذلك العمر الإنتاجي أو عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المماثلة التي تشكله. عادةً ما يكون للأرض عمر إنتاجي غير محدود. وهناك افتراض قابل للدحض بأن العقارات والآلات والمعدات بخلاف الأراضي لها أعمار إنتاجية محدودة. ويجب على الجهة أن تعتبر أن العقارات والآلات والمعدات لها عمر إنتاجي غير محدود عندما تخلص الجهة - استناداً إلى تحليل لجميع العوامل ذات الصلة - إلى أنه ليس هناك حد منظور للفترة التي يتوقع على مداها أن يوفر الأصل خدمات	52. An entity shall assess whether the useful life of property, plant, and equipment is finite or indefinite and, if finite, the length of, or number of production or similar units constituting that useful life. Land usually has an indefinite useful life. There is a rebuttable presumption that non-land property, plant, and equipment have finite useful lives. Property, plant, and equipment shall be regarded by the entity as having an indefinite useful life when, based on an analysis of all of the relevant factors, there is no foreseeable limit to the period over which the asset is expected to provide service potential to, or be used to generate net cash inflows for the entity.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		متوقعة للجهة أو يُستخدم لتوليد تدفقات نقدية داخلية صافية للجهة.	
	لا	53. يتم استهلاك بند العقارات والآلات والمعدات الذي له عمر إنتاجي محدود. ولا يتم استهلاك بند العقارات والآلات والمعدات الذي له عمر إنتاجي غير محدود.	53. An item of property, plant, and equipment with a finite useful life is depreciated. An item of property, plant, and equipment with an indefinite useful life is not depreciated.
	لا	54. لا يعني المصطلح "غير محدود" "لا نهائي". وينبغي أن يعكس العمر الإنتاجي للعقارات والآلات والمعدات الأدلة على العوامل التي يمكن أن تؤثر على العمر الإنتاجي في وقت تقدير العمر الإنتاجي للأصل. وينبغي أن تكون العوامل المتوقعة والعمر الإنتاجي المقدر واقعية وليست متفائلة أو متشائمة، مما يعني أنه ينبغي أن تكون مدعومة بأدلة موضوعية وأن ينتج عنها قياسات ملائمة وتعبّر بموثوقية عن قيمة الأصل واستهلاكه، وليست توقعات متفائلة أو متشائمة لتلك العوامل. فعلى سبيل المثال، ينبغي ألا يعتمد استخلاص أن العمر الإنتاجي للعقارات والآلات والمعدات غير محدود على نفقات مستقبلية مُخططة تتجاوز تلك المطلوبة للحفاظ على الأصل عند مستوى أدائه الحالي. كما لا ينبغي أن يعتمد مثل هذا الاستخلاص على إجراءات	54. The term "indefinite" does not mean "infinite." The useful life of property, plant, and equipment should reflect evidence on factors that could affect the useful life at the time of estimating the asset's useful life. Projections of those factors and the estimated useful life should be realistic rather than optimistic or pessimistic, which means that they should be supported by objective evidence and generate relevant and faithfully representative measures of asset value and depreciation, rather than optimistic or pessimistic projections of those factors. For example, a conclusion that the useful life of property, plant, and equipment is indefinite should not depend on planned future expenditure in excess of that required to maintain the asset at its current standard of performance. Nor should such a conclusion depend on preservation actions for which there is no realistic likelihood under present or projected budget constraints.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		محافظة لا يوجد لها احتمال واقعي في ظل قيود الموازنة الحالية أو المتوقعة.	
	لا	55. قد يكون العمر الإنتاجي لبند العقارات والآلات والمعدات طويلًا جدًا أو حتى غير محدود. إن عدم التأكد حول العمر الإنتاجي للأصل عندما يكون طويلًا جدًا لا يبرر اختيار عمر قصير بشكل غير واقعي.	55. The useful life of an item of property, plant, and equipment may be very long or even indefinite. Uncertainty about an asset's useful life when it is very long does not justify choosing a life that is unrealistically short.
		المراجعات السنوية للأصول ذات الأعمار الإنتاجية غير المحدودة للتحقق من وجود هبوط في قيمتها	Annual Impairment Reviews for Assets with Indefinite Useful Lives
	لا	56. إن الجهة مطالبة بمراجعة العقارات والآلات والمعدات التي لها عمر إنتاجي غير محدود بشكل سنوي للتحقق من وجود مؤشرات على الهبوط في القيمة وفقاً للمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 26.	56. An entity is required to review property, plant, and equipment with an indefinite useful life annually for indications of impairment in accordance with IPSAS 21 and IPSAS 26.
		طريقة الاستهلاك (انظر فقرتي إرشادات التطبيق 33-34)	Depreciation Method (see paragraphs AG33-AG34)
	لا	57. يجب أن تعكس طريقة الاستهلاك النمط الذي يُتوقع أن تستهلك به الجهة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل.	57. The depreciation method shall reflect the pattern in which the asset's future economic benefits or service potential is expected to be consumed by the entity.
	لا	58. يجب مراجعة طريقة الاستهلاك المُطبقة على الأصل في كل تاريخ قوائم مالية سنوية على الأقل، وإذا كان هناك تغير مهم قد حدث في النمط المُتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية	58. The depreciation method applied to an asset shall be reviewed at least at each annual reporting date and, if there has been a significant change in the expected pattern of the consumption of the future economic benefits or service potential embodied in the asset,

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل، فيجب تغيير الطريقة لتعكس النمط بعد التغيير. ويجب المحاسبة عن مثل هذا التغيير على أنه تغيير في تقدير محاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3.	the method shall be changed to reflect the changed pattern. Such a change shall be accounted for as a change in an accounting estimate in accordance with IPSAS 3.
		الهبوط في القيمة	Impairment
	لا	59. لتحديد ما إذا كان بند من بنود العقارات والآلات والمعدات قد هبطت قيمته، تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق. يوضح هذان المعياران كيف تراجع الجهة القيمة الدفترية لأصولها، وكيف تحدد مبلغ الخدمات الممكن استرداده أو المبلغ الممكن استرداده من الأصل، ومتى تُثبت أو تعكس قيد خسارة هبوط في القيمة.	59. To determine whether an item of property, plant, and equipment is impaired, an entity applies IPSAS 21 or IPSAS 26, as appropriate. These Standards explain how an entity reviews the carrying amount of its assets, how it determines the recoverable service amount or recoverable amount of an asset, and when it recognizes, or reverses the recognition of, an impairment loss.
		التعويض عن الهبوط في القيمة	Compensation for Impairment
	لا	60. يجب أن يُضمن التعويض من أطراف ثالثة عن بنود العقارات والآلات والمعدات التي هبطت قيمتها أو تم فقدانها أو تم التنازل عنها، في الفائض أو العجز وذلك عندما يصبح التعويض مستحق الاستلام.	60. Compensation from third parties for items of property, plant, and equipment that were impaired, lost, or given up shall be included in surplus or deficit when the compensation becomes receivable.
	لا	61. الهبوط في قيمة بنود العقارات والآلات والمعدات أو فقدانها، ومطالبات أو دُفعات التعويض من أطراف ثالثة المتعلقة بالهبوط أو الفقد، وأي شراء أو إنشاء	61. Impairments or losses of items of property, plant, and equipment, related claims for or payments of compensation from third parties, and any subsequent purchase, construction, or development

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		أو تطوير لاحق لأصول بديلة على سبيل الإحلال، هي أحداث اقتصادية منفصلة ويُحاسب عنها بشكل منفصل كما يلي: أ. يُثبت الهبوط في قيمة بنود العقارات والآلات والمعدات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق؛ و ب. يُحدّد - وفقاً لهذا المعيار - إلغاء إثبات بنود العقارات والآلات والمعدات المسحوبة من الخدمة أو المُستبعدة؛ و ج. يُضمّن -عند تحديد الفائض أو العجز - التعويض من أطراف ثالثة عن بنود العقارات والآلات والمعدات التي هبطت قيمتها أو تم فقدانها أو تم التنازل عنها عندما يصبح التعويض مستحق الاستلام؛ و د. تُحدّد - وفقاً لهذا المعيار - تكلفة بنود العقارات والآلات والمعدات التي تمت إعادتها إلى حالتها الأصلية أو تم شراؤها أو تم إنشاؤها أو تم تطويرها على سبيل الإحلال.	of replacement assets are separate economic events and are accounted for separately as follows: (a) Impairments of items of property, plant, and equipment are recognized in accordance with IPSAS 21 or IPSAS 26, as appropriate; (b) Derecognition of items of property, plant, and equipment retired or disposed of is determined in accordance with this Standard; (c) Compensation from third parties for items of property, plant, and equipment that were impaired, lost, or given up is included in determining surplus or deficit when it becomes receivable; and (d) The cost of items of property, plant, and equipment restored, purchased, constructed, or developed as replacement is determined in accordance with this Standard.
		إلغاء الإثبات	Derecognition

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	62. يجب إلغاء إثبات القيمة الدفترية لبند العقارات والآلات والمعدات: أ. عند استبعاده؛ أو ب. عندما لا يُتوقع أية منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من استخدامه أو استبعاده.	62. The carrying amount of an item of property, plant, and equipment shall be derecognized: (a) On disposal; or (b) When no future economic benefits or service potential is expected from its use or disposal.
	لا	63. عندما يُلغى إثبات بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، يجب أن يُضمن المكسب أو الخسارة الناشئة عن إلغاء إثبات البند في الفائض أو العجز (ما لم يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 43، عقود الإيجار خلاف ذلك عند البيع وإعادة الاستئجار).	63. The gain or loss arising from the derecognition of an item of property, plant, and equipment shall be included in surplus or deficit when the item is derecognized (unless IPSAS 43, <i>Leases</i> requires otherwise on a sale and leaseback).
	لا	64. يمكن أن يحدث الاستبعاد لبند من بنود العقارات والآلات والمعدات بطرق متنوعة (مثلًا، عن طريق البيع أو عن طريق إبرام عقد إيجار تمويلي أو عن طريق التبرع). وعند تحديد تاريخ استبعاد البند، تُطبق الجهة الضوابط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 9، <i>الإيرادات من المعاملات التبادلية</i> لإثبات الإيراد من بيع السلع. وينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 على الاستبعاد عن طريق البيع وإعادة الاستئجار.	64. The disposal of an item of property, plant, and equipment may occur in a variety of ways (e.g., by sale, by entering into a finance lease or by donation). In determining the date of disposal of an item, an entity applies the criteria in IPSAS 9, <i>Revenue from Exchange Transactions</i> for recognizing revenue from the sale of goods. IPSAS 43 applies to disposal by a sale and leaseback.
	لا	65. إذا أثبتت الجهة، بموجب مبدأ الإثبات الوارد في الفقرة 6، ضمن القيمة الدفترية لبند من بنود العقارات والآلات والمعدات تكلفة إحلال جزء من	65. If, under the recognition principle in paragraph 6, an entity recognizes in the carrying amount of an item of property, plant, and equipment the cost of a replacement for part of the item, then it derecognizes

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		البند، فإنها عندئذ تلغي إثبات القيمة الدفترية للجزء الذي تم إخلاله بغض النظر عما إذا كان الجزء الذي تم إخلاله قد تم استهلاكه في السابق بشكل منفصل. أما إذا كان من غير الممكن عملياً للجهة أن تحدد القيمة الدفترية للجزء الذي تم إخلاله، فيمكنها أن تستخدم تكلفة الجزء الذي حل محله على أنها مؤشر على ما كانت عليه تكلفة الجزء الذي تم إخلاله في وقت اقتنائه أو إنشائه أو تطويره.	the carrying amount of the replaced part regardless of whether the replaced part had been depreciated separately. If it is not practicable for an entity to determine the carrying amount of the replaced part, it may use the cost of the replacement as an indication of what the cost of the replaced part was at the time it was acquired, constructed, or developed.
	لا	66. يجب أن يُحدد المكسب أو الخسارة الناشئة عن إلغاء إثبات بند العقارات والآلات والمعدات على أنه الفرق بين صافي متحصلات استبعاد البند، إن وجدت، والقيمة الدفترية للبند.	66. The gain or loss arising from the derecognition of an item of property, plant, and equipment shall be determined as the difference between the net disposal proceeds, if any, and the carrying amount of the item.
استُبدلت عبارة (العوض المستلم) consideration received بعبارة (العوض مستحق الاستلام) consideration receivable حيث إن السياق يقتضي هذا المعنى.	نعم	67. يُثبت - بشكل أولي - العوض مستحق الاستلام عند استبعاد بند من بنود العقارات والآلات والمعدات بقيمته العادلة. وإذا تم تأجيل الدفع مقابل البند، يُثبت - بشكل أولي - العوض مستحق الاستلام بمُعادل السعر النقدي. ويُثبت الفرق بين المبلغ الاسمي للعوض ومُعادل السعر النقدي على أنه إيراد فائدة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 9، بما يعكس العائد الفعلي على المبلغ مستحق الاستلام.	67. The consideration receivable on disposal of property, plant, and equipment is recognized initially at its fair value. If payment for the item is deferred, the consideration received is recognized initially at the cash price equivalent. The difference between the nominal amount of the consideration and the cash price equivalent is recognized as interest revenue in accordance with IPSAS 9 reflecting the effective yield on the receivable.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	68. وبالرغم من ذلك، يجب على الجهة التي تقوم بشكل روتيني، ضمن سياق أنشطتها، ببيع بنود العقارات والآلات والمعدات التي كانت تحتفظ بها لتأجيرها للغير، أن تحول مثل هذه الأصول إلى المخزون بقيمتها الدفترية عندما يُتوقف عن تأجيرها وتصبح مُحتفظاً بها للبيع. ويجب إثبات المتحصلات من بيع مثل هذه الأصول على أنها إيراد وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 9. ولا ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 عندما تُحول الأصول، التي يُحتفظ بها للبيع ضمن السياق العادي للعمليات، إلى المخزون.	68. However, an entity that, in the course of its activities, routinely sells items of property, plant, and equipment that it has held for rental to others shall transfer such assets to inventories at their carrying amount when they cease to be rented and become held for sale. The proceeds from the sale of such assets shall be recognized as revenue in accordance with IPSAS 9. IPSAS 44 does not apply when assets that are held for sale in the ordinary course of its operations are transferred to inventories.
		الإفصاح	Disclosure
		متطلبات الإفصاح العامة للعقارات والآلات والمعدات	General Disclosure for Property, Plant, and Equipment
	لا	69. يجب أن تُفصح القوائم المالية عما يلي لكل فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات المُثبتة في القوائم المالية: أ. أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي القيمة الدفترية؛ و ب. طرق الاستهلاك المستخدمة؛ و ج. الأعمار الإنتاجية أو معدلات الاستهلاك المستخدمة؛ و	69. The financial statements shall disclose, for each class of property, plant, and equipment recognized in the financial statements: (a) The measurement bases used for determining the gross carrying amount; (b) The depreciation methods used; (c) The useful lives or the depreciation rates used; (d) The gross carrying amount and the accumulated depreciation (aggregated with

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		د. إجمالي القيمة الدفترية والاستهلاك المتراكم (مجموعاً مع الخسائر المتراكمة للهبوط في القيمة) في بداية الفترة ونهايتها؛ و هـ. مطابقة للقيمة الدفترية في بداية الفترة ونهايتها، تُظهر: (1) الإضافات؛ و (2) الأصول المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع أو المُضمنة في مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44 والاستبعادات الأخرى؛ و (3) المُقتنيات من خلال تجميع عمليات في القطاع العام؛ و (4) الزيادات أو التخفيضات الناتجة عن عمليات إعادة التقييم بموجب الفقرات 29 و36 و37 ومن خسائر الهبوط في القيمة (إن وجدت) المُثبتة أو المعكوس قيدها بشكل مباشر ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو	accumulated impairment losses) at the beginning and end of the period; and (e) A reconciliation of the carrying amount at the beginning and end of the period showing: (i) Additions; (ii) Assets classified as held for sale or included in a disposal group classified as held for sale in accordance with IPSAS 44 and other disposals; (iii) Acquisitions through public sector combinations; (iv) Increases or decreases resulting from revaluations under paragraphs 29, 36, and 37 and from impairment losses (if any) recognized or reversed directly in net assets/equity in accordance with IPSAS 21 or IPSAS 26, as appropriate; (v) Impairment losses recognized in surplus or deficit in accordance with IPSAS 21 or IPSAS 26, as appropriate; (vi) Impairment losses reversed in surplus or deficit in accordance with IPSAS 21 or IPSAS 26, as appropriate; (vii) Depreciation; (viii) The net exchange differences arising on the translation of the financial

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق؛ و (5) خسائر الهبوط في القيمة المُثبتة ضمن الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق؛ و (6) خسائر الهبوط في القيمة المعكوس قيدها ضمن الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق؛ و (7) الاستهلاك؛ و (8) صافي فروق تحويل العملات الأجنبية الناشئة عن ترجمة القوائم المالية من العملة الوظيفية إلى عملة عرض مختلفة، بما في ذلك ترجمة عملية أجنبية إلى عملة عرض الجهة المعدة للقوائم المالية؛ و (9) التغيرات الأخرى.	statements from the functional currency into a different presentation currency, including the translation of a foreign operation into the presentation currency of the reporting entity; and (ix) Other changes.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	70. يجب أن تفصح القوائم المالية أيضاً عما يلي لكل فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات المثبتة في القوائم المالية: أ. وجود قيود على سند الملكية ومبالغ تلك القيود، والعقارات والآلات والمعدات المرهونة على أنها ضمان لالتزامات؛ و ب. مبلغ النفقات المثبتة ضمن القيمة الدفترية لبند من بنود العقارات والآلات والمعدات أثناء إنشائه أو تطويره؛ و ج. مبلغ الارتباطات التعاقدية لاقتناء أو إنشاء أو تطوير عقارات وآلات ومعدات.	70. The financial statements shall also disclose for each class of property, plant, and equipment recognized in the financial statements: (a) The existence and amounts of restrictions on title, and property, plant, and equipment pledged as securities for liabilities; (b) The amount of expenditures recognized in the carrying amount of an item of property, plant, and equipment in the course of its construction or development; and (c) The amount of contractual commitments for the acquisition, construction, or development of property, plant, and equipment.
	لا	71. يجب أن تفصح القوائم المالية أيضاً عما يلي في حالة عدم عرضه بشكل منفصل في قائمة الأداء المالي: أ. مبلغ التعويض من أطراف ثالثة عن بنود العقارات والآلات والمعدات التي هبطت قيمتها أو تم فقدانها أو تم التنازل عنها، والذي تم تضمينه في الفائض أو العجز؛ و ب. مبالغ المتحصلات والتكاليف المضمنة في الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 18 والتي تتعلق بالبنود المنتجة التي لا تعد من مخرجات الأنشطة العادية للجهة، والبند المستقل (البنود	71. If not presented separately in the statement of financial performance, the financial statements shall also disclose: (a) The amount of compensation from third parties for items of property, plant, and equipment that were impaired, lost or given up that is included in surplus or deficit; and (b) The amounts of proceeds and cost included in surplus or deficit in accordance with paragraph 18 that relate to items produced that are not an output of the entity's ordinary activities, and which line item(s) in the

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المستقلة) في قائمة الأداء المالي الذي (التي) يتضمن (تتضمن) مثل هذه المتحصلات والتكاليف.	statement of financial performance include(s) such proceeds and cost.
	لا	72. يُعد اختيار طريقة الاستهلاك وتقدير الأعمار الإنتاجية للأصول أموراً حكمية. ولذلك، يزود الإفصاح عن الطرق المُطبقة والأعمار الإنتاجية المقدرة أو معدلات الاستهلاك مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تسمح لهم بمراجعة السياسات المُختارة من قبل الإدارة، ويُمكن من إجراء المقارنات مع الجهات الأخرى. ولأسباب مماثلة، من الضروري أن يُفصح عما يلي: أ. الاستهلاك خلال الفترة، سواء المثبت ضمن الفائض أو العجز أو على أنه جزء من تكلفة أصول أخرى؛ و ب. الاستهلاك المتراكم في نهاية الفترة.	72. Selection of the depreciation method and the estimation of the useful life of the assets are matters of judgment. Therefore, disclosure of the methods adopted and the estimated useful lives or depreciation rates provides users of financial statements with information that allows them to review the policies selected by management, and enables comparisons to be made with other entities. For similar reasons, it is necessary to disclose: (a) Depreciation, whether recognized in surplus or deficit or as a part of the cost of other assets, during a period; and (b) Accumulated depreciation at the end of the period.
	لا	73. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، تفصح الجهة عن طبيعة وأثر التغير في التقدير المحاسبي الذي يكون له أثر في الفترة الحالية أو يُتوقع أن يكون له أثر في الفترات اللاحقة. وفيما يخص العقارات والآلات والمعدات، قد ينشأ مثل هذا الإفصاح عن تغيرات في التقديرات تتعلق بما يلي:	73. In accordance with IPSAS 3, an entity discloses the nature and effect of a change in an accounting estimate that has an effect in the current period or is expected to have an effect in subsequent periods. For property, plant, and equipment, such disclosure may arise from changes in estimates with respect to: (a) Residual values;

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		أ. القيم المتبقية؛ و ب. التكاليف المقدرة لتفكيك أو إزالة بنود العقارات والآلات والمعدات أو إعادتها إلى الحالة التي كانت عليها؛ و ج. الأعمار الإنتاجية؛ و د. طرق الاستهلاك.	(b) The estimated costs of dismantling, removing, or restoring items of property, plant, and equipment; (c) Useful lives; and (d) Depreciation methods.
	لا	74. إذا عُرضت فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات بمبالغ مُعاد تقييمها، فيجب أن يُفصح عما يلي: أ. تاريخ سريان إعادة التقييم؛ و ب. ما إذا كان قد استُعين بمقيم مستقل؛ و ج. فائض إعادة التقييم، مع بيان التغير خلال الفترة وأية قيود على توزيع الرصيد على المُلْك؛ و د. مجموع جميع فوائض إعادة التقييم لبنود العقارات والآلات والمعدات الفردية ضمن تلك الفئة؛ و هـ. مجموع جميع عجوزات إعادة التقييم لبنود العقارات والآلات والمعدات الفردية ضمن تلك الفئة.	74. If a class of property, plant, and equipment is stated at revalued amounts, the following shall be disclosed: (a) The effective date of the revaluation; (b) Whether an independent valuer was involved; (c) The revaluation surplus, indicating the change for the period and any restrictions on the distribution of the balance to owners; (d) The sum of all revaluation surpluses for individual items of property, plant, and equipment within that class; and (e) The sum of all revaluation deficits for individual items of property, plant, and equipment within that class.
	لا	75. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 26، تُفصح الجهة عن معلومات بشأن العقارات والآلات والمعدات التي	75. In accordance with IPSAS 21 and IPSAS 26, an entity discloses information on impaired property, plant, and equipment in addition to the information required by paragraph 69(e)(iv)-69(e)(vi).

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		هبطت قيمتها، بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 69(هـ)-4(هـ)69(هـ)6.	
	لا	76. قد يجد مستخدمو القوائم المالية المعلومات الآتية ملائمة لاحتياجاتهم: أ. القيمة الدفترية للعقارات والآلات والمعدات العاطلة عن العمل بشكل مؤقت؛ و ب. إجمالي القيمة الدفترية لأية عقارات وآلات ومعدات مستهلكة دفترياً بالكامل ولا تزال قيد الاستخدام؛ و ج. القيمة الدفترية للعقارات والآلات والمعدات التي سُحبت من الاستخدام النشط ولم تُصنف على أنها مُحفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44؛ و د. عندما يُستخدم نموذج التكلفة التاريخية: القيمة الجارية (القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة) للعقارات والآلات والمعدات عندما تختلف بشكل ذي أهمية نسبية عن القيمة الدفترية. وبناءً عليه، تُشجّع الجهات على الإفصاح عن هذه المبالغ.	76. Users of financial statements may also find the following information relevant to their needs: (a) The carrying amount of temporarily idle property, plant, and equipment; (b) The gross carrying amount of any fully depreciated property, plant, and equipment that is still in use; (c) The carrying amount of property, plant, and equipment retired from active use and not classified as held for sale in accordance with IPSAS 44; and (d) When the historical cost model is used, the current value (current operational value or fair value) of property, plant, and equipment when this is materially different from the carrying amount. Therefore, entities are encouraged to disclose these amounts.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الإفصاح عن العقارات والآلات والمعدات التراثية غير المُثبتة (انظر فقرتي إرشادات التطبيق 37-38)	Disclosure of Unrecognized Heritage Property, Plant, and Equipment (see paragraphs AG37-AG38)
	لا	77. إذا لم تُثبت عقارات وآلات ومعدات تراثية أو فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات التراثية في القوائم المالية نظراً لأنه - عند القياس الأولي - ليس من الممكن قياس تكلفتها أو قيمتها الجارية بموثوقية، فيجب على الجهة أن تفصح عن: أ. الصعوبات التي تواجهها في الحصول على قياس موثوق والتي حالت دون الإثبات؛ و ب. أهمية العقارات والآلات والمعدات التراثية غير المُثبتة بالنسبة لتحقيق أهداف الجهة.	77. Where heritage property, plant, and equipment or a class of heritage property, plant, and equipment is not recognized in the financial statements because, at initial measurement, its cost or current value cannot be measured reliably, the entity shall disclose: (a) The difficulties in obtaining a reliable measurement that prevented recognition; and (b) The significance of the unrecognized heritage property, plant, and equipment in relation to delivery of the entity's objectives.
	لا	78. إذا أُثبتت نفقات لاحقة على العقارات والآلات والمعدات التراثية غير المُثبتة، ستطبق متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 69-76 والفقرات 79-84.	78. Where subsequent expenditures on unrecognized heritage property, plant, and equipment are recognized, the disclosure requirements in paragraphs 69-76 and 79-84 will apply.
		قياس القيمة الجارية	Current Value Measurement
	لا	79. يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها المالية على تقويم كل مما يلي: أ. فيما يخص العقارات والآلات والمعدات التي يتم قياسها بالقيمة التشغيلية الجارية أو	79. An entity shall disclose information that helps users of its financial statements assess both of the following: (a) For property, plant, and equipment that are measured at current operational value or fair value in the statement of financial position after initial recognition, the valuation

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي: أساليب التقييم والمُدخلات المستخدمة لإعداد تلك القياسات. ب. فيما يخص قياسات القيمة العادلة التي تستخدم مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها (المستوى 3)، أو قياسات القيمة التشغيلية الجارية المقدرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها: أثر القياسات على الفائض أو العجز أو صافي الأصول/حقوق الملكية للفترة.	techniques and inputs used to develop those measurements. (b) For fair value measurements using significant unobservable inputs (Level 3), or current operational value measurements estimated using significant unobservable inputs, the effect of the measurements on surplus or deficit or net assets/equity for the period.
	لا	80. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 79، يجب على الجهة أن تأخذ جميع ما يلي في الاعتبار: أ. مستوى التفصيل اللازم للوفاء بمتطلبات الإفصاح؛ و ب. مقدار التركيز الذي يجب إبلأؤه لكل من المتطلبات المختلفة؛ و ج. مقدار التجميع أو التفصيل الذي يجب القيام به؛ و د. ما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى معلومات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المُفصح عنها.	80. To meet the objectives in paragraph 79, an entity shall consider all the following: (a) The level of detail necessary to satisfy the disclosure requirements; (b) How much emphasis to place on each of the various requirements; (c) How much aggregation or disaggregation to undertake; and (d) Whether users of financial statements need additional information to evaluate the quantitative information disclosed. If the disclosures provided in accordance with this Standard are insufficient to meet the objectives in paragraph 79, an entity shall disclose additional information necessary to meet those objectives.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		وإذا كانت الإفصاحات المُقدمة وفقاً لهذا المعيار غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 79، فيجب على الجهة الإفصاح عما يلزم من معلومات إضافية لتحقيق تلك الأهداف.	
	لا	81. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 79، يجب على الجهة أن تفصح، كحد أدنى، عن المعلومات الآتية لكل فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات (انظر الفقرة 82 للاطلاع على المعلومات المتعلقة بتحديد الفئات المناسبة للعقارات والآلات والمعدات لأغراض الإفصاحات المتعلقة بقياس القيمة الجارية) المقاسة بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي بعد الاثبات الأولي: أ. قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية؛ و ب. إذا كان هناك تغيير قد حدث في أساس القياس (على سبيل المثال، تغيير من القيمة التشغيلية الجارية إلى القيمة العادلة)، فيجب على الجهة أن تُفصح عن ذلك التغيير وسبب/أسباب إجراءاته؛ و ج. فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية: ما إذا كانت قياسات القيمة التشغيلية الجارية	81. To meet the objectives in paragraph 79, an entity shall disclose, at a minimum, the following information for each class of property, plant, and equipment (see paragraph 82 for information on determining appropriate classes of property, plant, and equipment for current value measurement disclosures) measured at current operational value or fair value in the statement of financial position after initial recognition: (a) The current operational value or fair value measurement at the end of the reporting period; (b) If there has been a change in measurement basis (e.g., changing from current operational value to fair value), the entity shall disclose that change and the reason(s) for making it; (c) For current operational value measurements, whether the current operational value measurements are estimated using observable or unobservable inputs. For fair value measurements, the level of the fair value hierarchy within which the fair value

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		مُقدرة باستخدام مُدخلات يمكن رصدها أو لا يمكن رصدها. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة: المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تُصنف ضمنه قياسات القيمة العادلة في مجملها (المستوى 1 أو 2 أو 3)؛ و د. فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: وصف لأسلوب (أساليب) القياس والمُدخلات المُستخدمة في قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة. وإذا كان هناك تغيير قد حدث في أسلوب القياس (على سبيل المثال، التغيير من منهج التكلفة إلى منهج السوق أو استخدام أسلوب تقييم إضافي)، فيجب على الجهة أن تفصح عن ذلك التغيير وعن سبب/أسباب إجراءاته. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة المُقدرة باستخدام مُدخلات مهمة لا	measurements are categorized in their entirety (Level 1, 2 or 3); (d) For current operational value or fair value measurements estimated using unobservable inputs, a description of the measurement technique(s) and the inputs used in the current operational value or fair value measurement. If there has been a change in measurement technique (e.g., changing from a cost approach to a market approach or the use of an additional valuation technique), the entity shall disclose that change and the reason(s) for making it. For fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for current operational value or fair value measurements estimated using significant unobservable inputs, an entity shall provide quantitative information about the significant unobservable inputs used in the current operational value or fair value measurement. An entity is not required to create quantitative information to comply with this disclosure requirement if quantitative unobservable inputs are not developed by the entity when measuring current operational value or fair value (e.g., when an entity uses prices from prior transactions or

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		يمكن رصدها: يجب على الجهة أن تقدم معلومات كمية عن المُدخلات المُهمّة التي لا يُمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة. ولا يُتطلب من الجهة إنشاء معلومات كمية لكي تتمثل لمتطلب الإفصاح هذا إذا لم تكن الجهة قد قامت بإعداد مُدخلات كمية لا يمكن رصدها عند قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم الجهة أسعاراً من معاملات سابقة أو معلومات تسعير من طرف ثالث دون تعديل). وبالرغم من ذلك، لا يمكن للجهة عند تقديم هذا الإفصاح أن تتجاهل المُدخلات الكمية التي لا يمكن رصدها والتي تُعد مهمة لقياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة وتكون متاحة بشكل معقول للجهة؛ و هـ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية المُقدّرة باستخدام مُدخلات	third-party pricing information without adjustment). However, when providing this disclosure an entity cannot ignore quantitative unobservable inputs that are significant to the current operational value or fair value measurement and are reasonably available to the entity; (e) For fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for current operational value measurements estimated using significant unobservable inputs, a reconciliation from the opening balances to the closing balances, disclosing separately changes during the period attributable to the following: (i) Total gains or losses for the period recognized in surplus or deficit, and the line item(s) in surplus or deficit in which those gains or losses are recognized; (ii) Total gains or losses for the period recognized in net assets/equity, and the line item(s) in net assets/equity in which those gains or losses are recognized; and (iii) Purchases, and sales (each of those types of changes disclosed separately);

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		مهمة لا يمكن رصدها: مطابقة الأرصدة الافتتاحية مع الأرصدة الختامية، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغييرات خلال الفترة التي يمكن عزوها لما يلي: (1) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن الفائض أو العجز، والبند المستقل (البنود المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و (2) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، والبند المستقل (البنود المستقلة) ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و (3) المشتريات والمبيعات (ويفصح بشكل منفصل عن كل نوع من أنواع تلك التغييرات)؛ و و. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة	(f) For fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for current operational value estimated using significant unobservable inputs, the amount of the total gains or losses for the period in (e)(i) included in surplus or deficit that is attributable to the change in unrealized gains or losses relating to those items of property, plant, and equipment held at the end of the reporting period, and the line item(s) in surplus or deficit in which those unrealized gains or losses are recognized; (g) For fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for current operational value measurements estimated using significant unobservable inputs, a description of the valuation processes used by the entity (including, for example, how an entity decides its valuation policies and procedures and analyses changes in current operational value or fair value measurements from period to period); and (h) For fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy or for current operational value measurements estimated using significant unobservable inputs a narrative description of the sensitivity of the

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		التشغيلية الجارية المُقدرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها: مبلغ مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة الواردة في البند (هـ)(1) المُضمنة في الفائض أو العجز والذي يمكن عزوه إلى التغير في المكاسب أو الخسائر غير المحققة المتعلقة بتلك العقارات والآلات والمعدات المُحتفظ بها في نهاية فترة القوائم المالية، والبند المستقل (البنود المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة؛ و ز. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية المُقدرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها: وصف لآليات التقييم المُستخدمة من قبل الجهة (بما في ذلك، على سبيل المثال، كيف تقرر الجهة سياساتها وإجراءاتها للتقييم وكيف تحلل التغيرات في قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة من فترة إلى أخرى)؛ و	current operational value or fair value measurement to changes in unobservable inputs if a change in those inputs to a different amount might result in a significantly higher or lower current operational value or fair value measurement. If there are interrelationships between those inputs and other unobservable inputs used in the current operational value or fair value measurement, an entity shall also provide a description of those interrelationships and of how they might magnify or mitigate the effect of changes in the unobservable inputs on the current operational value or fair value measurement. To comply with that disclosure requirement, the narrative description of the sensitivity to changes in unobservable inputs shall include, at a minimum, the unobservable inputs disclosed when complying with (d).

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ج. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية المُقدرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها؛ وصف سردي لحساسية قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها إذا كان حدوث تغير في تلك المُدخلات إلى مبلغ مختلف قد ينتج عنه قياس للقيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة أعلى أو أقل بشكل مهم. وإذا كانت هناك علاقات متبادلة بين تلك المُدخلات والمُدخلات الأخرى التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة، فيجب على الجهة أن تقدم أيضاً وصفاً لتلك العلاقات المتبادلة وكيف يمكن لتلك العلاقات أن تضخم أو تخفف من أثر التغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها على قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة. ولتحقيق الامتثال لمتطلب الإفصاح ذلك، يجب أن يتضمن	

التعديلات وأسبابها	هل تُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الوصف السردي للحساسية للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها، كحد أدنى، المُدخلات التي لا يمكن رصدها التي يتم الإفصاح عنها عند الامتثال للبند (د).	
	لا	82. لأغراض الإفصاحات المتعلقة بقياس القيمة الجارية، قد تقرر الجهة أنه يُتطلب تفصيل أكبر لفئات العقارات والآلات والمعدات (انظر الفقرة 34) استناداً إلى (أ) أسس القياس المُطبقة، و(ب) المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يُصنف ضمنه قياس القيمة العادلة، أو المدى الذي تستخدم به قياسات القيمة التشغيلية الجارية مُدخلات يمكن رصدها أو لا يمكن رصدها. وقد يلزم أن يكون عدد الفئات أكبر فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية المُقدرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها، وذلك نظراً لأن تلك القياسات لها درجة أكبر من عدم التأكد وعدم الموضوعية. إن تحديد الفئات المناسبة للعقارات والآلات والمعدات التي ينبغي تقديم الإفصاحات المتعلقة بقياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة لها يتطلب	82. For the purposes of current value measurement disclosures an entity may decide that a greater disaggregation of the classes of property, plant, and equipment (see paragraph 34) is required on the basis of (a) the measurement bases applied, and (b) the level of the fair value hierarchy within which the fair value measurement is categorized, or the extent to which the current operational value uses observable or unobservable inputs. The number of classes may need to be greater for fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for current operational value measurements estimated using significant unobservable inputs, because those measurements have a greater degree of uncertainty and subjectivity. Determining appropriate classes of property, plant, and equipment for which disclosures about current operational value or fair value measurements should be provided requires judgment. A class of property, plant, and equipment will often require greater disaggregation than the line items presented in the

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ممارسة الحكم. وغالباً ما ستتطلب فئة العقارات والآلات والمعدات لأغراض تلك الإفصاحات تفصيلاً أكبر من البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وبالرغم من ذلك، يجب على الجهة أن تقدم معلومات كافية للسماح بمطابقة التفصيل المُستخدم لأغراض تلك الإفصاحات مع البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي.	statement of financial position. However, an entity shall provide information sufficient to permit reconciliation to the line items presented in the statement of financial position.
	لا	83. فيما يخص كل فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات المُقاسة على أساس التكلفة التاريخية في قائمة المركز المالي، ولكن مُفصح لها عن القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة: يجب على الجهة أن تُفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 81 (ب) و(ج) و(ز). وبالرغم من ذلك، لا يُتطلب من الجهة أن تقدم الإفصاحات الكمية عن المُدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو في قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة المُقدرة باستخدام المدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها، والمطلوبة بموجب الفقرة 81(د). وفيما يخص مثل هذه العقارات والآلات والمعدات، لا يلزم الجهة أن	83. For each class of property, plant, and equipment measured on the historical cost basis in the statement of financial position but for which the current operational value or fair value is disclosed, an entity shall disclose the information required by paragraph 81(b), (c) and (g). However, an entity is not required to provide the quantitative disclosures about significant unobservable inputs used in fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for current operational value or fair value measurements estimated using significant unobservable inputs, required by paragraph 81(d). For such property, plant, and equipment, an entity does not need to provide the other current value measurement disclosures required by this Standard.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		تقدم الإفصاحات الأخرى المتعلقة بقياس القيمة الجارية التي يتطلبها هذا المعيار.	
	لا	84. يجب على الجهة أن تعرض الإفصاحات الكمية لقياسات القيمة الجارية المطلوبة بموجب هذا المعيار في شكل جدول ما لم يكن هناك تنسيق آخر أكثر مناسبة.	84. An entity shall present the quantitative current value measurement disclosures required by this Standard in a tabular format unless another format is more appropriate.
		تاريخ السريان وأحكام انتقالية	Effective Date and Transition
		تاريخ السريان	Effective Date
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	85. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد للجهات التي تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 44 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 46 في تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار أو قبل ذلك التاريخ. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	85. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted for entities that apply IPSAS 43, IPSAS 44, and IPSAS 46 at or before the date of initial application of the Standard. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact.
		86. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس	86. When an entity adopts the accrual basis of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date,

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الاستحقاق لأول مرة، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSAS.
		أحكام انتقالية	Transition
	لا	87. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3 باستثناء ما يلي: أ. يجوز للجهة أن تختار قياس الأصول التراثية بتكلفتها المفترضة عندما لا تتوافر معلومات موثوقة عن تكلفة هذه الأصول في تاريخ تطبيق هذا المعيار. ب. عند التطبيق الأولي لهذا المعيار، إذا كان هناك فرق بين القيمة الدفترية السابقة بالقيمة العادلة والقيمة الدفترية الجديدة بالقيمة العادلة أو القيمة التشغيلية الجارية، فيجب على الجهة أن تثبت ذلك الفرق على أنه تعديل للفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي (أو مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، حسب ما هو مناسب) دون إعادة عرض المعلومات المقارنة.	87. An entity shall apply this Standard retrospectively, in accordance with IPSAS 3 except that: (a) An entity may elect to measure heritage assets at their deemed cost when reliable cost information about these assets is not available at the date of application of this Standard. (b) If, on initial application of this Standard, there is a difference between the previous carrying amount at fair value and the new carrying amount at fair value or current operational value, an entity shall recognize that difference as an adjustment to the opening accumulated surplus or deficit (or other component of net assets/equity, as appropriate) without restatement of comparative information.

التعديلات وأسبابها	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 17 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.	نعم	88. فيما يخص الجهات التي قد طبقت سابقاً معيار المحاسبة للقطاع العام 17 (2022)، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> فإن متطلبات الفقرتين 21-22 المتعلقة بالقياس الأولي لبند العقارات والآلات والمعدات المقتنى في معاملة مبادلة أصول، يجب تطبيقها بأثر مستقبلي للمعاملات المستقبلية فقط.	88. For entities that have previously applied IPSAS 17 (2006), <i>Property, Plant, and Equipment</i> the requirements of paragraphs 21-22 regarding the initial measurement of an item of property, plant, and equipment acquired in an exchange of assets transaction shall be applied prospectively only to future transactions.
		سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 17 (2022)	Withdrawal of IPSAS 17 (2006)
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 17 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.	نعم	89. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة للقطاع العام 17 المُصدر في 2022. يظل معيار المحاسبة للقطاع العام 17 منطبقاً إلى أن يُطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> ، أو يسري مفعوله، أيهما أبكر.	89. This Standard supersedes IPSAS 17 issued in 2006. IPSAS 17 remains applicable until IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i> is applied or becomes effective, whichever is earlier.

4. ملحق أ – إرشادات التطبيق

Application Guidance	إرشادات التطبيق
<i>This Appendix is an integral part of the IPSAS 45, Property, Plant, and Equipment.</i>	<i>هذا الملحق هو جزء لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 45، العقارات والآلات والمعدات.</i>
Scope (see paragraphs 2-4)	النطاق (انظر الفقرات 2-4)
AG1. This Standard applies to all property, plant, and equipment including: (a) Heritage; (b) Infrastructure; (c) Service concession arrangement assets after initial recognition and measurement in accordance with IPSAS 32, Service Concession Arrangements: Grantor; and (d) Weapons systems.	1. ينطبق هذا المعيار على جميع العقارات والآلات والمعدات بما في ذلك: (أ) الأصول التراثية؛ و (ب) أصول البنية التحتية؛ و (ج) أصول ترتيبات امتياز تقديم الخدمات بعد إثباتها وقياسها بشكل أولي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 32، ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح؛ و (د) أنظمة الأسلحة.
Heritage Assets	الأصول التراثية
AG2. Some property, plant, and equipment are described as heritage assets because of their rarity and/or significance in relation, but not limited, to their archeological, architectural, agricultural, artistic, cultural, environmental, historical, natural, scientific, or technological features. Entities usually intend to hold heritage assets for long periods and preserve them for the benefit of present and future generations. Examples of heritage assets include historic buildings, monuments, museum collections, and works of art.	2. توصف بعض العقارات والآلات والمعدات بأنها أصول تراثية نظراً لندرتها و/أو أهميتها فيما يتعلق، على سبيل المثال لا الحصر، بخصائصها الأثرية أو المعمارية أو الزراعية أو الفنية الجمالية أو الثقافية أو البيئية أو التاريخية أو الطبيعية أو العلمية أو التقنية. وتهدف الجهات عادة إلى الاحتفاظ بالأصول التراثية لفترات طويلة والمحافظة عليها لمنفعة الأجيال الحالية والمستقبلية. وتتضمن أمثلة الأصول التراثية المباني التاريخية والآثار ومقتنيات المتاحف والأعمال الفنية.
AG3. Heritage assets typically have the following distinguishing characteristics: (a) They have restrictions on their use and/or disposal; (b) They are irreplaceable; and (c) They have long and sometimes indefinite useful lives.	3. تكون للأصول التراثية عادة الخصائص المميزة الآتية: (أ) يكون هناك قيود على استخدامها و/أو استبعادها؛ و (ب) تكون غير قابلة للإحلال؛ و (ج) يكون لها أعمار إنتاجية طويلة وفي بعض الأحيان غير محدودة.
Infrastructure Assets	أصول البنية التحتية
AG4. Some property, plant, and equipment are described as infrastructure assets because they comprise a number of assets that make up networks or systems that serve the	4. توصف بعض العقارات والآلات والمعدات بأنها أصول بنية تحتية نظراً لأنها تشمل عدداً من الأصول التي تُشكل شبكات أو منظومات تخدم المجتمع عامة. يكون لأصول البنية التحتية

Application Guidance	إرشادات التطبيق
community at large. Generally, infrastructure assets have long lives because the number of assets that make up these networks or systems are continually maintained, replaced and refurbished. If a number of these assets were removed, the network or system may not achieve its service potential objective.	بشكل عام أعمار طويلة نظراً لأن الأصول التي تشكل هذه الشبكات أو المنظومات يتم صيانتها وإحلالها وتجديدها بشكل مستمر. وإذا تمت إزالة عدد من هذه الأصول، فقد لا تحقق الشبكة أو المنظومة هدفها الخدمي.
AG5. Infrastructure assets typically have the following distinguishing characteristics: (a) They are networks or systems; and (b) They have long useful lives.	5. تكون لأصول البنية التحتية عادةً الخصائص المميزة الآتية: (أ) هي شبكات أو منظومات؛ و (ب) يكون لها أعمار إنتاجية طويلة.
AG6. Although not confined to entities in the public sector, significant infrastructure assets are frequently found in the public sector. Examples include: (a) Electricity transmission networks, which may comprise assets such as power generating plants, substations, switchyards, transmission line towers, distribution system equipment, energy control centers, communication systems and equipment, emergency power backup equipment, emergency operations centers and service and maintenance facilities; (b) Road networks, which may comprise assets such as pavements, formation, curbs and channels, footpaths, bridges, signal and lighting; and (c) Water systems, which may comprise assets such as dams, pipelines, tunnels, canals, terminal reservoirs, tanks, wells, pumps, and treatment plants.	6. على الرغم من عدم اقتصرها على جهات القطاع العام، توجد أصول البنية التحتية المهمة بشكل متكرر في القطاع العام. وتتضمن الأمثلة عليها: (أ) شبكات نقل الكهرباء، والتي قد تشمل أصولاً مثل محطات توليد الطاقة، والمحطات الفرعية، والمحولات والقواطع، وأبراج خطوط النقل، ومعدات نظام التوزيع، ومراكز التحكم في الطاقة، وأنظمة ومعدات الاتصالات، ومعدات الطاقة الاحتياطية لحالات الطوارئ، ومراكز عمليات الطوارئ، ومرافق الخدمة والصيانة؛ و (ب) شبكات الطرق، والتي قد تشمل أصولاً مثل أعمال السفلتة، وأعمال طبقات التكوين، والبردورات وقنوات الصرف، وأرصفة المشاة، والجسور، والإشارات، والإنارة؛ و (ج) منظومات المياه، والتي قد تشمل أصولاً مثل السدود، وخطوط الأنابيب، والأنفاق، والقنوات، والخزانات الطرفية، والصهاريج، والآبار، والمضخات، ومحطات التحلية.
Weapons Systems	أنظمة الأسلحة
AG7 Weapons systems will normally meet the definition of property, plant, and equipment, and should be recognized in accordance with this Standard. Weapons systems include vehicles and other equipment, such as warships, submarines, military aircraft, tanks, missile carriers and launchers that are used continuously in the provision of defense services, even if their peacetime use is simply to provide deterrence. Some single-use	7. عادةً ما تستوفي أنظمة الأسلحة تعريف العقارات والآلات والمعدات، وينبغي إثباتها وفقاً لهذا المعيار. وتتضمن أنظمة الأسلحة المركبات والمعدات الأخرى، مثل السفن الحربية، والغواصات، والطائرات العسكرية، والدبابات، وحاملات الصواريخ، والقاذفات، والتي تُستخدم بشكل مستمر في تقديم خدمات الدفاع، حتى وإن كان استخدامها في أوقات السلم يقتصر على الردع. وبعض البنود التي تُستخدم لمرة واحدة، مثل أنواع معينة من الصواريخ الباليستية، قد توفر ردعاً مستمراً ضد المعتدين، وبناءً عليه يمكن تصنيفها على أنها أنظمة أسلحة.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
items, such as certain types of ballistic missiles, may provide an ongoing service of deterrence against aggressors and, therefore, can be classified as weapons systems.	
Definitions (see paragraph 5)	التعريفات (انظر الفقرة 5)
Property, Plant, and Equipment as Assets	استيفاء العقارات والآلات والمعدات تعريف الأصول
AG8.In the public sector, there may be uncertainty whether certain items of property, plant, and equipment are an asset as defined in IPSAS 1, <i>Presentation of Financial Statements</i> . This is because to be recognized as an asset, an item of property, plant, and equipment must meet all three criteria of an asset: a resource, presently controlled by the entity and arose from a past transaction or other past event.	8. في القطاع العام، قد يكون هناك عدم تأكيد بشأن ما إذا كانت بعض بنود العقارات والآلات والمعدات تُعد أصولاً حسبما عُرِّفَ في معيار المحاسبة للقطاع العام 1، <i>عرض القوائم المالية</i> . هذا نظراً لأنه لكي يُثبت بند العقارات والآلات والمعدات على أنه أصل يجب أن يستوفي جميع الضوابط الثلاث لإثبات الأصل، وهي أن يكون مورداً، وأن تسيطر عليه الجهة حالياً، وأن ينشأ عن معاملة سابقة أو حدث سابق آخر.
AG9.Items that a reporting entity uses to deliver services to the public will be resources from the reporting entity's perspective when those services contribute to achieving the entity's service delivery and other objectives. For example, heritage items that are used purely for the benefit of the public can have service potential and be resources because the entity has the objective of making heritage accessible to the public. Where an entity's objectives are to provide heritage-related services such as the appreciation and study of heritage, the entity holds heritage items to achieve those objectives and the heritage items have service potential and are resources from the entity's perspective. Similarly, infrastructure assets that are used to deliver public services (e.g., road networks or water systems) will be resources to an entity that holds them if those services contribute to achieving the entity's service delivery and other objectives.	9. ستكون البنود التي تستخدمها الجهة المعدة للقوائم المالية لتقديم خدمات إلى العموم مواردً من منظور الجهة المعدة للقوائم المالية عندما تُسهم تلك الخدمات في تحقيق أهداف الجهة لتقديم الخدمات وأهدافها الأخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون لبنود تراثية تُستخدم بشكل حصري لمنفعة العموم خدمات متوقعة وتكون مواردً نظراً لأن لدى الجهة الهدف المتمثل في جعل التراث في متناول العموم. وإذا كانت أهداف الجهة هي تقديم خدمات متعلقة بالتراث مثل تثمين التراث ودراسته، فإن الجهة تحتفظ بالبنود التراثية لتحقيق تلك الأهداف ويكون للبنود التراثية خدمات متوقعة وتكون مواردً من منظور الجهة. وبالمثل، فإن أصول البنية التحتية التي تُستخدم لتقديم خدمات عامة (مثل شبكات الطرق أو منظومات المياه) ستكون مواردً للجهة التي تحتفظ بها إذا كانت تلك الخدمات تُسهم في تحقيق أهداف الجهة لتقديم الخدمات وأهدافها الأخرى.
AG10.In assessing whether it presently controls a resource, an entity assesses whether one or more of the following indicators of control exists: (a) Legal ownership; (b) Access to the resource, or the ability to deny or restrict others to access the resource;	10. عند تقييم ما إذا كانت الجهة تسيطر حالياً على المورد، تُقوّم الجهة ما إذا كان يوجد واحد أو أكثر من مؤشرات السيطرة الآتية: (أ) الملكية النظامية؛ أو (ب) حق الوصول إلى المورد، أو القدرة على منع أو تقييد وصول الآخرين إلى المورد؛ أو

Application Guidance	إرشادات التطبيق
(c) The means to ensure that the resource is used to achieve its objectives; or (d) The existence of an enforceable right to service potential or the ability to generate economic benefits arising from the resource. An entity is more likely to demonstrate control if it satisfies most of these indicators. However, assessments of control involve judgment, and control may exist when only some of these indicators are satisfied. Conversely, control may not exist even when most of these indicators are met.	(ج) وسيلة التحقق من أن المورد يُستخدم لتحقيق أهدافها؛ أو (د) وجود حق قابل للإنفاذ في الحصول على الخدمات المتوقعة الناشئة عن المورد، أو القدرة على توليد المنافع الاقتصادية الناشئة عن المورد. يزيد احتمال أن تدلل الجهة على وجود سيطرة إذا استوفيت معظم هذه المؤشرات. وبالرغم من ذلك، فإن تقويم وجود السيطرة ينطوي على حكم، وقد توجد سيطرة عندما تستوفى فقط بعض هذه المؤشرات. وفي المقابل، قد لا توجد سيطرة حتى عندما تستوفى معظم هذه المؤشرات.
AG11.No one indicator is more important than another indicator. Legal ownership is only one indicator of demonstrating control of a resource. An entity may demonstrate that it controls the resource even when there is no legal ownership because it can direct the use of the resource and obtain the economic benefits or service potential that may flow from it. Conversely, an entity may have legal ownership but no rights to service potential or ability to generate future economic benefits. In such circumstances, an entity considers substance over form in determining whether it controls an asset.	11. لا يوجد مؤشر واحد أكثر أهمية من مؤشر آخر. الملكية النظامية هي مؤشر واحد فقط للتدليل على وجود سيطرة على المورد. وقد تُدلل الجهة على أنها تسيطر على المورد حتى عندما لا تكون هناك ملكية نظامية نظراً لأنها تستطيع توجيه استخدام المورد والحصول على المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة التي قد تتدفق منه. وفي المقابل، قد يكون لدى الجهة الملكية النظامية ولكن ليس لديها حقوق في الحصول على الخدمات المتوقعة أو القدرة على توليد المنافع الاقتصادية المستقبلية. وفي مثل هذه الظروف، تأخذ الجهة في الاعتبار الجوهر وتغلبه على الشكل عند تحديد ما إذا كانت تسيطر على الأصل.
Recognition (see paragraphs 6-10)	الإثبات (انظر الفقرات 6-10)
Spare Parts, Stand-By Equipment, and Servicing Equipment	قطع الغيار والمعدات الاحتياطية ومعدات الخدمة
AG12.Items such as spare parts, stand-by equipment and servicing equipment are recognized in accordance with this Standard when they meet the definition of property, plant, and equipment. Otherwise, such items are classified as inventory (see IPSAS 12, Inventories).	12. يتم إثبات البنود مثل قطع الغيار والمعدات الاحتياطية ومعدات الخدمة وفقاً لهذا المعيار عندما تستوفي تعريف العقارات والآلات والمعدات. وبخلاف ذلك، يتم تصنيف مثل هذه البنود على أنها مخزون (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12، <i>المخزون</i>).
Subsequent Costs	التكاليف اللاحقة
AG13.Under the recognition principle in paragraph 6, an entity does not recognize in the carrying amount of an item of property, plant, and equipment the costs of the day-to-day servicing of the item. Rather, these costs are recognized in surplus or deficit as incurred.	13. بموجب مبدأ الإثبات الوارد في الفقرة 6، لا تُثبت الجهة ضمن القيمة الدفترية لبند العقارات والآلات والمعدات تكاليف الخدمة اليومية للبند. وبدلاً من ذلك، تُثبت هذه التكاليف عند تكبدها ضمن الفائض أو العجز. وتكاليف الخدمة اليومية هي بشكل رئيسي تكاليف العمالة

Application Guidance	إرشادات التطبيق
Costs of day-to-day servicing are primarily the costs of labor and consumables, and may include the cost of small parts. The purpose of these expenditures is often described as for the “repairs and maintenance” of the item of property, plant, and equipment.	والمهمات، وقد تتضمن تكلفة قطع الغيار الصغيرة. وغالباً ما يُوصف الغرض من هذه النفقات على أنه “إصلاح وصيانة” بند العقارات والآلات والمعدات.
AG14.Parts of some items of property, plant, and equipment may require replacement at regular intervals. For example, a road may need resurfacing every few years, a furnace may require relining after a specified number of hours of use, or aircraft interiors such as seats and galleys may require replacement several times during the life of the airframe. Items of property, plant, and equipment may also be required to make a less frequently recurring replacement, such as replacing the interior walls of a building. Under the recognition principle in paragraph 6, an entity recognizes in the carrying amount of an item of property, plant, and equipment the cost of replacing part of such an item when that cost is incurred if the recognition criteria are met. The carrying amount of those parts that are replaced is derecognized in accordance with the derecognition provisions of this Standard (see paragraphs 62-68).	14. قد تتطلب أجزاء من بعض بنود العقارات والآلات والمعدات إحلالها على فترات منتظمة. فعلى سبيل المثال، قد يحتاج طريق إلى إعادة عمل الطبقة السطحية له كل بضع سنوات، أو قد يتطلب فرن تبطيناً بعد عدد محدد من ساعات الاستخدام، أو قد تتطلب التجهيزات الداخلية لطائرة مثل المقاعد والمطابخ إحلالها عدة مرات خلال عمر هيكل الطائرة. وقد تُتطلب بنود عقارات وآلات ومعدات أيضاً لإجراء إحلال أقل تكراراً، مثل إحلال الجدران الداخلية لمبنى. وبموجب مبدأ الإثبات الوارد في الفقرة 6، تُثبت الجهة ضمن القيمة الدفترية لبند العقارات والآلات والمعدات تكلفة إحلال جزء من مثل هذا البند عندما يتم تكبد تلك التكلفة إذا استوفيت ضوابط الإثبات. ويُغى إثبات القيمة الدفترية لتلك الأجزاء التي تم إحلالها وفقاً لأحكام إلغاء الإثبات الواردة في هذا المعيار (انظر الفقرات 62-68).
AG15.A condition of continuing to operate an item of property, plant, and equipment (for example, an aircraft) may be performing regular major inspections for faults regardless of whether parts of the item are replaced. When each major inspection is performed, its cost is recognized in the carrying amount of the item of property, plant, and equipment as a replacement if the recognition criteria are satisfied. Any remaining carrying amount of the cost of the previous inspection (as distinct from physical parts) is derecognized. This occurs regardless of whether the cost of the previous inspection was identified in the transaction in which the item was acquired, constructed, or developed. If necessary, the estimated cost of a future similar inspection may be used as an indication of what the cost of the existing inspection component was when the item was acquired, constructed, or developed.	15. قد يكون إجراء فحوصات منتظمة رئيسية للكشف عن العيوب شرطاً لاستمرار تشغيل بند من بنود العقارات والآلات والمعدات (على سبيل المثال، طائرة) وذلك بغض النظر عما إذا تم إحلال أجزاء من البند أم لا. وعند إجراء كل فحص رئيسي، تُثبت تكلفته ضمن القيمة الدفترية لبند العقارات والآلات والمعدات على أنه إحلال إذا استوفيت ضوابط الإثبات. ويُغى إثبات أية قيمة دفترية متبقية لتكلفة الفحص السابق (باعتبار أنه يمكن تمييزه عن الأجزاء المادية). ويحدث ذلك بغض النظر عما إذا كان قد تم تعيين تكلفة الفحص السابق ضمن المعاملة التي تم فيها اقتناء البند أو إنشائه أو تطويره. وعند الضرورة، يمكن أن تُستخدم التكلفة المقدرة لفحص مماثل مستقبلي على أنها مؤشر على ما كانت عليه تكلفة مكون الفحص الحالي عندما تم اقتناء البند أو إنشائه أو تطويره.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
Subsequent Costs on Unrecognized Heritage Property, Plant, and Equipment	التكاليف اللاحقة على العقارات والآلات والمعدات التراثية غير المُثبتة
AG16. An entity recognizes subsequent expenditure on heritage property, plant, and equipment in accordance with the recognition principle in paragraph 6. Recognition of such subsequent expenditure as an asset is unaffected by whether or not the underlying heritage property, plant, and equipment was initially recognized. If the subsequent expenditure relates to heritage property, plant, and equipment, that was not recognized initially, because its cost or current value could not be measured reliably, it should nonetheless be reviewed in light of paragraph 6 to determine whether or not it meets the recognition principle and should be recognized as an asset.	16. تُثبت الجهة النفقة اللاحقة على بند العقارات والآلات والمعدات التراثي وفقاً لمبدأ الإثبات الوارد في الفقرة 6. ولا يتأثر إثبات مثل هذه النفقة اللاحقة على أنها أصل بما إذا كان بند العقارات والآلات والمعدات التراثي محل النفقة قد أُثبت بشكل أولي أم لا. إذا كانت النفقة اللاحقة تتعلق ببند عقارات وآلات ومعدات تراثي لم يُثبت بشكل أولي، نظراً لأنه لم يكن من الممكن قياس تكلفته أو قيمته الجارية بموثوقية، فينبغي على الرغم من ذلك مراجعتها في ضوء الفقرة 6 لتحديد ما إذا كانت تستوفي مبدأ الإثبات وينبغي إثباتها على أنها أصل أم لا.
Initial Measurement (see paragraphs 11-23)	القياس الأولي (انظر الفقرات 11-23)
Elements of Cost	عناصر التكلفة
AG17.Examples of costs that are not costs of an item of property, plant, and equipment are: (a) Costs of opening a new facility; (b) Costs of introducing a new product or service (including costs of advertising and promotional activities); (c) Costs of conducting an operation in a new location or with a new class of purchasers (including costs of staff training); (d) Administration and other general overhead costs; and (e) Costs of day-to-day servicing or repairs and maintenance.	17. من أمثلة التكاليف التي لا تُعد تكاليف بند من بنود العقارات والآلات والمعدات: (أ) تكاليف افتتاح مرفق جديد؛ و (ب) تكاليف إطلاق منتج جديد أو خدمة جديدة (بما في ذلك تكاليف أنشطة الدعاية والترويج)؛ و (ج) تكاليف مباشرة عملية في موقع جديد أو مع فئة جديدة من العملاء (بما في ذلك تكاليف تدريب الموظفين)؛ و (د) التكاليف الإدارية والتكاليف العامة غير المباشرة الأخرى؛ و (هـ) تكاليف الخدمة أو الإصلاحات والصيانة اليومية.
AG18.The cost of a self-constructed asset is determined using the same principles as for an acquired asset. If an entity makes similar assets for sale in the normal course of operations, the cost of the asset is usually the same as the cost of constructing an asset for sale (see IPSAS 12). Therefore, any internal surpluses are eliminated in	18. تُحدد تكلفة الأصل المُنشأ ذاتياً باستخدام نفس المبادئ الخاصة بالأصل المُقتنى. وإذا كانت الجهة تُصنع أصولاً مماثلة للبيع ضمن السياق العادي للعمليات، فإن تكلفة الأصل تكون عادةً هي نفس تكلفة إنشاء أصل للبيع (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12). وبناءً عليه، تُستبعد أية فوائض داخلية عند التوصل إلى مثل هذه التكاليف. وبالمثل، لا تُضمن في تكلفة الأصل

Application Guidance	إرشادات التطبيق
arriving at such costs. Similarly, the cost of abnormal amounts of wasted material, labor, or other resources incurred in self-constructing an asset is not included in the cost of the asset. IPSAS 5, <i>Borrowing Costs</i> , establishes criteria for the recognition of interest as a component of the carrying amount of a self-constructed item of property, plant, and equipment.	تكلفة المبالغ غير العادية للفاقد من المواد الخام أو العمالة أو الموارد الأخرى التي يتم تكبدها في إنشاء الأصل ذاتياً. ويحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 5، <i>تكاليف الاقتراض</i> ضوابط لإثبات الفائدة على أنها مكون للقيمة الدفترية لبند العقارات والآلات والمعدات المنشأ ذاتياً.
AG19.Bearer plants are accounted for in the same way as self-constructed items of property, plant, and equipment before they are in the location and condition necessary to be capable of operating in the manner intended by management. Consequently, references to 'construction' in this Standard should be read as covering activities that are necessary to cultivate bearer plants before they are in the location and condition necessary to be capable of operating in the manner intended by management.	19. تتم المحاسبة عن النباتات المثمرة بنفس طريقة المحاسبة عن بنود العقارات والآلات والمعدات المنشأة ذاتياً قبل أن تكون في الموقع وبالحالة اللازمين لها لتكون قابلة للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وتبعاً لذلك، فإن الإشارات إلى لفظ "الإنشاء" في هذا المعيار ينبغي أن تُقرأ على أنها تشمل الأنشطة الضرورية لزراعة النباتات المثمرة قبل أن تكون في الموقع وبالحالة اللازمين لها لتكون قابلة للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة.
Subsequent Measurement (see paragraphs 24-61)	القياس اللاحق (انظر الفقرات 24-61)
Current Value Model (Paragraphs 27-40)	نموذج القيمة الجارية (الفقرات 27-40)
AG20. After recognition, an item or part of an item of property, plant, and equipment whose current value can be measured in a faithfully representative manner may be carried at a revalued amount, being its: (a) Current operational value; or (b) Fair value; at the date of the revaluation, less any subsequent accumulated depreciation, and subsequent accumulated impairment losses.	20. بعد الإثبات، يمكن تسجيل بند العقارات والآلات والمعدات، أو الجزء من بند العقارات والآلات والمعدات، الذي يمكن قياس قيمته الجارية بطريقة تعبر بموثوقية، بمبلغ إعادة التقييم، وهو عبارة عن: (أ) القيمة التشغيلية الجارية؛ أو (ب) القيمة العادلة؛ في تاريخ إعادة التقييم، مطروحاً منها أي استهلاك متراكم لاحق وأي خسائر متراكمة للهبوط في القيمة لاحقة.
Financial and Operational Capacity	الطاقة المالية والطاقة التشغيلية
AG21. The primary objective for which an entity holds an item or part of an item of property, plant, and equipment is an important consideration when determining the	21. يُعد الهدف الرئيسي الذي من أجله تحتفظ الجهة ببند العقارات والآلات والمعدات أو بالجزء من بند العقارات والآلات والمعدات، اعتباراً مهماً عند تحديد أساس قياس القيمة الجارية. إن بند العقارات والآلات والمعدات، أو الجزء من بند العقارات والآلات والمعدات، الذي يُحتفظ

Application Guidance	إرشادات التطبيق
current value measurement basis. An item or part of an item of property, plant, and equipment held for its: (a) Operational capacity supports the provision of services in future periods through physical and other resources. This requires information on the value of the item or part of an item of property, plant, and equipment as it is currently used by the entity. An item or part of an item of property, plant, and equipment held with the primary objective of service delivery is held for its operational capacity and is measured at current operational value; and (b) Financial capacity provides an entity with the means to fund its activities. This requires information on the amount that would be received on the sale of the asset or in the revenue it generates in use. An item or part of an item of property, plant, and equipment held with the primary objective of generating a financial return is held for its financial capacity and is measured at fair value.	به من أجل: (أ) طاقته التشغيلية، يدعم تقديم الخدمات في فترات مستقبلية من خلال موارد مادية وموارد أخرى. ويتطلب هذا معلومات عن قيمة بند العقارات والآلات والمعدات، أو الجزء من بند العقارات والآلات والمعدات، حسبما هو مُستخدم حالياً من قبل الجهة. إن بند العقارات والآلات والمعدات، أو الجزء من بند العقارات والآلات والمعدات، الذي يكون الهدف الرئيسي من الاحتفاظ به هو تقديم خدمات يُحتفظ به من أجل طاقته التشغيلية ويُقاس بالقيمة التشغيلية الجارية؛ و (ب) طاقته المالية، يزود الجهة بوسيلة لتمويل أنشطتها. ويتطلب هذا معلومات عن المبلغ الذي كانت الجهة ستستلمه عند بيع الأصل أو من الإيرادات التي يولدها الأصل من استخدامه. إن بند العقارات والآلات والمعدات، أو الجزء من بند العقارات والآلات والمعدات، الذي يكون الهدف الرئيسي من الاحتفاظ به هو توليد عائد مالي يُحتفظ به من أجل طاقته المالية ويُقاس بالقيمة العادلة.
AG22. In certain instances, an item or part of an item of property, plant, and equipment may generate a financial return although it is primarily held for service delivery purposes. For example, a waste disposal plant is operated to ensure the safe disposal of medical waste generated by state-controlled hospitals, but the plant also treats a small amount of medical waste generated by other private hospitals on a commercial basis. In this instance, the disposal waste plant would be measured at current operational value.	22. في حالات معينة، قد يولد بند العقارات والآلات والمعدات، أو جزء من بند العقارات والآلات والمعدات، عائد مالي على الرغم من أن الهدف الرئيسي من الاحتفاظ به هو لأغراض تقديم خدمات. فعلى سبيل المثال، يُشغّل مرفق للتخلص من النفايات لضمان التخلص الآمن من النفايات الطبية التي تنتجها مستشفيات تسيطر عليها الدولة، ولكن المرفق – أيضاً – يعالج كمية صغيرة من النفايات الطبية التي تنتجها مستشفيات أخرى خاصة على أساس تجاري. في هذه الحالة، سيقاس مرفق التخلص من النفايات بالقيمة التشغيلية الجارية.
AG23. In some cases, it may not be clear whether the intended primary objective of holding an item or part of an item of property, plant, and equipment is for its operational or financial capacity. Judgment is needed. An entity develops criteria so that it can exercise judgment consistently in concluding whether an item or part of an item of property, plant, and equipment is held primarily for its operational or financial capacity. When the intended primary objective of holding an item or part of an item of	23. في بعض الحالات، قد لا يكون من الواضح ما إذا كان الهدف الرئيسي المقصود من الاحتفاظ ببند العقارات والآلات والمعدات، أو بجزء من بند العقارات والآلات والمعدات، هو من أجل طاقته التشغيلية أو طاقته المالية. ويلزم ممارسة الحكم في هذه الحالات. وتضع الجهة ضوابط بحيث تستطيع ممارسة الحكم بشكل متسق عند استخلاص ما إذا كان بند العقارات والآلات والمعدات، أو الجزء من بند العقارات والآلات والمعدات، يُحتفظ به بشكل رئيسي من أجل طاقته التشغيلية أو طاقته المالية. وعندما لا يمكن تحديد الهدف الرئيسي المقصود من

Application Guidance	إرشادات التطبيق
property, plant, and equipment cannot be determined, given the overall objectives of most public sector entities, the presumption is that an item or part of an item of property, plant, and equipment is held for its operational capacity.	الاحتفاظ ببند العقارات والآلات والمعدات، أو بجزء من بند العقارات والآلات والمعدات، فإنه بالنظر إلى الأهداف العامة لمعظم جهات القطاع العام، هناك افتراض بأن بند العقارات والآلات والمعدات، أو الجزء من بند العقارات والآلات والمعدات، يُحتفظ به من أجل طاقته التشغيلية.
Depreciation (see paragraphs 41-58)	الاستهلاك (انظر الفقرات 41-58)
AG24. An entity allocates the amount initially recognized in respect of an item of property, plant, and equipment to its significant parts and depreciates separately each such part. For example, it may be required to depreciate separately the substructure and the surface of a road. Similarly, it may be appropriate to depreciate separately the airframe and engines of an aircraft. If an entity acquires property, plant, and equipment subject to an operating lease in which it is the lessor, it may also be appropriate to depreciate separately amounts reflected in the cost of that item that are attributable to favorable or unfavorable lease terms relative to market terms.	24. تُخصّص الجهة المبلغ المُثبت بشكل أولي فيما يتعلق ببند العقارات والآلات والمعدات لأجزائه المهمة وتستهلك بشكل منفصل كل جزء من هذه الأجزاء. فعلى سبيل المثال، قد يُطلب استهلاك الطبقات التحتية للطريق وسطحه بشكل منفصل. وبالمثل، قد يكون من المناسب استهلاك هيكل الطائرة ومحركاتها بشكل منفصل. وإذا اقتنت الجهة بنداً من بنود العقارات والآلات والمعدات يخضع لعقد إيجار تشغيلي تكون فيه الجهة هي المؤجر، فقد يكون من المناسب أيضاً استهلاك المبالغ المُنعكسة في تكلفة ذلك البند والتي يمكن عزوها إلى شروط عقد الإيجار المواتية أو غير المواتية بالنسبة إلى شروط السوق.
Depreciable Amount and Depreciation Period (see paragraphs 47-51)	المبلغ القابل للاستهلاك وفترة الاستهلاك (انظر الفقرات 47-51)
AG25. The depreciable amount of an asset is determined after deducting its residual value. In practice, the residual value of an asset is often insignificant, and therefore immaterial in the calculation of the depreciable amount.	25. يُحدد المبلغ القابل للاستهلاك للأصل بعد طرح قيمته المتبقية. وفي الواقع العملي، تكون القيمة المتبقية للأصل غالباً غير مهمة، ولذلك لا تكون لها أهمية نسبية عند احتساب المبلغ القابل للاستهلاك.
AG26. The residual value of an asset may increase to an amount equal to or greater than the asset's carrying amount. If it does, the asset's depreciation charge is zero unless and until its residual value subsequently decreases to an amount below the asset's carrying amount.	26. قد تزيد القيمة المتبقية للأصل إلى مبلغ مساوٍ أو أكبر من القيمة الدفترية للأصل. وإذا حدث ذلك، يكون عبء الاستهلاك للأصل صفراً ما لم وإلى أن تنخفض قيمته المتبقية لاحقاً إلى مبلغ دون القيمة الدفترية للأصل.
AG27. Depreciation of an asset begins when it is available for use, i.e., when it is in the location and condition necessary for it to be capable of operating in the manner intended by management. Depreciation of an asset ceases at the earlier of the date	27. يبدأ استهلاك الأصل عندما يكون متاحاً للاستخدام، أي عندما يكون في الموقع وبالحالة اللازمين له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. ويتوقف استهلاك الأصل في التاريخ الذي يُصنف فيه الأصل على أنه مُحتفظ به للبيع (أو يُضمن فيه في

Application Guidance	إرشادات التطبيق
that the asset is classified as held for sale (or included in a disposal group that is classified as held for sale) in accordance with IPSAS 44, <i>Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations</i> and the date when the asset is derecognized. Therefore, depreciation does not cease when the asset becomes idle or is retired from active use and held for disposal unless the asset is fully depreciated. However, under usage methods of depreciation, the depreciation charge can be zero while there is no production.	مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها مُحتفظ بها للبيع) وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، <i>الأصول غير المتداولة المُحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة</i> ، أو في التاريخ الذي يُلغى فيه إثبات الأصل، أي التاريخين أبكر. وبناءً عليه، لا يتوقف الاستهلاك عندما يصبح الأصل عاطلاً عن العمل أو عندما يُسحب من الاستخدام النشط ما لم يكن قد تم استهلاك الأصل بالكامل. وبالرغم من ذلك، بموجب طرق الاستهلاك المستندة إلى الاستخدام، يمكن أن يكون عبء الاستهلاك صفراً عندما لا يوجد أي إنتاج.
Finite and Indefinite Useful Lives (see paragraphs 52-55)	الأعمار الإنتاجية المحدودة وغير المحدودة (انظر الفقرات 52-55)
AG28. The useful lives of property, plant, and equipment, including buildings, are generally finite. However, there are circumstances in which property, plant, and equipment could have an indefinite useful life. For example, a heritage painting or sculpture held in a protective environment that is carefully controlled to preserve the asset could be considered to have an indefinite useful life, so long as those conditions continue to apply.	28. تكون الأعمار الإنتاجية للعقارات والآلات والمعدات، بما في ذلك المباني، بشكل عام محدودة. وبالرغم من ذلك، هناك ظروف يمكن أن يكون فيها للعقارات والآلات والمعدات عمر إنتاجي غير محدود. فعلى سبيل المثال، اللوحة التراثية (أو التمثال التراثي) المُحتفظ بها (به) في بيئة محمية يتم التحكم فيها بعناية للمحافظة على الأصل يمكن اعتبار أن لها (له) عمراً إنتاجياً غير محدود ما دامت تلك الأوضاع مُنطبقة.
AG29. Given the history of rapid changes in technology, it will often be the case that computers and other property, plant, and equipment susceptible to technological obsolescence have short useful lives. Expected future reductions in the selling price of an item that was produced using property, plant, and equipment could indicate the expectation of technological or commercial obsolescence of the asset, which, in turn, might reflect a reduction of the future economic benefits or service potential embodied in the asset.	29. بالنظر إلى تاريخ التغيرات السريعة في التقنية، غالباً ما يكون الحال هو أن للحاسبات الآلية والعقارات والآلات والمعدات الأخرى المعرضة للتقادم التقني أعمار إنتاجية قصيرة. وقد تشير التخفيضات المستقبلية المتوقعة في سعر بيع بند تم إنتاجه باستخدام بند من بنود العقارات والآلات والمعدات إلى توقع التقادم التقني أو التجاري للأصل، والذي بدوره قد يعكس انخفاضاً في المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل.
AG30. With some exceptions, such as quarries and sites used for landfill, land has an indefinite useful life and therefore is not depreciated. Another example of land with a finite useful life is when land is being encroached by rising sea levels with the result	30. مع بعض الاستثناءات، مثل المحاجر والمواقع المُستخدمة لطمر النفايات، فإن للأراضي عمر إنتاجي غير محدود وبناءً عليه لا يتم استهلاكها. ومثال آخر على الأراضي التي لها عمر إنتاجي محدود هو عندما يجري الزحف على أرض من قبل منسوب مياه البحر الآخذ في الارتفاع مما

Application Guidance	إرشادات التطبيق
that the entity expects that, within a finite period of time, the land will no longer be useable due either to a severe and continual risk of regular flooding or actual submersion beneath the water.	ينتج عنه توقع الجهة أنه في غضون فترة زمنية محدودة لن تكون الأرض صالحة للاستخدام إما بسبب مخاطر شديدة ومستمرة لحدوث فيضانات منتظمة أو بسبب انغمار الأرض فعلياً تحت الماء.
AG31. An entity that controls land that is being consumed as a result of, for example, mining or quarrying activities will need to consider the period over which economic benefits or service potential are expected to be derived from, and the effect of, carrying out those activities on the value of the land to determine the appropriate depreciable period and amount.	31. وسيلزم الجهة التي تسيطر على أرض يجري استهلاكها نتيجةً، على سبيل المثال، للأنشطة تعدين أو للأنشطة استغلال محاجر، أن تأخذ في الاعتبار الفترة التي يُتوقع على مداها أن تُستمد المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة من الأرض، وتأثير تنفيذ تلك الأنشطة على قيمة الأرض لتحديد فترة الاستهلاك المناسبة والمبلغ القابل للاستهلاك المناسب.
AG32. Where land is being lost or displaced as a result of, for example, coastline erosion, the entity will need to apply: (a) The derecognition requirements in paragraphs 62-68 of this Standard; or (b) The impairment requirement in IPSAS 21, <i>Impairment of Non-Cash-Generating Assets</i> or IPSAS 26, <i>Impairment of Cash-Generating Assets</i> depending on the circumstances. Depending on the factors associated with the loss or displacement of land, an entity may need to consider the appropriateness of depreciating the land in future reporting periods, and should continue to assess for impairment in accordance with the requirements of this Standard.	32. إذا كان جاري فقد أرض أو إزاحتها نتيجةً، على سبيل المثال، لتآكل الشريط الساحلي، فسيلزم الجهة أن تطبق: (أ) متطلبات إلغاء الإثبات الواردة في الفقرات 62-68 من هذا المعيار؛ أو (ب) متطلبات الهبوط في القيمة الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 21، <i>الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد</i> ، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، <i>الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد</i> ، بحسب الظروف. اعتماداً على العوامل المرتبطة بفقد الأرض أو إزاحتها، قد يلزم الجهة النظر في مناسبة استهلاك الأرض في فترات القوائم المالية المستقبلية، وينبغي أن تستمر في تقويم الأرض للتحقق من وجود هبوط في القيمة وفقاً لمتطلبات هذا المعيار.
Depreciation Method (see paragraphs 57-58)	طريقة الاستهلاك (انظر الفقرتين 57-58)
AG33. A variety of depreciation methods can be used to allocate the depreciable amount of an asset on a systematic basis over its useful life. These methods include the straight-line method, the diminishing balance method, and the units of production method. Straight-line depreciation results in a constant charge over the useful life if the asset's residual value does not change. The diminishing balance method results in a decreasing charge over the useful life. The units of production method results in a	33. يمكن أن تُستخدم طرق استهلاك متنوعة لتخصيص المبلغ القابل للاستهلاك الخاص بالأصل على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي. وتتضمن هذه الطرق طريقة القسط الثابت، وطريقة الرصيد المتناقص، وطريقة وحدات الإنتاج. وينتج عن الاستهلاك بطريقة القسط الثابت عبء ثابت على مدى العمر الإنتاجي إذا لم تتغير القيمة المتبقية للأصل. وينتج عن طريقة الرصيد المتناقص عبء متناقص على مدى العمر الإنتاجي. وينتج عن طريقة وحدات

Application Guidance	إرشادات التطبيق
charge based on the expected use or output. The entity selects the method that most closely reflects the expected pattern of consumption of the future economic benefits or service potential embodied in the asset. That method is applied consistently from period to period unless there is a change in the expected pattern of consumption of those future economic benefits or service potential.	الإنتاج عبء يستند إلى الاستخدام أو الإنتاج المُتوقع. وتختار الجهة الطريقة التي تعكس على أقرب نحو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل. وتُطبق تلك الطريقة بشكل متسق من فترة إلى أخرى ما لم يكن هناك تغيير في النمط المتوقع لاستهلاك تلك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة.
AG34. A depreciation method that is based on revenue that is generated by an activity that includes the use of an asset is not appropriate. The revenue generated by an activity that includes the use of an asset generally reflects factors other than the consumption of the economic benefits or service potential of the asset. For example, revenue is affected by other inputs and processes, selling activities and changes in sales volumes and prices. The price component of revenue may be affected by inflation, which has no bearing upon the way in which an asset is consumed.	34. من غير المناسب استخدام طريقة استهلاك تستند إلى الإيرادات التي يتم توليدها عن طريق النشاط الذي يتضمن استخدام الأصل. فبشكل عام، تعكس الإيرادات المولدة عن طريق النشاط الذي يتضمن استخدام الأصل عوامل أخرى بخلاف استهلاك المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة للأصل. فعلى سبيل المثال، تتأثر الإيرادات بمُدخلات وعمليات أخرى وبأنشطة البيع والتغيرات في أحجام المبيعات والأسعار. وقد يتأثر مكون السعر في الإيرادات بالتضخم، والذي ليس له تأثير على الطريقة التي يتم بها استهلاك الأصل.
Depreciation – Useful Life of an Asset (see paragraphs 41-55)	الاستهلاك - العمر الإنتاجي للأصل (انظر الفقرات 41-55)
AG35. The future economic benefits or service potential embodied in an item of property, plant, and equipment are consumed by the entity principally through the use of the asset. However, economic, political, social, and legal factors may also affect the useful life. Technical or commercial obsolescence and wear and tear while an asset remains idle may also result in the diminution of the economic benefits or service potential that might otherwise have been obtained from the asset. The useful life is the shorter of the periods identified through consideration of these factors. Consequently, the following factors are considered in determining the useful life of an asset:	35. تستهلك الجهة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها بند العقارات والآلات والمعدات بشكل رئيسي من خلال استخدام الأصل. وبالرغم من ذلك، قد تؤثر عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ونظامية أيضاً على العمر الإنتاجي. وقد ينتج عن التقادم التقني أو التجاري والبلبي والتآكل حينما يظل الأصل عاطلاً عن العمل نقصان للمنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة التي ربما كان يمكن الحصول عليها من الأصل لولا العوامل المذكورة. ويُعد العمر الإنتاجي هو أقصر الفترات التي يتم تعيينها من خلال أخذ هذه العوامل في الاعتبار. وبالتالي، تؤخذ العوامل الآتية في الاعتبار عند تحديد العمر الإنتاجي للأصل: (أ) الاستخدام المُتوقع للأصل، والذي يتم تقويمه بالرجوع إلى الطاقة الإنتاجية المتوقعة للأصل أو إنتاجه الفعلي المُتوقع؛ و

Application Guidance	إرشادات التطبيق
(a) Expected usage of the asset, which is assessed by reference to the asset's expected capacity or physical output; (b) Expected physical wear and tear, which depends on operational factors such as the number of shifts for which the asset is to be used and the repair and maintenance program, and the care and maintenance of the asset while idle; (c) The level of maintenance expenditure required to obtain the expected future economic benefits or service potential from the asset and the entity's ability and intention to reach such a level; (d) Technical or commercial obsolescence arising from changes or improvements in production, or from a change in the market demand for the product or service output of the asset. Expected future reductions in the selling price of an item that was produced using an asset could indicate the expectation of technical or commercial obsolescence of the asset, which, in turn, might reflect a reduction of the future economic benefits or service potential embodied in the asset; (e) The period of control over the asset and legal or similar limits on the use of the asset, such as the expiry dates of related leases; (f) Typical product life cycles for the asset and public information on estimates of useful lives of similar assets that are used in a similar way; (g) The stability of the industry in which the asset operates and changes in the market or government and service recipients' demand for the products or services output from the asset; (h) Expected actions by competitors or potential competitors; and (i) Whether the useful life of the asset is dependent on the useful life of other assets of the entity.	(ب) البلى والتآكل المادي المتوقع، والذي يعتمد على عوامل تشغيلية مثل عدد المناوبات التي سيُستخدم لها الأصل، وبرنامج الإصلاح والصيانة، والعناية بالأصل وصيانتها حينما يكون عاطلاً عن العمل؛ و (ج) مستوى نفقات الصيانة المطلوب للحصول على المنافع الاقتصادية المتوقعة أو الخدمات المتوقعة من الأصل وقدرة الجهة على الوصول إلى هذا المستوى ونيّتها للوصول إليه؛ و (د) التقادم التقني أو التجاري الناشئ عن التغيرات أو التحسينات في الإنتاج، أو عن التغير في طلب السوق على مخرجات الأصل من منتجات أو خدمات. وقد تشير التخفيضات المستقبلية المتوقعة في سعر بيع بند تم إنتاجه باستخدام الأصل إلى توقع التقادم التقني أو التجاري للأصل، والذي بدوره قد يعكس انخفاضاً في المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل؛ و (هـ) فترة السيطرة على الأصل والحدود النظامية أو الحدود المماثلة على استخدام الأصل، مثل تواريخ انتهاء عقود الإيجار المتعلقة به؛ و (و) الدورات المعتادة لحياة المنتجات التي ينتجها الأصل والمعلومات المتاحة للعموم عن تقديرات الأعمار الإنتاجية للأصول المماثلة التي تُستخدم بطريقة مماثلة؛ و (ز) استقرار الصناعة التي يتم فيها تشغيل الأصل والتغيرات في طلب السوق أو طلب الحكومة ومتلقي الخدمات على مخرجات الأصل من منتجات أو خدمات؛ و (ح) التصرفات المتوقعة من قبل المنافسين أو المنافسين المحتملين؛ و (ط) ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل يعتمد على العمر الإنتاجي لأصول أخرى للجهة.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
AG36. The useful life of an asset is defined in terms of the asset’s expected utility to the entity. The asset management policy of an entity may involve the disposal of assets after a specified time, or after consumption of a specified proportion of the future economic benefits or service potential embodied in the asset. Therefore, the useful life of an asset may be shorter than its economic life. The estimation of the useful life of the asset is a matter of judgment based on the experience of the entity with similar assets.	36. يُعرف العمر الإنتاجي للأصل من حيث المنفعة المتوقعة من الأصل للجهة. فقد تنطوي سياسة الجهة لإدارة الأصول على استبعاد الأصول بعد زمن محدد أو بعد استهلاك نسبة محددة من المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل. وبناءً عليه، قد يكون العمر الإنتاجي للأصل أقصر من عمره الاقتصادي. ويُعد تقدير العمر الإنتاجي للأصل مسألة حكمية تستند إلى خبرة الجهة مع أصول مماثلة.
Disclosure of Unrecognized Heritage Property, Plant, and Equipment when Cost or Current Value Cannot be Measured Reliably (see paragraphs 77–78)	الإفصاح عن العقارات والآلات والمعدات التراثية غير المُثبتة عندما لا يمكن قياس التكلفة أو القيمة الجارية بموثوقية (انظر الفقرتين 77-78)
AG37. The disclosures identified in paragraph 77 for unrecognized heritage property, plant, and equipment should ensure that, when read in the context of information about recognized property, plant, and equipment, the financial statements provide useful and relevant information about the entity’s overall holding of property, plant, and equipment, and thereby support users’ evaluation of the entity’s finances, including its net financial position, and understanding of its ability to deliver services.	37. ينبغي أن تَضمّن الإفصاحات المحددة في الفقرة 77 فيما يخص العقارات والآلات والمعدات التراثية غير المُثبتة، عند قراءتها في سياق المعلومات حول العقارات والآلات والمعدات المُثبتة، أن القوائم المالية توفر معلومات مفيدة وملائمة حول ما تحتفظ به الجهة إجمالاً من عقارات وآلات ومعدات، وبالتالي تدعم تقويم المستخدمين لمالية الجهة، بما في ذلك صافي مركزها المالي، وفهمهم لقدرتها على تقديم الخدمات.
AG38. These disclosures may be presented in aggregate for groups or classes of property, plant, and equipment, provided this aggregation does not obscure significant information.	38. يجوز أن تُعرض هذه الإفصاحات بشكل مجمع لمجموعات أو فئات من العقارات والآلات والمعدات، شريطة ألا يحجب هذا التجميع معلومات مهمة.

5. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 45, Property, Plant, and Equipment.</i>	ترافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 45، العقارات والآلات والمعدات، ولكنها ليست جزءاً منه.
Definition of Property, Plant, and Equipment	تعريف العقارات والآلات والمعدات
Assessment of Control	تقويم السيطرة
IG1. Assessing Control: An entity controls a resource if it has the ability to use the resource or direct other parties on its use or prevent other parties from using the resource so as to derive service potential or economic benefits embodied in the resource in the achievement of its service delivery or other objectives. Paragraph AG10 identifies the indicators of control as follows: (a) Legal ownership; (b) Access to the resource, or the ability to deny or restrict others to access the resource; (c) The means to ensure that the resource is used to achieve its objectives; or (d) The existence of an enforceable right to service potential or the ability to generate economic benefits arising from the resource.	1. تقويم السيطرة: تُسيطر الجهة على المورد إذا كان لديها القدرة على استخدام المورد أو توجيه أطراف أخرى بشأن استخدامه أو على منع الأطراف الأخرى من استخدام المورد بحيث تستمد الخدمات المتوقعة أو المنافع الاقتصادية التي ينطوي عليها المورد في تحقيق أهدافها لتقديم الخدمات أو أهداف أخرى لها. تعين فقرة إرشادات التطبيق 10 مؤشرات السيطرة وفقاً للآتي: (أ) الملكية النظامية؛ و (ب) حق الوصول إلى المورد، أو القدرة على منع أو تقييد وصول الآخرين إلى المورد؛ و (ج) وسيلة التحقق من استخدام المورد لتحقيق أهدافها؛ أو (د) وجود حق قابل للإنفاذ في الحصول على الخدمات المتوقعة الناشئة عن المورد أو القدرة على توليد المنافع الاقتصادية الناشئة عن المورد.
IG2. Control over tangible items: This implementation guidance focuses on control over items of property, plant, and equipment, where the resource is represented by a tangible item. Intangible assets arising from a loan, lease or other type of "right to use" are not addressed in this implementation guidance because they are outside of IPSAS 45's scope.	2. السيطرة على البنود الملموسة: تركز إرشادات التنفيذ هذه على السيطرة على بنود العقارات والآلات والمعدات، والتي يتمثل المورد فيها في بند ملموس. لم يتم تناول الأصول غير الملموسة الناشئة عن قرض، أو عقد إيجار أو نوع آخر من "حق الاستخدام" في إرشادات التنفيذ هذه نظراً لأنها خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 45.
IG3. Apply judgment: The entity applies judgment to the facts of each situation when: (a) Assessing the existence of indicators of control; and (b) Reaching a view on whether or not control exists.	3. تطبيق الحكم: تطبق الجهة الحكم على حقائق كل حالة عند: (أ) تقويم وجود مؤشرات على السيطرة؛ و (ب) الوصول إلى رأي بشأن ما إذا كانت السيطرة موجودة أم لا.

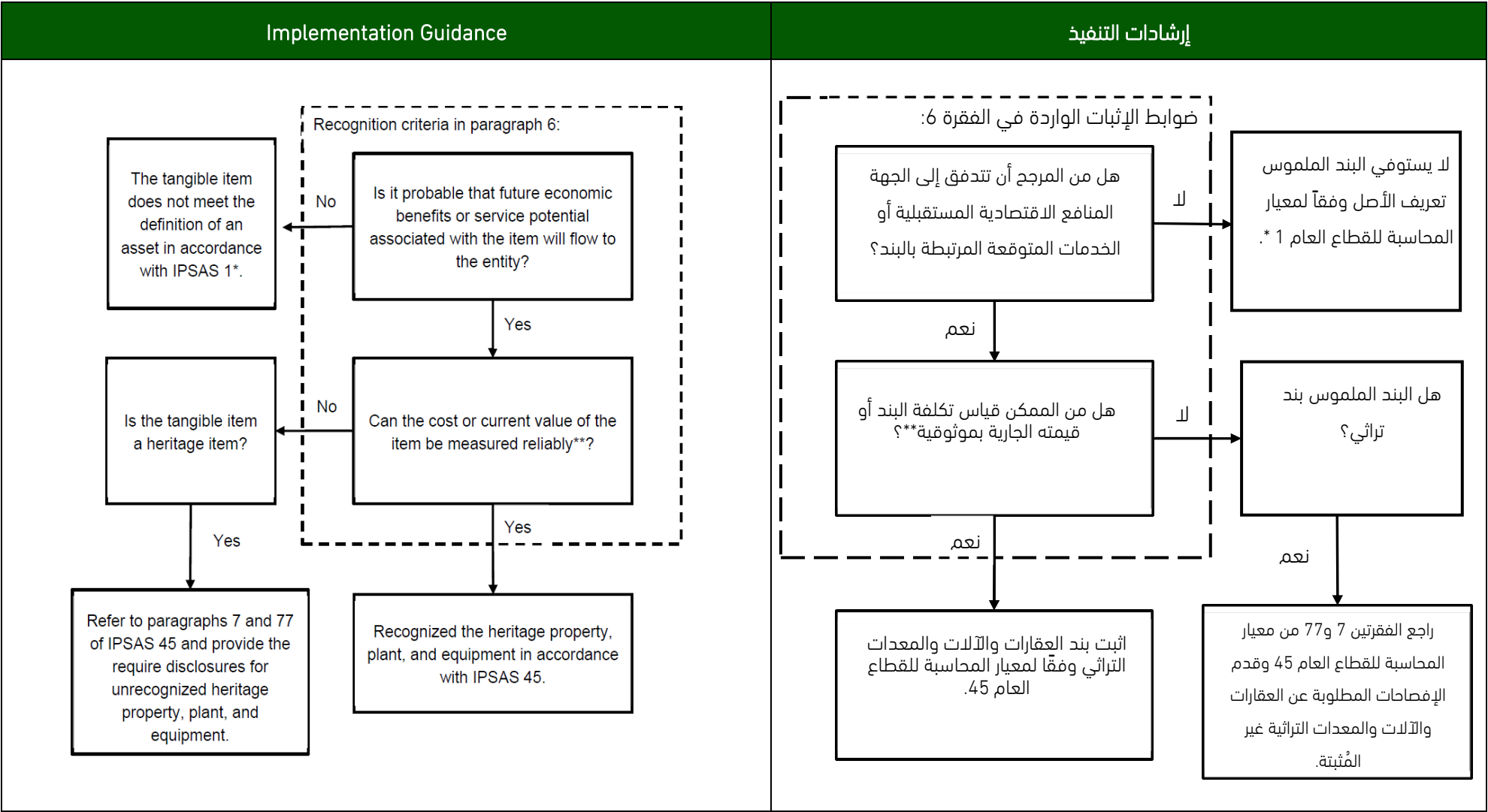
Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>Control of Land Under or Over Property, Plant, and Equipment</i>	السيطرة على أرض واقعة تحت أو فوق عقارات وآلات ومعدات
<i>Property, plant, and equipment can be built on land that is fundamental to the operation of the item but is owned by another entity. For example, State or Municipal Governments may construct road networks on land that is owned by another level of government. Should the entity that controls the property, plant, and equipment also recognize the land?</i>	يمكن أن يُبنى بند من بنود العقارات والآلات والمعدات على أرض تُعد أساسية لتشغيل البند ولكنها مملوكة لجهة أخرى. فعلى سبيل المثال، قد تُنشئ حكومات الولايات أو الحكومات البلدية شبكات طرق على أرض مملوكة لمستوى آخر من الحكومة. هل ينبغي على الجهة التي تسيطر على بند العقارات والآلات والمعدات أن تُثبت الأرض أيضاً؟
<i>IG4 Where an item of property, plant, and equipment is built on land owned by another level of government, legal ownership of that land will not be held by the entity constructing the property, plant, and equipment. However, legal ownership is only one indicator of demonstrating control of a resource. An entity may demonstrate that it controls the resource even when there is no legal ownership because it has the ability to direct the use of the resource and obtain the economic benefits or service potential that may flow from it.</i>	4. إذا بُني بند من بنود العقارات والآلات والمعدات على أرض مملوكة لمستوى آخر من الحكومة، فإن الملكية النظامية لتلك الأرض لن تكون محتفظاً بها من قبل الجهة المنشئة لبند العقارات والآلات والمعدات. وبالرغم من ذلك، فالملكية النظامية هي مؤشر واحد فقط للتدليل على السيطرة على المورد. وقد تُدلل الجهة على أنها تسيطر على المورد حتى عندما لا تكون هناك ملكية نظامية نظراً لأن لديها القدرة على توجيه استخدام المورد والحصول على المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة التي قد تتدفق منه.
<i>IG5. When assessing whether land, owned by another level of government, under an item of property, plant, and equipment is controlled by the entity, the entity considers the rights it has to continue to operate the item of property, plant, and equipment. If the ongoing operation of the item of property, plant, and equipment is dependent on the other level of government continuing to grant the entity access to the land, it is unlikely the entity controls the land.</i>	5. عند تقييم ما إذا كانت الأرض، المملوكة لمستوى آخر من الحكومة، والواقعة تحت بند العقارات والآلات والمعدات مُسيطر عليها من قبل الجهة، تأخذ الجهة في الاعتبار الحقوق التي لديها للاستمرار في تشغيل بند العقارات والآلات والمعدات. فإذا كان التشغيل المستمر لبند العقارات والآلات والمعدات معتمداً على استمرار المستوى الآخر من الحكومة في منح الجهة حق الوصول إلى الأرض، فمن غير المحتمل أن الجهة تسيطر الأرض.
<i>Control over Items in a Heritage Collection</i>	السيطرة على بنود ضمن مجموعة مقتنيات تراثية
<i>Does an entity have control over items in its heritage collection, when it only has the right to hold the items temporarily, for a defined period under an agreement (or agreements) with another entity (or entities) or individual (group of individuals)?</i>	هل تسيطر الجهة على البنود ضمن مجموعة مقتنياتها التراثية، عندما يكون لها فقط الحق في الاحتفاظ بالبنود بشكل مؤقت، لفترة محددة بموجب اتفاقية (أو اتفاقيات) مع جهة (أو جهات) أخرى أو مع فرد (مجموعة من الأفراد)؟

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
IG6. No. The entity does not have control over these items in its heritage collection. Applying the application guidance in IPSAS 45 and judgment to the facts of the situation the entity does not have control over the resource represented by the items. This is indicated by the entity only holding the item temporarily, for a defined period. The entity does not have the ability to use the items or direct other parties on their use or prevent other parties from using the items so as to derive service potential or economic benefits embodied in the items in the achievement of its service delivery or other objectives. However, another Standard could apply, for example one that addresses leases or similar arrangements, which includes intangible rights to use a tangible resource within its scope.	6. لا. ليس لدى الجهة سيطرة على هذه البنود ضمن مجموعة مقتنياتها التراثية. بتطبيق إرشادات التطبيق الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 والحكم على حقائق الحالة، ليس لدى الجهة سيطرة على المورد الذي تمثله البنود. ويستدل على ذلك من أن الجهة تحتفظ بالبنود فقط مؤقتاً، لفترة محددة. فليس لدى الجهة القدرة على استخدام البنود أو توجيه أطراف أخرى بشأن استخدامها أو على منع الأطراف الأخرى من استخدام البنود بحيث تستمد الخدمات المتوقعة أو المنافع الاقتصادية التي تنطوي عليها البنود في تحقيق أهدافها لتقديم الخدمات أو أهداف أخرى لها. وبالرغم من ذلك، قد ينطبق معيار آخر، على سبيل المثال المعيار الذي يتناول عقود الإيجار أو الترتيبات المماثلة، والذي يتضمن الحقوق غير الملموسة لاستخدام مورد ملموس ضمن نطاقه.
Does an entity have control over items in its heritage collection, when it does not have legal ownership but has the right to hold the items for an indefinite period through an arrangement that both parties to the agreement understand to be open-ended?	هل تسيطر الجهة على البنود ضمن مجموعة مقتنياتها التراثية، عندما لا يكون لديها الملكية النظامية، ولكن لديها الحق في الاحتفاظ بالبنود لفترة غير محددة من خلال ترتيب يفهم كلا طرفي الاتفاقية أنه لا ينتهي في تاريخ معين أو بطريقة معينة؟
IG7. Yes. The entity has control over these items in its heritage collection. This is because it has the ability to use the items or direct other parties on their use or prevent other parties from using the items so as to derive service potential or economic benefits embodied in the items in the achievement of its service delivery or other objectives.	7. نعم، تسيطر الجهة على هذه البنود ضمن مجموعة مقتنياتها التراثية. هذا نظراً لأن لديها القدرة على استخدام البنود أو توجيه أطراف أخرى بشأن استخدامها أو على منع الأطراف الأخرى من استخدام البنود بحيث تستمد الخدمات المتوقعة أو المنافع الاقتصادية التي تنطوي عليها البنود في تحقيق أهدافها لتقديم الخدمات أو أهداف أخرى لها.
Does an entity retain control over items in its heritage collection if it holds them in storage, instead of displaying them to the public?	هل تُبقي الجهة على السيطرة على البنود ضمن مجموعة مقتنياتها التراثية إذا كانت تحتفظ بها مُخزنة، بدلاً من عرضها للعموم؟

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>IG8. Yes. The entity still controls items in its heritage collection when it holds them in storage (for example, in a warehouse or research laboratory) instead of displaying them to the public. The entity's decision to hold the items in storage does not affect the entity's control over the resource represented by the items. This is because it has the ability to use the items or direct other parties about their use or prevent other parties from using the items so as to derive service potential or economic benefits embodied in the items in the achievement of its service delivery or other objectives.</i>	8. نعم، تظل الجهة تسيطر على البنود ضمن مجموعة مقتنياتها التراثية عندما تحتفظ بها مُخزنة (على سبيل المثال، في مستودع أو مختبر أبحاث) بدلاً من عرضها للعموم. لا يؤثر قرار الجهة بالاحتفاظ بالبنود مُخزنة على سيطرة الجهة على المورد الذي تمثله البنود. هذا نظراً لأن لديها القدرة على استخدام البنود أو توجيه أطراف أخرى بشأن استخدامها أو على منع الأطراف الأخرى من استخدام البنود بحيث تستمد الخدمات المتوقعة أو المنافع الاقتصادية التي تنطوي عليها البنود في تحقيق أهدافها لتقديم الخدمات أو أهداف أخرى لها.
<i>Recognition</i>	الإثبات
<i>Treatment of Subsequent Expenditure on Unrecognized Heritage Assets</i>	معالجة النفقة اللاحقة على الأصول التراثية غير المُثبتة
<i>Should an entity capitalize subsequent expenditure on an unrecognized heritage asset when the expenditure meets IPSAS 45's recognition principle?</i>	هل ينبغي على الجهة رسملة النفقة اللاحقة على أصل تراثي غير مُثبت عندما تستوفي النفقة مبدأ الإثبات الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45؟
<i>IG9. Yes. A reporting entity should capitalize subsequent expenditure that it incurs on an unrecognized heritage asset where that expenditure meets IPSAS 45 recognition principle in paragraph 6.</i>	9. نعم، ينبغي على الجهة المعدة للقوائم المالية رسملة النفقة اللاحقة التي تتكبدها على أصل تراثي غير مُثبت إذا استوفت تلك النفقة مبدأ الإثبات الوارد في الفقرة 6 من معيار المحاسبة للقطاع العام 45.
<i>Capitalization Threshold for Costs</i>	حد الرسملة للتكاليف
<i>What factors should be considered when choosing a capitalization threshold?</i>	ما هي العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند اختيار حد الرسملة؟
<i>IG10. IPSAS 45 paragraph 6 establishes the recognition principle for determining whether costs should be recognized as an asset, i.e., "capitalized" and states that the cost of an item of property, plant, and equipment shall be recognized as an asset if, and only if:</i>	10. تضع الفقرة 6 من معيار المحاسبة للقطاع العام 45 مبدأ الإثبات لتحديد ما إذا كان ينبغي إثبات التكاليف على أنها أصل، أي "رسملتها" وتنص على أنه يجب إثبات تكلفة بند العقارات والآلات والمعدات على أنها أصل إذا، وفقط إذا: (أ) كان من المرجح أن تتدفق إلى الجهة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة المرتبطة بالبند؛ و

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
(a) It is probable that future economic benefits or service potential associated with the item will flow to the entity; and (b) The cost or current value of the item can be measured reliably.	(ب) كان من الممكن قياس تكلفة البند أو قيمته الجارية بموثوقية.
IG11. In practice, entities expense some costs that meet this recognition principle, because they fall below a “capitalization threshold,” established by management. Capitalization thresholds assume application of the materiality principle. As such, not all property, plant, and equipment with useful lives extending beyond a single reporting period will be capitalized. Many can be expensed without having a material impact on the information reported in the financial statements. Capitalization thresholds guide entities on whether costs should be capitalized and included in the statement of financial position or expensed and included in the statement of financial performance.	11. في الممارسة العملية، تُعالج الجهة بعض التكاليف التي تستوفي مبدأ الإثبات هذا على أنها مصروف، نظراً لأنها تقع دون “حد رسملة” موضوع من قبل الإدارة. تفترض حدود الرسملة تطبيق مبدأ الأهمية النسبية. وعلى هذا النحو، لن تتم رسملة جميع العقارات والآلات والمعدات ذات الأعمار الإنتاجية التي تتجاوز فترة قوائم مالية واحدة. ويمكن معالجة العديد منها على أنها مصروف دون أن يكون لذلك أثر ذو أهمية نسبية على المعلومات التي يتم التقرير عنها في القوائم المالية. تُرشد حدود الرسملة الجهات بشأن ما إذا كان ينبغي رسملة التكاليف وتضمينها في قائمة المركز المالي أو معالجتها على أنها مصروف وتضمينها في قائمة الأداء المالي.
IG12. Factors to consider when setting capitalization thresholds include: (a) Meeting the information needs of users: Capitalization thresholds should result in reported information that meets the needs of external users of the financial statements. Capitalization thresholds should result in reported amounts for recognized assets that achieve the qualitative characteristics, including relevance and representational faithfulness. (b) Materiality: Capitalization thresholds should be such as to ensure that material asset values are captured. Appropriate capitalization thresholds guide entities to capitalize items that would materially impact the information about assets and expenses in the financial statements, and expense those items that would not materially impact that information. (c) Cost-benefit: When capitalization thresholds are set at appropriate levels, they reduce the cost of tracking large numbers of small-value items, while still	12. تتضمن العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع حدود الرسملة الآتي: (أ) تلبية الاحتياجات المعلوماتية للمستخدمين: ينبغي أن تنتج عن حدود الرسملة معلومات يتم التقرير عنها تلبية احتياجات المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية. وينبغي أن تنتج عن حدود الرسملة مبالغ يتم التقرير عنها فيما يخص الأصول المثبتة تحقق الخصائص النوعية، بما في ذلك الملاءمة والتعبير الموثوق. (ب) الأهمية النسبية: ينبغي أن تكون حدود الرسملة على نحو يضمن إثبات قيم الأصول ذات الأهمية النسبية. تُرشد حدود الرسملة المناسبة الجهات إلى رسملة البنود التي من شأنها أن تؤثر بشكل ذي أهمية نسبية على المعلومات حول الأصول والمصروفات في القوائم المالية، وإلى معالجة تلك البنود التي ليس من شأنها أن تؤثر بشكل ذي أهمية نسبية على تلك المعلومات على أنها مصروفات. (ج) التكلفة والمنفعة: عندما توضع حدود الرسملة بمستويات مناسبة، فإنها تقلل من تكلفة تتبع أعداد كبيرة من البنود ذات القيم الصغيرة، بينما تظل توفر المنافع المتمثلة في تلبية احتياجات المستخدمين وإثبات القيم ذات الأهمية النسبية. إذا تم وضع حد

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
conferring the benefits of meeting users' needs and capturing material values. If a capitalization threshold is set too low, this could create significant additional costs – in the form of work for staff – without any benefit.	رسمة منخفض للغاية، فقد ينشأ عن ذلك تكاليف إضافية كبيرة - في شكل عمل للموظفين - بدون أية منفعة.
IG13. An entity should consider whether different classes of property, plant, and equipment need different capitalization thresholds.	13. ينبغي أن تنظر الجهة فيما إذا كانت الفئات المختلفة من العقارات والآلات والمعدات يلزمها حدود رسمة مختلفة.
IG14. Capitalization thresholds are often applied to individual items rather than to groups of similar items. However, the cumulative effect on a group of similar assets should be considered when relevant. This may be the case when a group of assets are acquired at the same time as part of a single project, for example assets acquired for an extensive building program.	14. غالبًا ما تُطبق حدود الرسمة على البنود الفردية وليس على مجموعات من البنود المتماثلة. وبالرغم من ذلك، ينبغي أن يُؤخذ في الاعتبار الأثر التراكمي على مجموعة الأصول المتماثلة عندما يكون ذلك ذا صلة. وقد يكون هذا هو الحال عندما تُقتنى مجموعة من الأصول في الوقت نفسه كجزء من مشروع واحد، على سبيل المثال الأصول المُقتناة لبرنامج بناء واسع النطاق.
Decision Tree – Heritage Item <i>This decision tree accompanies, but is not part of, IPSAS 45.</i>	شجرة قرارات - البند التراثي <i>ترافق شجرة القرار هذه معيار المحاسبة للقطاع العام 45، ولكنها ليست جزءاً منه.</i>



Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
* Assets are resources controlled by an entity as a result of past events and from which future economic benefits or service potential are expected to flow to the entity. ** Measurement Considerations: • Cost as described in paragraphs 14-19. • Current value: ○ Current operational value: The amount the entity would pay for the remaining service potential of an asset at the measurement date. ○ Fair value: The price that would be received to sell an asset in an orderly transaction between market participants at the measurement date. • Reliable information: Information that is free from material error and bias and can be depended on by users to faithfully represent that which it purports to represent or could reasonably be expected to represent.	* الأصول هي موارد تسيطر عليها الجهة نتيجة لأحداث سابقة ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة إلى الجهة. ** اعتبارات القياس: • التكلفة حسبما هي موضحة في الفقرات 14-19. • القيمة الجارية: ○ القيمة التشغيلية الجارية: المبلغ الذي كانت الجهة ستدفعه مقابل الخدمات المتوقعة المتبقية للأصل في تاريخ القياس. ○ القيمة العادلة: السعر الذي كان سيتم استلامه لبيع أصل في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. • المعلومات الموثوقة: معلومات خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبر بأمانة عما تهدف للتعبير عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Subsequent Measurement	القياس اللاحق
Current Value Model	نموذج القيمة الجارية
Measurement Bases	أسس القياس
Can a class of property, plant, and equipment measured using the current value model mix current operational value and fair value measurement bases?	هل يمكن لفئة من العقارات والآلات والمعدات مُقاسة باستخدام نموذج القيمة الجارية أن تُمزج بين أساس القياس بالقيمة التشغيلية الجارية وأساس القياس بالقيمة العادلة؟
IG15. Yes. The measurement model, i.e., historical cost model or current value model, must be applied consistently to an entire class of property, plant, and equipment. As long as the measurement model is applied to an entire class of property, plant, and equipment, different measurement bases can be applied within the class. This may occur when a class of property, plant, and equipment is measured using the current value model. Individual items within this class of property, plant, and equipment may be measured at current operational value or fair value depending on the primary objective for which an entity holds an item, or part of an item, of property, plant, and equipment. (See paragraph 27).	15. نعم، يجب أن يُطبق نموذج القياس، أي نموذج التكلفة التاريخية أو نموذج القيمة الجارية، بشكل متسق على كامل فئة العقارات والآلات والمعدات. وطالما يُطبق نموذج القياس على كامل فئة العقارات والآلات والمعدات، فإنه يمكن تطبيق أسس قياس مختلفة ضمن الفئة. وقد يحدث هذا عندما تُقاس فئة العقارات والآلات والمعدات باستخدام نموذج القيمة الجارية. حيث يمكن قياس البنود الفردية ضمن فئة العقارات والآلات والمعدات هذه بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة اعتماداً على الهدف الرئيسي الذي من أجله تحتفظ الجهة ببند العقارات والآلات والمعدات أو بالجزء من بند العقارات والآلات والمعدات. (انظر الفقرة 27).
Is a change in current value measurement basis, from current operational value to fair value, considered a change in accounting policy in accordance with IPSAS 3, Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors?	هل التغيير في أساس قياس القيمة الجارية، من القيمة التشغيلية الجارية إلى القيمة العادلة، يعتبر تغييراً في سياسة محاسبية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء؟
IG16. No. The current value measurement basis may change because of a change in the objective for which an entity holds an item or part of an item of property, plant, and equipment.	16. لا، يجوز تغيير أساس قياس القيمة الجارية بسبب تغيير في الهدف الذي من أجله تحتفظ الجهة ببند العقارات والآلات والمعدات أو بالجزء من بند العقارات والآلات والمعدات.
IG17. For example, a public hospital has ten wards, nine of which have been used for fee-paying patients on a commercial basis, while the tenth ward was used for non-fee-paying patients. The entity decides to repurpose the tenth ward to fee-paying	17. على سبيل المثال، لدى مستشفى حكومي عشرة أجنحة، وقد استُخدمت تسعة منها للمرضى الذين يدفعون رسوماً على أساس تجاري، بينما استُخدم الجناح العاشر للمرضى الذين لا يدفعون رسوماً. وتقرر الجهة إعادة تخصيص الجناح العاشر للمرضى الذين

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
patients on a commercial basis, changing the objective for which the entity holds the tenth ward from operational capacity to financial capacity. As a result, the entity starts measuring the tenth ward at fair value.	يدفعون رسوماً على أساس تجاري، مما يغير الهدف الذي من أجله تحتفظ الجهة بالجناح العاشر من الطاقة التشغيلية إلى الطاقة المالية. ونتيجة لذلك، تبدأ الجهة في قياس الجناح العاشر بالقيمة العادلة.
Current Value Measurement of Heritage Assets	قياس القيمة الجارية للأصول التراثية
Do restrictions on the use of heritage assets affect an entity's ability to derive its current value either on initial recognition (if, for example, the asset is donated), or subsequently (when the entity subsequently revalues its heritage assets)?	هل تؤثر القيود المفروضة على استخدام الأصول التراثية على قدرة الجهة على اشتقاق قيمتها الجارية إما عند الاثبات الأولي (على سبيل المثال، إذا تم التبرع بالأصل إلى الجهة)، أو لاحقاً (عندما تعيد الجهة لاحقاً تقييم أصولها التراثية)؟
IG18. No. Restrictions on the use of heritage assets do not affect an entity's ability to derive current values for them. However, restrictions will need to be taken into account when deriving a current value.	18. لا. لا تؤثر القيود المفروضة على استخدام الأصول التراثية على قدرة الجهة على اشتقاق قيم جارية لها. وبالرغم من ذلك، يلزم أن تؤخذ القيود (إن وجدت) في الحسبان عند اشتقاق القيمة الجارية.
Where a heritage asset is viewed as irreplaceable, does this affect an entity's ability to derive its current value?	عندما يُعتبر الأصل التراثي غير قابل للإحلال، هل يؤثر ذلك على قدرة الجهة على اشتقاق قيمته الجارية؟
IG19. No. A view that a heritage asset is irreplaceable does not affect an entity's ability to derive a current value.	19. لا. إن اعتبار الأصل التراثي غير قابل للإحلال لا يؤثر على قدرة الجهة على اشتقاق القيمة الجارية.
IG20. Many heritage assets are viewed as irreplaceable from a heritage perspective. From a financial reporting perspective, the ability to derive a current value involves the ability to ascertain values for equivalent assets. "Equivalent assets" do not have to be identical assets when deriving a current value. Where an entity needs to estimate a current value for a heritage asset, it will need to consider information available on current values, even when, from the perspective of its heritage nature, the asset is irreplaceable. Obtaining current values for heritage assets may be complex and difficult. It could involve judgment to reach an estimate that is derived from a range of possible values. These measurement challenges are a normal part	20. تعتبر العديد من الأصول التراثية غير قابلة للإحلال من منظور تراثي. ومن منظور القوائم المالية، تنطوي القدرة على اشتقاق القيمة الجارية على القدرة على التأكد من قيم أصول مُعادلة. ولا يلزم أن تكون "الأصول المُعادلة" أصولاً مُطابقة عند اشتقاق القيمة الجارية. عندما يلزم الجهة تقدير قيمة جارية لأصل تراثي، فإنه يلزمها أن تأخذ في الاعتبار المعلومات المتوافرة عن القيم الجارية، حتى عندما يكون الأصل غير قابل للإحلال من منظور طبيعته التراثية. قد يكون الحصول على القيم الجارية للأصول التراثية معقداً وصعباً. وقد ينطوي على حكم للوصول إلى تقدير مشتق من نطاق من القيم الممكنة. تُعد تحديات القياس هذه جزءاً عادياً من التقرير المالي، ولا تتفرد الأصول التراثية بها. إن الحاجة إلى الحكم المهني و/أو مشورة خبراء التقييم و/أو استخدام التقديرات لاشتقاق

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
of financial reporting, and not unique to the valuation of heritage assets. The need for professional judgment, expert valuation advice, and/or the use of estimates to derive a current value is not a sufficient basis for concluding that a current value cannot be derived.	القيمة الجارية، ليست أساساً كافياً لاستخلاص أنه لا يمكن اشتقاق القيمة الجارية.
IG21. A consideration of the following factors will support an entity's assessment of whether it can derive a current value for a heritage asset: (a) Replacement of service potential: A current value is likely to be derivable, if the service potential of the heritage asset could be replaced, if necessary, through either: i. Purchasing a similar asset; or, ii. Reproducing or reconstructing the asset, with reproduction applying to either the whole asset or parts of the asset on either an "as needed" basis or through application of a replacement cycle for the asset. (b) By contrast, the heritage asset's current value may not be derivable if its service potential cannot be replaced through purchasing another, similar asset or through reproduction.	21. يدعم أخذ العوامل التالية في الاعتبار تقويم الجهة لما إذا كان يمكنها اشتقاق القيمة الجارية للأصل التراثي: (أ) إحلال الخدمات المتوقعة: من المحتمل أن تكون القيمة الجارية قابلة للاشتقاق، إذا كان من الممكن إحلال الخدمات المتوقعة للأصل التراثي، إذا كان ذلك ضرورياً، من خلال إما: 1. شراء أصل مماثل؛ أو 2. إعادة إنتاج أو إعادة إنشاء الأصل، مع تطبيق إعادة الإنتاج إما على الأصل بأكمله أو على أجزاء منه إما على أساس "حسب الحاجة" أو من خلال تطبيق دورة إحلال للأصل. (ب) وفي المقابل، قد لا تكون القيمة الجارية للأصل التراثي قابلة للاشتقاق إذا كان من غير الممكن إحلال الخدمات المتوقعة له من خلال شراء أصل آخر مماثل أو من خلال إعادة الإنتاج.
IG22. Significance of the heritage asset: A current value is likely to be derivable, if the heritage asset's service potential mainly relates to its ability to represent an era or type, such that another heritage asset of the same era or same type could be similarly representative. By contrast, a heritage asset's current value may not be derivable if its service potential is independent of the heritage asset's ability to represent an era or type and depends, instead, on something unique and specific to that heritage asset.	22. أهمية الأصول التراثية: من المحتمل أن تكون القيمة الجارية قابلة للاشتقاق، إذا كانت الخدمات المتوقعة للأصل التراثي تتعلق بشكل رئيسي بقدرته على تمثيل حقبة أو نوع، بحيث يمكن أن يكون أصل تراثي آخر من الحقبة نفسها أو النوع نفسه ممثلاً للحقبة أو النوع على نحو مماثل. وفي المقابل، قد لا تكون القيمة الجارية للأصل التراثي قابلة للاشتقاق إذا كانت الخدمات المتوقعة له لا تعتمد على قدرة الأصل التراثي على تمثيل حقبة أو نوع وتعتمد، بدلاً من ذلك، على شيء يتفرد به ذلك الأصل التراثي وخاص به.
Valuing Land Under or Over Infrastructure Assets	تقييم أرض واقعة تحت أو فوق أصول بنية تحتية

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
How should the land under or over infrastructure assets, such as land under roads or railways, be valued because the related infrastructure assets on top of the land are specialized and held for operational capacity?	ما هي الكيفية التي ينبغي بها تقييم الأرض الواقعة تحت أو فوق أصول البنية التحتية، مثل الأرض الواقعة تحت الطرق أو السكك الحديدية، نظراً لأن أصول البنية التحتية ذات العلاقة الموجودة أعلى الأرض متخصصة ومحتفظ بها من أجل طاقتها التشغيلية؟
IG23. IPSAS 45 is clear that: (a) Land should be separately accounted for. This requirement applies to all land, including land under or over infrastructure assets; and (b) Land under or over infrastructure assets accounted for under the current value model should be valued at current operational value or fair value. Because the infrastructure asset itself is a specialized asset, it will often be the case that the market approach will be challenging to apply, and that the asset will be more easily valued using the cost approach.	23. يتضح من معيار المحاسبة للقطاع العام 45 ما يأتي: (أ) ينبغي المحاسبة عن الأراضي بشكل منفصل. وينطبق هذا المتطلب على جميع الأراضي، بما في ذلك الأراضي الواقعة تحت أو فوق أصول البنية التحتية؛ و (ب) الأرض الواقعة تحت أو فوق أصول بنية تحتية التي تتم المحاسبة عنها بموجب نموذج القيمة الجارية ينبغي تقييمها بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة. ونظراً لأن أصل البنية التحتية نفسه هو أصل متخصص، فغالباً ما يكون الحال هو أن تطبيق منهج السوق سيكون صعباً، وأن تقييم الأصل سيكون أكثر سهولة باستخدام منهج التكلفة.
IG24. IPSAS 46, <i>Measurement</i> defines the cost approach as a measurement technique that reflects the amount that will be required currently to replace the service capacity of an asset (often referred to as the current replacement cost).	24. يُعرّف معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i> منهج التكلفة على أنه أسلوب قياس يعكس المبلغ الذي سيكون مطلوباً حالياً لإحلال الطاقة الخدمية للأصل (غالباً ما يشار إليه بتكلفة الاحلال الجارية).
IG25. The replacement cost of the land is based on the current value of the land based on the existing site. For example, if the road runs through agricultural land, then the current value of the land under that section of the road will be agricultural and if the road runs through an industrial area, then the current value placed on the land under that section of the road will be industrial.	25. تستند تكلفة إحلال الأرض إلى القيمة الجارية للأرض استناداً إلى الموقع الحالي. فعلى سبيل المثال، إذا كان الطريق يمر عبر أرض زراعية فإن القيمة الجارية للأرض الواقعة تحت ذلك الجزء من الطريق ستكون زراعية، وإذا كان الطريق يمر عبر منطقة صناعية فإن القيمة الجارية التي تُحدد للأرض الواقعة تحت ذلك الجزء من الطريق ستكون صناعية.
Frequency of Revaluation of Property, Plant, and Equipment	تكرار إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات
How often should property, plant, and equipment be revalued?	كم مرة ينبغي إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات؟
IG26. Paragraph 30 of IPSAS 45 specifies that the frequency of revaluations depends upon the changes in current value of the items of property, plant, and equipment being revalued. When the current value of a revalued asset differs materially from its	26. تحدد الفقرة 30 من معيار المحاسبة للقطاع العام 45 أن تكرار عمليات إعادة التقييم يعتمد على التغيرات في القيمة الجارية لبنود العقارات والآلات والمعدات التي يجري إعادة تقييمها. فعندما تختلف القيمة الجارية لأصل مُعاد تقييمه بشكل ذي أهمية

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
carrying amount, a further revaluation is necessary. The purpose of this guidance is to assist entities that choose the current value model to determine whether carrying amounts differ materially from the current value as at reporting date.	نسبية عن قيمته الدفترية، يكون من الضروري إجراء إعادة تقييم أخرى. والغرض من هذه الإرشادات هو مساعدة الجهات التي تختار نموذج القيمة الجارية لتحديد ما إذا كانت القيم الدفترية تختلف بشكل ذي أهمية نسبية عن القيمة الجارية كما في تاريخ القوائم المالية.
IG27. An entity assesses at each reporting date whether there is any indication that a revalued asset's carrying amount may differ materially from that which would be determined if the asset were revalued at the reporting date. If any such indication exists, the entity determines the asset's current value and revalues the asset to that amount.	27. تُقوّم الجهة في تاريخ كل قوائم مالية ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن القيمة الدفترية لأصل مُعاد تقييمه قد تختلف بشكل ذي أهمية نسبية عن تلك التي كان سيتم تحديدها إذا تمت إعادة تقييم الأصل في تاريخ القوائم المالية. وفي حالة وجود أي مؤشر من هذا القبيل، تحدد الجهة القيمة الجارية للأصل وتعيد تقييم الأصل إلى ذلك المبلغ.
IG28. In assessing whether there is any indication that a revalued asset's carrying amount may differ materially from that which would be determined if the asset were revalued at the reporting date, an entity considers, as a minimum, the following indications: External sources of information (a) Significant changes affecting the entity have taken place during the period, or will take place in the near future, in the technological, market, economic, or legal environment in which the entity operates or in the market to which the asset is dedicated; (b) Where a market exists for the assets of the entity, whether market values are different from their carrying amounts; (c) During the period, whether a price index relevant to the asset has undergone a material change; Internal sources of information (d) Evidence is available of obsolescence or physical damage of an asset;	28. عند تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن القيمة الدفترية لأصل مُعاد تقييمه قد تختلف بشكل ذي أهمية نسبية عن تلك التي كان سيتم تحديدها إذا تمت إعادة تقييم الأصل في تاريخ القوائم المالية، تأخذ الجهة في الاعتبار المؤشرات التالية بوصفها حد أدنى: المصادر الخارجية للمعلومات (أ) قد حدثت خلال الفترة، أو ستحدث في المستقبل القريب، تغيرات مهمة - مؤثرة على الجهة - في البيئة التقنية أو بيئة السوق أو البيئة الاقتصادية أو البيئة النظامية التي تعمل فيها الجهة، أو في السوق المكرس لها الأصل؛ و (ب) إذا كانت توجد سوق لأصول الجهة، ما إذا كانت القيم السوقية تختلف عن قيمها الدفترية؛ و (ج) ما إذا كان مؤشر أسعار ذي صلة بالأصل قد خضع لتغير ذي أهمية نسبية خلال الفترة؛ و المصادر الداخلية للمعلومات (د) توفر دليل على تقادم الأصل أو على التلف المادي للأصل؛ و (هـ) قد حدثت خلال الفترة، أو يتوقع أن تحدث في المستقبل القريب، تغيرات مهمة سلبية أو إيجابية - مؤثرة على الجهة - في المدى الذي يستخدم به أو يتوقع أن يستخدم

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
(e) Significant changes, adverse or favorable, affecting the entity have taken place during the period, or are expected to take place in the near future, in the extent to which, or manner in which, an asset is used or is expected to be used. Adverse changes include the asset becoming idle, or plans to dispose of an asset before the previously expected date, and reassessing the useful life of an asset as finite rather than indefinite. Favorable changes include capital expenditure incurred during the period to improve or enhance an asset in excess of its standard of performance assessed immediately before the expenditure is made; and (f) Evidence is available from internal reporting that indicates that the economic performance of an asset is, or will be, worse or better than expected.	به الأصل، أو في الطريقة التي يستخدم بها أو يتوقع أن يستخدم بها الأصل. وتتضمن التغييرات السلبية أن يصبح الأصل عاطلاً عن العمل، أو خطط لاستبعاد الأصل قبل التاريخ المتوقع سابقاً، وإعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل على أنه محدود بدلاً من كونه غير محدود. وتتضمن التغييرات الإيجابية النفقة الرأسمالية المتكبدة خلال الفترة لتحسين أو تعزيز أداء الأصل بما يتجاوز مستوى أدائه الذي تم تقويمه مباشرة قبل إجراء النفقة؛ و (و) توفر دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الاقتصادي للأصل هو أسوأ أو أفضل، أو سيكون أسوأ أو أفضل، من المتوقع.
IG29. The list in paragraph IG28 is not exhaustive. An entity may identify other indications that a revalued asset's carrying amount may differ materially from that which would be determined if the asset were revalued at the reporting date. The existence of these additional indicators would also indicate that the entity should revalue the asset to its current value as at the reporting date.	29. إن القائمة الواردة في فقرة إرشادات التنفيذ 28 ليست حصرية. ويمكن أن تعين الجهة مؤشرات أخرى على أن القيمة الدفترية لأصل مُعاد تقييمه قد تختلف بشكل ذي أهمية نسبية عن تلك التي كان سيتم تحديدها إذا تمت إعادة تقييم الأصل في تاريخ القوائم المالية. وستشير أيضاً هذه المؤشرات الإضافية (إن وجدت) إلى أنه ينبغي على الجهة إعادة تقييم الأصل إلى قيمته الجارية كما في تاريخ إعداد القوائم المالية.
Depreciation	الاستهلاك
Heritage Assets' Useful Lives	الاعمار الإنتاجية للأصول التراثية
What are the main factors to consider when assessing whether a heritage asset has an indefinite useful life?	ما هي العوامل الرئيسية التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تقويم ما إذا كان للأصل التراثي عمر إنتاجي غير محدود؟
IG30. Paragraph 52 states that there is a rebuttable presumption that non-land property, plant, and equipment have finite useful lives. For a heritage asset to have an indefinite useful life, an analysis of the relevant factors should show that it is reasonable for the entity to consider that there is no foreseeable limit to the period over which it is expected to provide service potential or be used operationally to generate	30. تنص الفقرة 52 على أن هناك افتراض قابل للدحض بأن العقارات والآلات والمعدات بخلاف الأراضي لها أعمار إنتاجية محدودة. لكي يكون لأصل تراثي عمر إنتاجي غير محدود، ينبغي أن يُظهر تحليل العوامل ذات الصلة أنه من المعقول أن تعتبر الجهة أنه لا يوجد حد منظور للفترة التي يُتوقع على مداها أن يوفر الأصل خدمات متوقعة للجهة أو يُستخدم الأصل في التشغيل لتوليد تدفقات نقدية داخلية صافية للجهة. وتنص

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
net cash inflows for the entity. Paragraph 54 states that estimates of useful life, at the time the estimate is made, should reflect projections of the relevant factors that are realistic, rather than optimistic or pessimistic.	الفقرة 54 على أن تقديرات العمر الإنتاجي، في وقت إجراء التقدير، ينبغي أن تعكس توقعات واقعية للعوامل ذات الصلة، وليس توقعات متفائلة أو متشائمة.
IG31. Paragraph AG28 states that a heritage painting or sculpture held in a protective environment that is carefully controlled to preserve the asset is an example of an asset that could have an indefinite useful life.	31. تنص فقرة إرشادات التطبيق 28 على أن أحد الأمثلة على الأصل الذي قد يكون له عمر إنتاجي غير محدود هو اللوحة التراثية (أو التمثال التراثي) المُحتفظ بها (به) في بيئة محمية يتم التحكم فيها بعناية للمحافظة على الأصل.
IG32. The main factors to consider when assessing whether a heritage asset has an indefinite useful life are: (a) Period providing service potential: The entity should expect that, to the best of its knowledge, the period over which the heritage asset will continue to provide service potential and/or future economic benefits will continue indefinitely. The assets' heritage value for future generations should be demonstrable, such that it is reasonable to expect that its heritage value will continue indefinitely. (b) Usage: The usage of the heritage asset should not result in physical wear and tear to the heritage asset. (c) Preservation: The entity should be able to describe the actions it has taken in the past and plans to continue to take to preserve the heritage asset, including adequate protection of heritage assets from the natural elements, where relevant. Preservation plans should include information on the likely availability of staff and financial resources to carry out the entity's preservation activities.	32. العوامل الرئيسية التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تقويم ما إذا كان للأصل التراثي عمر إنتاجي غير محدود هي: (أ) فترة توفير خدمات متوقعة: ينبغي أن تتوقع الجهة، استناداً إلى علمها وبقيتها، أن الفترة التي سيستمر على مداها الأصل التراثي في توفير خدمات متوقعة و/أو منافع اقتصادية مستقبلية ستستمر إلى أجل غير مسمى. وينبغي أن يكون من الممكن التدليل على القيمة التراثية من الأصول للأجيال المستقبلية، بحيث يكون من المعقول توقع أن قيمتها التراثية ستستمر إلى أجل غير مسمى. (ب) الاستخدام: ينبغي ألا ينتج عن استخدام الأصل التراثي بلى وتآكل ماديان للأصل التراثي. (ج) المحافظة: ينبغي أن تكون الجهة قادرة على وصف الإجراءات التي قد اتخذتها في الماضي والخطط للاستمرار في اتخاذها للمحافظة على الأصل التراثي، بما في ذلك الحماية الكافية للأصول التراثية من العناصر الطبيعية، حيثما يكون ذلك ذا صلة. وينبغي أن تتضمن خطط المحافظة على الأصول التراثية معلومات عن التوافر المحتمل للموظفين والموارد المالية لتنفيذ أنشطة الجهة للمحافظة على الأصول التراثية.
IG33. Entities apply judgment to estimate the useful life of an asset with reference to experience with similar assets. If circumstances change, the entity will need to consider whether the heritage asset still has an indefinite useful life. If the heritage asset is found to have a finite useful life, the entity will then treat it as a depreciable asset and account for it accordingly.	33. تطبق الجهات الحكم لتقدير العمر الإنتاجي للأصل بالرجوع إلى خبرتها مع أصول مماثلة. وإذا تغيرت الظروف، فسيُلزم الجهة أن تنظر فيما إذا كان الأصل التراثي لا يزال له عمر إنتاجي غير محدود. وإذا وُجد أن للأصل التراثي عمراً إنتاجياً محدوداً، فعندئذٍ تعامله الجهة على أنه أصل قابل للاستهلاك وتحاسب عنه تبعاً لذلك.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Identifying Parts of Infrastructure Assets that Should be Separately Depreciated	تعيين أجزاء أصول البنية التحتية التي ينبغي استهلاكها بشكل منفصل
What should be considered when identifying parts of infrastructure asset networks or systems for financial reporting purposes?	ما الذي ينبغي أخذه في الاعتبار عند تعيين أجزاء شبكات أو منظومات أصول البنية التحتية لأغراض التقرير المالي؟
IG34. An entity allocates the amount initially recognized in respect of an item of property, plant, and equipment to its significant parts and depreciates separately each part that will have a material impact or effect on determining the annual depreciation expense.	34. تخصص الجهة المبلغ المُثبت بشكل أولي فيما يتعلق ببند العقارات والآلات والمعدات لأجزائه المهمة وتستهلك بشكل منفصل كل جزء سيكون له أثر أو تأثير ذو أهمية نسبية على تحديد عبء الاستهلاك السنوي.
IG35. Property, plant, and equipment including infrastructure assets do not require separate recognition beyond the level required for financial reporting purposes. IPSAS 45 requires: (a) Items with a cost or value that is significant in relation to the total cost of the item shall be depreciated separately; and (b) Significant parts of property, plant, and equipment to be grouped with other significant parts that have a similar useful life and / or depreciation method when determining the depreciation charge.	35. لا تتطلب العقارات والآلات والمعدات بما في ذلك أصول البنية التحتية إثبات منفصل بما يتجاوز المستوى المطلوب لأغراض التقرير المالي. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الآتي: (أ) يجب أن تُستهلك بشكل منفصل الأجزاء التي تكون تكلفتها أو قيمتها مُهمة بالنسبة إلى إجمالي تكلفة البند؛ و (ب) يجوز تجميع الأجزاء المهمة من بند العقارات والآلات والمعدات مع أجزائه المهمة الأخرى التي لها نفس العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك عند تحديد عبء الاستهلاك.
IG36. One of the characteristics of infrastructure assets is that they are networks or systems comprised by a number of assets. Each of those assets or groups of similar assets may be a separate unit of account and may have parts.	36. إحدى خصائص أصول البنية التحتية هي أنها شبكات أو منظومات تشتمل على عدد من الأصول. قد يكون كل أصل، أو كل مجموعة أصول متماثلة، من تلك الأصول وحدة حساب منفصلة وقد يكون له (لها) أجزاء.
IG37. Judgment is required in determining whether those parts of the assets or similar group of assets that make up the infrastructure asset networks or systems are significant in relation to the whole infrastructure asset network or system when determining whether or not to treat them separately. For financial reporting purposes, the following indicators can be helpful in identifying significant parts of an item of property, plant, and equipment:	37. يُتطلب ممارسة الحكم عند تحديد ما إذا كانت تلك الأجزاء من الأصول، أو من مجموعات الأصول المتماثلة، التي تشكل شبكة أو منظومة أصول البنية التحتية مهمة بالنسبة إلى شبكة أو منظومة أصول البنية التحتية بأكملها عند تحديد ما إذا كان ينبغي معالجتها بشكل منفصل أم لا. ولأغراض إعداد القوائم المالية، يمكن أن تساعد المؤشرات الآتية في تعيين الأجزاء المهمة في بند العقارات والآلات والمعدات: (أ) ينبغي أن تكون الأجزاء قابلة للتعيين والقياس بشكل منفصل؛

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
(a) Parts should be separately identifiable and measurable; (b) Parts should have significant value in relation to the asset; and (c) Parts should have different estimated useful lives.	(ب) ينبغي أن تكون للأجزاء قيمة مهمة بالنسبة إلى الأصل؛ و (ج) ينبغي أن تكون للأجزاء أعمار إنتاجية مقدرة مختلفة.
IG38. The entity must consider the facts and circumstances of the transaction as a whole, and materiality to determine the significant parts for the purposes of calculating depreciation.	38. يجب على الجهة أن تأخذ في الاعتبار حقائق وظروف المعاملة ككل والأهمية النسبية لتحديد الأجزاء المهمة لأغراض احتساب الاستهلاك.
Use of Information in the Asset Management Plans for Financial Reporting	استخدام المعلومات الواردة في خطط إدارة الأصول لأغراض التقرير المالي
Can asset management plans provide information useful for accounting for property, plant, and equipment?	هل يمكن أن توفر خطط إدارة الأصول معلومات مفيدة للمحاسبة عن العقارات والآلات والمعدات؟
IG39. Yes. Information in asset management plans may be used to account for property, plant, and equipment when the items of property, plant, and equipment are maintained in accordance with a sufficiently detailed asset management plan that is subject to effective internal controls and has reliable and up to date information.	39. نعم. يمكن أن تُستخدم المعلومات الواردة في خطط إدارة الأصول للمحاسبة عن العقارات والآلات والمعدات عندما تتم صيانة بنود العقارات والآلات والمعدات وفقاً لخطة إدارة أصول مفصلة بشكل كافٍ وخاضعة لضوابط رقابية داخلية فاعلة وتشتمل على معلومات موثوقة ومحدثة.
IG40. Information from asset management plans can be a useful source of input to: (a) Calculate depreciation. Paragraphs 47, 57, AG33 and AG35 indicate that depreciation reflects the consumption of the asset's future economic benefits or service potential by allocating the depreciable amount using a systematic basis over its useful life. Asset management plans may contain information on: (i) The asset's expected useful life - Asset management plans may include information about the expected useful life based on its design/function/expected use; and (ii) Expected patterns of asset consumption - Asset management plans may include information about the condition and maintenance history; (b) Determine the significant parts of property, plant, and equipment. Paragraphs 41 and AG24 stipulate that an entity allocates the amount initially recognized in respect of an	40. يمكن أن تكون المعلومات الواردة في خطط إدارة الأصول مصدراً مفيداً لمُدخلات لما يأتي: (أ) احتساب الاستهلاك. تشير الفقرتان 47 و57 وفقرتا إرشادات التطبيق 33 و35 إلى أن الاستهلاك يعكس استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل عن طريق تخصيص المبلغ القابل للاستهلاك باستخدام أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي. وقد تحتوي خطط إدارة الأصول على معلومات عن: (1) العمر الإنتاجي المتوقع للأصل - قد تتضمن خطط إدارة الأصول معلومات حول العمر الإنتاجي المتوقع للأصل استناداً إلى تصميمه/وظيفته/استخدامه المتوقع؛ و (2) الأنماط المتوقعة لاستهلاك الأصول - قد تتضمن خطط إدارة الأصول معلومات حول حالة الأصول والسجل التاريخي لصيانتها؛ و (ب) تحديد الأجزاء المهمة من العقارات والآلات والمعدات. تقضى الفقرة 41 وفقرة

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
item of property, plant, and equipment to its significant parts and depreciates separately each part. Asset management plans may include information useful to determine or identify these significant parts of property, plant, and equipment which could in turn be useful to calculate depreciation, impairment, and/or facilitate derecognition of items of property, plant, and equipment; (c) Calculate the estimated costs to maintain, restore and refurbish assets; and (d) Determine whether there is an indication that property, plant, and equipment may be impaired. The relevant guidance for impairment is available in paragraph 59 of this Standard and IPSAS 21, <i>Impairment of Non-Cash-Generating Assets</i> or IPSAS 26, <i>Impairment of Cash-Generating Assets</i> .	إرشادات التطبيق 24 بأن تخصص الجهة المبلغ المُثبت بشكل أولي فيما يتعلق ببند العقارات والآلات والمعدات لأجزائه المهمة وتستهلك بشكل منفصل كل جزء. وقد تتضمن خطط إدارة الأصول معلومات مفيدة لتحديد أو تعيين هذه الأجزاء المهمة من بند العقارات والآلات والمعدات والتي بدورها قد تكون مفيدة لاحتساب الاستهلاك و/أو الهبوط في القيمة و/أو تسهيل إلغاء إثبات بند العقارات والآلات والمعدات؛ و (ج) احتساب التكاليف المقدرة لصيانة الأصول وإعادةها إلى حالتها الأصلية وتجديدها؛ و (د) تحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن العقارات والآلات والمعدات ربما قد هبطت قيمتها. توجد الإرشادات ذات الصلة بالهبوط في القيمة في الفقرة 59 من هذا المعيار ومعييار المحاسبة للقطاع العام 21، <i>الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد</i> أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، <i>الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد</i> .
Impairment	الهبوط في القيمة
Under-Maintenance of Assets	الصيانة المتدنية للأصول
What is under-maintenance of assets?	ما هي الصيانة المتدنية للأصول؟
IG41. Under-maintenance of assets occurs when the level of maintenance of an asset is insufficient to maintain the service potential or the useful life of the asset.	41. تحدث الصيانة المتدنية للأصول عندما يكون مستوى صيانة الأصل غير كافٍ للحفاظ على الخدمات المتوقعة أو العمر الإنتاجي للأصل.
Could under-maintenance impact the measurement of items of property, plant, and equipment that require constant maintenance such as infrastructure assets?	هل يمكن أن تؤثر الصيانة المتدنية على قياس بنود العقارات والآلات والمعدات التي تتطلب صيانة دائمة مثل أصول البنية التحتية؟
IG42. Yes. Under-maintenance may affect the measurement of property, plant, and equipment. It may be an indicator for impairment and may also impact the residual value and useful life of the property, plant, and equipment.	42. نعم. قد تؤثر الصيانة المتدنية على قياس العقارات والآلات والمعدات. فقد تكون مؤشراً على الهبوط في القيمة وقد تؤثر أيضاً على القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي للعقارات والآلات والمعدات.
IG43. The relevant guidance for impairment is available in paragraph 59 of this Standard and IPSAS 21 or IPSAS 26. The relevant guidance for assessing the residual	43. توجد الإرشادات ذات الصلة بالهبوط في القيمة في الفقرة 59 من هذا المعيار ومعييار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26. وتوجد الإرشادات ذات الصلة بتقويم القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي للعقارات والآلات والمعدات في

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
value and useful life of property, plant, and equipment is available in paragraphs 48 and 49 of this Standard.	الفقرتين 48 و49 من هذا المعيار.
IG44. No liability should be recognized when property, plant, and equipment are not adequately maintained because IPSAS 19, <i>Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets</i> is clear there is no present obligation to recognize maintenance expenses that will be incurred in the future.	44. لا ينبغي إثبات التزام عندما لا تتم صيانة العقارات والآلات والمعدات بشكل كافٍ لأنه يتضح من معيار المحاسبة للقطاع العام 19، <i>المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة</i> أنه ليس هناك واجب حالي لإثبات مصروفات صيانة سيتم تكبدها في المستقبل.

6. أمثلة توضيحية

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 45، العقارات والآلات والمعدات ولكنها ليست جزءاً منه.	<i>These examples accompany, but are not part of, IPSAS 45, Property, Plant, and Equipment.</i>
تعريف العقارات والآلات والمعدات	<i>Definition of Property, Plant, and Equipment</i>
تقويم السيطرة	<i>Assessment of Control</i>
السيطرة على أرض واقعة تحت أو فوق عقارات وآلات ومعدات	<i>Control of Land under or over Property, Plant, and Equipment</i>
مثال 1 - حالة أ (انظر فقرات الأمثلة التوضيحية 1-3) يوضح هذا المثال مبدأ تعيين الجهة المعدة للقوائم المالية التي تسيطر على الأرض الواقعة تحت شبكة طرق في حال أن إحدى الجهتين لديها الملكية النظامية للأرض والحق في الوصول المباشر إلى الأرض وفي تقييد أو منع وصول الآخرين إلى الأرض.	<i>Example 1-Case A (see paragraphs IE1-IE3) illustrates the principle to identify the reporting entity that controls the land under a road network where an entity has legal ownership of the land and the right to direct access to the land and to restrict or deny access of others to the land.</i>
1. تدخل حكومة المنطقة (حكومة الولاية) في ترتيب ملزم طويل الأجل مع الحكومة الوطنية لإنشاء طريق يمر عبر محمية وطنية. الأرض مملوكة نظاماً للحكومة الوطنية ولديها سندات ملكية الأرض. تُنشئ حكومة المنطقة طريقاً طوله 200 ميل يربط بين مدينتين من أكبر مدنها، وهما المدينة س والمدينة ص. تنتقل الحافلات والسيارات ومركبات البضائع بين هاتين المدينتين من خلال الطريق وقد أدى ذلك إلى تقصير وقت السفر بين المدينتين بشكل مهم.	<i>IE1. Provincial (State) Government enters into a long-term binding arrangement with the National Government to construct a road that passes through a National Park. The land is legally owned by the National Government and it has the title deeds of the land. The Provincial Government constructs a 200-mile road which connects two of its largest cities, City X and City Y. The road carries buses, cars and goods vehicles between these cities and has significantly shortened travel time between the cities.</i>
2. تخلص حكومة المنطقة إلى أن الحكومة الوطنية تسيطر على الأرض نظراً لأن الحكومة الوطنية: (أ) تمتلك الأرض نظاماً؛ و (ب) تُبقي على جميع الحقوق في الأرض، حيث يمكنها إلغاء الترتيب الملزم في أية نقطة زمنية؛ و (ج) تُبقي على القدرة على توليد المنافع الاقتصادية الناشئة عن بيع الأرض. لدى الحكومة الوطنية الحق في بيع الأرض في أي وقت ويمكنها أن تقرر لمن يمكن بيع الأرض وبأي سعر.	<i>IE2. The Provincial Government concludes that the National Government controls the land because the National Government: (a) Legally owns the land; (b) Retains all the rights to the land, as it can cancel the binding arrangement at any point in time; and</i>

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
	(c) Retains the ability to generate economic benefits arising from selling the land. The National Government has the right to sell the land at any time and can decide to whom the land can be sold, and at what price.
3. في حين أن حكومة المنطقة لديها القدرة على التحقق من أن تُستخدم الأرض الواقعة أسفل الطريق مباشرة لتحقيق أهدافها، أي أن الحكومة الوطنية لا تستلم أية خدمات متوقعة أو منفعة اقتصادية من الأرض بينما يكون الطريق قيد الاستخدام، تخلص حكومة المنطقة إلى أن ذلك غير كافٍ لدعم سيطرتها على الأرض. إذ تدعم مؤشرات أخرى أن الحكومة الوطنية تُبقى على السيطرة.	IE3. While the Province has the ability to ensure that the land immediately below the road is used to achieve its objectives, i.e., the National Government is not receiving any service potential or economic benefit from the land while the road is in use, the entity concludes this is insufficient to support its control of the land. Other indicators support control being retained by the National Government.
مثال 1 - حالة ب (انظر فقرتي الأمثلة التوضيحية 4-5) يوضح هذا المثال مبدأ تعيين الجهة المعدة للقوائم المالية التي تسيطر على الأرض الواقعة تحت شبكة طرق في حال أن إحدى الجهتين لديها استخدام غير محدود وغير مقيد للأرض.	Example 1-Case B (see paragraphs IE4-IE5) illustrates the principle to identify the reporting entity that controls the land under a road network where an entity has unlimited and unrestricted use of the land.
4. تظل الحقائق والظروف نفسها باستثناء أنه يتم تحويل الأرض إلى حكومة المنطقة ويكون لتلك الأخيرة الاستخدام غير المحدود وغير المقيد للأرض ولكنها لا تمتلك الأرض نظاماً.	IE4. The facts and circumstances remain the same except the land is transferred to the Provincial Government and the latter has unlimited and unrestricted use of the land and does not legally own the land.
5. على الرغم من أن حكومة المنطقة لا تملك الأرض نظاماً، تخلص حكومة المنطقة إلى أنها تسيطر على الأرض نظراً لأنها: (أ) لديها الحق في الوصول المباشر إلى الأرض وفي تقييد أو منع وصول الآخرين إلى الأرض نظراً لأن لها الاستخدام غير المحدود وغير المقيد للأرض. فيمكن لحكومة المنطقة أن تقرر كيف ستستخدم الأرض؛ و (ب) لديها القدرة على توليد منافع في شكل منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة من استخدام الأرض؛ و (ج) تتحقق من أن تُستخدم الأرض لتحقيق هدف حكومة المنطقة لتقديم الخدمات والذي بموجبه ستسمح الأرض لحكومة المنطقة ببناء طريق سوف ينقل المركبات والسلع بين المدينتين.	IE5. Even though the Provincial Government does not legally own the land, the Provincial Government concludes it controls the land because it: (a) Has the right to direct access to the land and to restrict or deny access of others to land because it has unlimited and unrestricted use of the land. The Provincial Government can decide how the land will be used; (b) Has the ability to generate benefits in the form of economic benefits or service potential from the use of the land; and (c) Ensures the land is used to achieve the Provincial Government's service potential objective whereby the land will allow the Provincial Government to build a road that will transport vehicles and goods between the two cities.

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
الإفصاحات	Disclosures
مثال 2 (انظر فقرة الأمثلة التوضيحية 6) يوضح هذا المثال مبادئ الإفصاح العامة الواردة في الفقرات 69-76.	Example 2 (see paragraph IE6) illustrates the general disclosure principles in paragraphs 69-76.
6. وزارة الداخلية هي جهة قطاع عام تسيطر على مجموعة واسعة من العقارات والآلات والمعدات، وهي مسؤولة عن إحلال وصيانة العقارات. فيما يلي مقتطفات من إيضاحات قائمة المركز المالي للوزارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20X1 وتوضح الإفصاحات الرئيسية المطلوبة وفقاً لهذا المعيار.	IE6. The Department of the Interior is a public sector entity that controls a wide range of property, plant, and equipment, and is responsible for replacement and maintenance of the property. The following are extracts from the notes to its Statement of Financial Position for the year ended 31 December 20X1 and illustrate the principal disclosures required in accordance with this Standard.
الإيضاحات	Notes
1. الأراضي (أ) تتكون الأراضي من أراضي واقعة في مواقع مختلفة تبلغ مساحتها الإجمالية عشرين ألف هكتار. تم تقييم الأرض بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 20X1، حسبما حددها مكتب المثلّمن الوطني، وهو مثلّمن مستقل. (ب) القيود المفروضة على سندات الملكية: توجد أراضي إجمالي مساحتها خمسمائة هكتار (قيمتها الدفترية 62,500 ريال سعودي) مُعلنة على أنها أراضي ذات مصلحة وطنية، ولا يجوز بيعها بدون موافقة السلطة التشريعية. تخضع أراضي إجمالي مساحتها مائتا هكتار (قيمتها الدفترية 25,000 ريال سعودي) من الأراضي المُعلنة على أنها ذات مصلحة وطنية وأراضي أخرى إجمالي مساحتها مائتا هكتار (قيمتها الدفترية 250,000 ريال سعودي) لدعاوى ملكية مُقامة من قبل الملاك السابقين في محكمة دولية لحقوق الإنسان وقد أصدرت المحكمة أمراً بعدم جواز التصرف في الأراضي إلى أن يتم البت في الدعاوى؛ وتُسلم الوزارة باختصاص المحكمة للنظر في هذه القضايا.	1.Land (a) Land consists of twenty thousand hectares at various locations. Land is valued at fair value as at 31 December 20X1, as determined by the Office of the National Valuer, an independent valuer. (b) Restrictions on Titles: Five hundred hectares of land (carried at 62,500 currency units) is designated as national interest land and may not be sold without the approval of the legislature. Two hundred hectares (carried at 25,000 currency units) of the national interest land and a further two thousand hectares (carried at 250,000 currency units) of other land are subject to title claims by former owners in an international court of human rights and the Court has ordered that the land may not be disposed of until the claim is decided; the Department recognizes the jurisdiction of the Court to hear these cases.
2. المباني	2. Buildings

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
(أ) تتكون المباني من مباني مكاتب ومرافق صناعية في مواقع مختلفة. (ب) تُثبت المباني بشكل أولي بالتكلفة، ولكنها تخضع لإعادة التقييم إلى القيمة العادلة على أساس مستمر. يحدد مكتب المثلّمن الوطني القيمة العادلة على أساس دوري ضمن فترة زمنية قصيرة. ويتم الحفاظ على مبالغ إعادة التقييم مُحدّثة. (ج) يُحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للمبنى. لمباني المكاتب عمر انتاجي قدره خمسة وعشرون سنة، وللمرافق الصناعية عمر إنتاجي قدره خمسة عشر سنة. (د) أبرمت الوزارة خمسة عقود لإنشاء مباني جديدة بتكلفة إجمالية قدرها 250,000 ريال سعودي.	(a) Buildings consist of office buildings and industrial facilities at various locations. (b) Buildings are initially recognized at cost, but are subject to revaluation to fair value on an ongoing basis. The Office of the National Valuer determines fair value on a rolling basis within a short period of time. Revaluations are kept up to date. (c) Depreciation is calculated on a straight-line basis over the useful life of the building. Office buildings have a useful life of twenty-five years, and industrial facilities have a useful life of fifteen years. (d) The Department has entered into five contracts for the construction of new buildings; total contract costs are 250,000 currency units.
3. الآلات (أ) تُقاس الآلات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك. (ب) يُحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للآلة. (ج) للآلات أعمار إنتاجية مختلفة: الجرارات: 10 سنوات معدات الغسيل: 4 سنوات الرافعات: 15 سنة (د) أبرمت الوزارة عقداً لإحلال الرافعات التي تستخدمها لتنظيف المباني وصيانتها، وتبلغ التكلفة المتعاقد عليها 100,000 ريال سعودي.	3. Machinery (a) Machinery is measured at cost less depreciation. (b) Depreciation is calculated on a straight-line basis over the useful life of the machine. (c) The machinery has various useful lives: Tractors: 10 years Washing Equipment: 4 years Cranes: 15 years (d) The Department has entered into a contract to replace the cranes it uses to clean and maintain the buildings – the contracted cost is 100,000 currency units.
4. الأثاث والتجهيزات (أ) يُقاس الأثاث والتجهيزات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك. (ب) يُحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للأثاث والتجهيزات. (ج) جميع البنود ضمن هذه الفئة لها عمر إنتاجي قدره خمس سنوات.	4. Furniture and Fixtures (a) Furniture and fixtures are measured at cost less depreciation. (b) Depreciation is calculated on a straight-line basis over the useful life of the furniture and fixtures. (c) All items within this class have a useful life of five years.

Illustrative Examples									أمثلة توضيحية								
Reconciliations (in '000 of currency units)									مطابقات (بآلاف الريالات السعودي)								
	Land		Buildings		Machinery		Furniture and Fixtures		الأثاث والتجهيزات		الآلات		المباني		الأراضي		
Reporting Period	20X1	20X0	20X1	20X0	20X1	20X0	20X1	20X0	20X0	20X1	20X0	20X1	20X0	20X1	20X0	20X1	فترة القوائم المالية
Opening Balance	2,250	2,025	2,090	2,260	1,085	1,100	200	150	150	200	1,100	1,085	2,260	2,090	2,025	2,250	الرصيد الافتتاحي
Additions	-	-	250	100	120	200	20	100	100	20	200	120	100	250	-	-	الإضافات
Disposals	-	-	150	40	60	80	20	-	-	20	80	60	40	150	-	-	الاستبعادات
Depreciation (As per Statement of Financial Performance)	-	-	160	180	145	135	50	50	50	50	135	145	180	160	-	-	الاستهلاك (حسب قائمة الأداء المالي)
Revaluations (net)	250	225	-30	-50	-	-	-	-	-	-	-	-	50-	30-	225	250	إعادة التقييم (صافي)
Closing Balance (As per Statement of Financial Position)	2,500	2,250	2,000	2,090	1,000	1,085	150	200	200	150	1,085	1,000	2,090	2,000	2,250	2,500	الرصيد الختامي (حسب قائمة المركز المالي)
Sum of Revaluation Surpluses	750	500	250	250	-	-	-	-	-	-	-	-	250	250	500	750	مجموع فوائض إعادة

Illustrative Examples									أمثلة توضيحية								
(Paragraph 74(d))																	التقييم (الفقرة 74(د))
Sum of Revaluation Deficits (Paragraph 74(e))	25	25	380	350	-	-	-	-	-	-	-	-	350	380	25	25	مجموع عجوزات إعادة التقييم (الفقرة 74(هـ))
Gross Carrying Amount	2,500	2,250	2,500	2,430	1,500	1,440	250	250									
Accumulated Depreciation	-	-	500	340	500	355	100	50	250	250	1,440	1,500	2,430	2,500	2,250	2,500	إجمالي القيمة الدفترية
Net Carrying Amount	2,500	2,250	2,000	2,090	1,000	1,085	150	200	50	100	355	500	340	500	-	-	الاستهلاك المتراكم
									200	150	1,085	1,000	2,090	2,000	2,250	2,500	صافي القيمة الدفترية